الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

الموضوع:

دراسة تحليلية قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - حالة الجزائر- 2012- 1970

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كمي

من إعداد الطالبتان:

بن ضيف الله كريمة

عباس كميلية

تحت إشراف الدكتور :

بختي فريد

لجنة المناقشة:

أ- حيد وشي عاشور.....رئيسا

د- بختي فريد..... مشرفا مقررا

د- لعمري علي.....مناقشا

السنة الجامعية 2014/2013

كلمة شكر

بداية نتقدم بالشكر إلى الله سبحانه و تعالى الذي منحن القوة و الصبر في إنجاز هذا العمل

و فتح طريق العلم أمامنا

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر و العرفان إلى الدكتور :بختي فريد

الذي كان له الفضل الكبير في المتابعة و الإشراف و الذي أنار لنا

دربنا بنصائحه و توجهاته القيمة

ونتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة

على قبولها مناقشة و إثراء موضوع المذكرة

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا و لم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى و أعز الناس إلى قلبي أبي رحمه الله و أسكنه فسيح جناته

إلى التي غمرتني بحلمها و حنانها و تبنتني في كنفي صدقها وحبها و سهرت على تربيتي و تقديم أغلى ما تملك إليك أمي الحبيبة.

إلى إخوتي الذين كانوا لي سندا و عونا ناصر و مزيان.

إلى أروع و أحن أخواتي فهيمة،زكية،جودة التي طالما كانتا بجانبي و أبنائهم الكتاكيت

ياسر،سلسبيل،ريان،آلاء،رؤيا،نعمة الله

إلى جدتي أطال الله في عمرها

إلى خالتي العزيزة و خالي

إلى كل الأهل و الأقارب الذين حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي

إلى رفيقة الدرب التي جمعني بها القدر و تقاسمت معها هذا العمل عزيزتي كريمة و عائلتها المحترمة.

إلى من ربطتني بهم صلة الأخوة و الصداقة: سامية،أنيسة،أنياس

إلى من يحبني و يعرفني أهديه هذا العمل

كميلية

إهداء

الحمد لله كثيرا الذي أنار لي الدرب

و سخر لي الأسباب لقطف ثمرة جهد هذا العمل الذي أهديه:

إلى الأغلى لي قلبي الذي لم يبخل علي بشيء والذي أراد أن أبلغ المعالي **" أبي"**

إلى أغلى ما في الوجود التي كانت سندا لي في الحلو والمر و كانت نعم الحبيبة **" أمي "**

إلى إخوتي: إبراهيم،كريم،عبد الحق

إلى كل الأهل و الأقارب من قريب و من بعيد

إلى من رافقتني في هذا العمل، و في مشواري دراستي كميلية التي كانت نعم صديقة و أخت

إلى أغلى وأعز صديقة سامية و كل عائلتها الكريمة

إلى كل من يحبني

كريمة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

كلمة شكر ..... /
الإهداء ..... /
فهرس المحتويات II
قائمة الأشكال والجداول V
مقدمة عامة..... أ

الفصل الأول :الإطار العام للبطالة

تمهيد 2
المبحث الأول ماهية البطالة..... 3
المطلب الأول : تعريف البطالة 3
المطلب الثاني :قياس البطالة 4
المبحث الثاني:أنواع البطالة و مسبباتها 6
المطلب الأول:أنواع البطالة 6
المطلب الثاني:أسباب البطالة 9
المبحث الثالث:النظريات المفسرة للبطالة..... 11
المطلب الأول : :النظريات التقليدية 11
المطلب الثاني : النظريات الحديثة 17
المبحث الرابع:أثار البطالة و أساليب معالجتها..... 19
المطلب الأول:أثار البطالة..... 19
المطلب الثاني:أساليب معالجة البطالة 20
خلاصة 22

الفصل الثاني :دراسة و صفية للبطالة و التشغيل في الجزائر

تمهيد 24
المبحث الأول :دراسة هيكل وأسباب وخصائص البطالة في الجزائر 25
المطلب الأول :مفاهيم أساسية حول البطالة و التشغيل في الجزائر..... 25
المطلب الثاني:أسباب ظاهرة البطالة في الجزائر..... 37
المطلب الثالث:خصائص البطالة في الجزائر..... 40
المبحث الثاني:تطور البطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية..... 42
المطلب الأول:تطور معدلات البطالة وبعض المتغيرات المفسرة لها في الجزائر..... 42

المطلب الثاني :مراحل الإصلاحات الاقتصادية.....48
المطلب الثالث:أثار سياسة الإصلاحات على ظاهرة البطالة 56
المبحث الثالث:برامج مكافحة البطالة و نتائجها..... 62
المطلب الأول :البرامج الأولية لمكافحة البطالة 62
المطلب الثاني : أجهزة التشغيل المؤقت 64
المطلب الثالث :أجهزة خلق النشاط 66
المطلب الرابع :آفاق التشغيل في الجزائر 70
خلاصة 72

الفصل الثالث:الدراسة القياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر

تمهيد 74
المبحث الأول :نظرة حول الاقتصاد القياسي 75
المطلب الأول:مفهوم الاقتصاد القياسي و أهدافه.....75
المطلب الثاني :علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى.....76
المطلب الثالث:منهجية البحث في الاقتصاد القياسي 77
المطلب الرابع:نماذج الانحدار البسيطة و المتعددة 79
المبحث الثاني :صياغة و تقدير النموذج القياسي الخاص بمعدل البطالة و دراسته..... 107
المطلب الأول:صياغة النموذج القياسي 107
المطلب الثاني:تقدير النموذج القياسي 108
المطلب الثالث:الدراسة الاقتصادية والإحصائية و القياسية للنموذج المقدر..... 112
المبحث الثالث:استخدام النموذج في التنبؤ و تحليل نتائج التقدير..... 120
المطلب الأول: إختبار المقدرة التنبؤية للنموذج 120
المطلب الثاني : إستخدام النموذج في التنبؤ 122
المطلب الثالث :تحليل النتائج المتوصل إليها.....124
خلاصة 126
خاتمة عامة.....128
قائمة المراجع 132
قائمة الملاحق 138

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1- 1)	علاقة البطالة بالسكان والعمل	4
(2 - 1)	البطالة الهيكلة	7
(3- 1)	البطالة المقنعة	9
(4- 1)	منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك	12
(5- 1)	منحنى عرض العمل عند الكلاسيك	13
(6- 1)	توازن سوق العمل عند الكلاسيك	13
(7- 1)	منحنى الطلب على العمل عند كينز	15
(8- 1)	منحنى عرض العمل عند كينز	16
(9- 1)	توازن سوق العمل في النموذج الكينزي	16
(1- 2)	هيكل وبنية السكان	27
(2- 2)	حجم العمالة الإجمالية	28
(3- 2)	نسب العمالة حسب القطاعات الاقتصادية	29
(4- 2)	نسب العمالة حسب فئات العمر	30
(5- 2)	نسب العمالة حسب المهنة	31
(6- 2)	نسب العمالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس	32
(7- 2)	نسب البطالة حسب الفئات العمرية	33
(8- 2)	نسب البطالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس	34
(9- 2)	توزيع البطالين حسب المدة الزمنية	36
(10- 2)	تطور معدل النشاط والتشغيل والبطالة في الجزائر	42
(11- 2)	تطور معدل الزيادة الطبيعية لحجم السكان ومعدل البطالة من سنة 1970 -2012	45
(12- 2)	تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة من سنة 1970 -2012	46
(13- 2)	تطور معدل التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 -2012	47
(14- 2)	تطور سعر الصرف ومعدل البطالة من سنة 1970 -2012	48
(1- 3)	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي	78
(2- 3)	قبول أو رفض الفرضية	88

(3 - 3)	مناطق القبول والرفض لـ DW (إختبار DW)	101
(3 -4)	مناطق القبول والرفض لداربين واتسون	117
(3 -5)	مقارنة منحنى القيم الفعلية والقيم المقدرة لمعدلات البطالة 2005 -2012	123

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(2 -1)	توزيع البطالة حسب المدة الزمنية	35
(2 -2)	الميزان الجبائي والنقدي	37
(2 -3)	مؤشرات النمو وثقل المديونية	50
(2 -4)	أهم المؤشرات الاقتصادية خلال تنفيذ سياسة الإنعاش	54
(2 -5)	محاور برنامج دعم النمو للفترة (2005 -2009)	55
(2 -6)	النمو الاقتصادي والقيمة المضافة %	56
(2 -7)	تطور حجم التشغيل للفترة (1984 -1989)	58
(2 -8)	نسبة البطالة في الجزائر حسب الفئات العمرية 1989 -1991	59
(2 - 9)	نسبة الطبقية التشغيلية ونسب البطالة من 1966 -1994	59
(2 -10)	حجم العمالة وتطور نسبة البطالة بالآلاف	61
(2 -11)	نظرة عامة على عمليات الإدماج التي أنجزها الإدماج المهني للشباب عن طريق التكوين	63
(2 -12)	نسبة مساهمة ANGEM في التوظيف 2005 -2010	66
(2 -13)	خصائص مختلف أجهزة التشغيل	69
(2 -14)	مناصب الشغل المنتظرة في الجزائر لأفاق 2025	71
(3 -1)	المقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الإنحدار	79
(3 -2)	نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل البطالة خلال الفترة (1970 -2012)	109
(3 -3)	نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي لمعدل البطالة خلال الفترة 1970 -2012	110
(3 -4)	نتائج تقدير النموذج النصف اللوغاريتمي لمعدل البطالة خلال الفترة 1970 - 2012.	111
(3 -5)	تقدير النموذج الخطي بعد إزالة ER	116
(3 -6)	نتائج إختبار وايت white	119
(3 -7)	نتائج إختبار معامل ثايل	120
(3 -8)	إختبار نقطة الإنعطاف لسنة 1996	121
(3 -9)	إختبار نقطة الإنعطاف لسنة 2000	122
(3 -10)	القيم المقدرة لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005 -2012	122

(3 -11)	نتائج التنبؤ بمعدلات البطالة	124

مقدمة عامة

من أبرز المشاكل التي تعاني منها المجتمعات الإنسانية على الصعيد الاقتصادي و أيضا الاجتماعي نجد ظاهرة البطالة التي زاد انتشارها خاصة في الدول النامية، و نتيجة لذلك أصبحت تعتبر من أهم مواضيع الدراسة و البحث، حيث تعمقت الأبحاث و تنوعت النظريات الاقتصادية التي فسرت هذه الظاهرة .

أما في الجزائر نجد أن هذه المشكلة موجودة علي غرار دول العالم ،و هي ذات وتيرة متذبذبة منذ الإستقلال و هذا راجع للأوضاع السائدة في مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني ،حيث تميز بهشاشة وضعه في المرحلة الأولي من مراحل نموه ،فعمدت الدولة على القيام بإصلاحات جوهرية تهدف إلى بناء قاعدة متينة للاقتصاد الوطني ،و استمرت مسيرة هذه الإصلاحات لمواجهة الأزمة الاقتصادية المفاجئة التي حدثت سنة 1986 جراء انخفاض أسعار النفط التي كان لها أثار وخيمة على بلادنا من جميع النواحي و قد امتد هذا الأثر إلى سنوات طويلة رغم الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة للحد من ذلك.

و الجدير بالذكر أن البطالة تتأثر بمتغيرات اقتصادية عديدة و مختلفة، حيث يتجسد هذا التأثير بنسب متفاوتة باختلاف مستوى أو درجة العلاقة بين البطالة و متغير اقتصادي ما.

ومن هذا المنطلق سنحاول طرح التساؤل الرئيسي لبحثنا :

ما مدى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر ؟

وعلى اثر هذا التساؤل سنحاول الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية :

1. فيما تتمثل أنواع ظاهرة البطالة و ما هي النظريات المفسرة لها ؟
2. فيما تتمثل أهم مراحل تطور معدلات البطالة في الجزائر والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيها ؟
3. ما هي أهم الإصلاحات و البرامج الاقتصادية فيما يخص البطالة والتشغيل في الجزائر ؟ وما مدى تأثير الإصلاحات على البطالة والتشغيل؟
4. هل يمكن قياس أثر هذه المتغيرات على البطالة من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي ؟

الفرضيات :

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها وهي على النحو التالي :

1. لظاهرة البطالة أنواع مختلفة يتميز كل نوع عن الأخر .
2. وجود تباين وجهات النظر المفسرة للبطالة .
3. للإصلاحات دور فعال وكبير في التخفيف من حدة البطالة .

4. إن أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على البطالة تتمثل في : معدل الزيادة الطبيعية للسكان ،الناتج الداخلي الإجمالي ، معدل التضخم ، سعر الصرف ،معدل البطالة للسنة الماضية .

أهمية الموضوع ودوافع اختياره :

لقد كان اختيارنا لهذا الموضوع كنتيجة لانشغال بوضعية الاقتصاد الوطني والمشاكل التي يعاني منها هذا الأخير من بينها مشكلة البطالة والتشغيل في الجزائر التي تعتبر مسألة جوهرية تبقى مطروحة فجاء هذا البحث لأهميته البالغة كونه يعطينا فكرة عن الأوضاع الاجتماعية لبلادنا .

أهداف البحث :

تتمثل الأهداف المتوجات من الدراسة في :

1. معرفة الوضعية الحالية لظاهرة البطالة في الجزائر .
2. معرفة جهود الدولة للحد من مشكلة البطالة .
3. بناء النموذج الاقتصادي القياسي لمعرفة اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر .

المنهج المعتمد في البحث :

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات الموضوعة ،ونظرا لطبيعة الموضوع المطروح اعتمدنا على المنهج الوصفي المدعوم بالتحليل الذي يتناسب والدراسة عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بالبطالة بحيث تعرضنا لواقع البطالة في الجزائر من خلال تحليل القوى العاملة المشتغلة وغير المشتغلة وتوزيعاتها المختلفة بالإضافة إلى تطورات البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها وذلك بتحليل مختلف الجداول والإحصاءات ، وأيضا استخدمنا الطرق القياسية والإحصائية لدراسة العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة في الجزائر وسيتم الاستعانة ببرنامجي Eviews(4) وEXCEL لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة

صعوبات البحث :

صادفنا خلال بحثنا جملة من الصعوبات منها :

- ندرة المراجع الحديثة ذات الصلة بالموضوع خاصة ما يخص الاقتصاد الجزائري .
- تباين البيانات والإحصاءات واختلافها في بعض الأحيان من مصدر لأخر

حدود البحث :

نهتم من خلال هذه الدراسة بالاقتصاد الجزائري وتم تحديد فترة الدراسة من سنة 1970 إلى غاية 2012 وهذا كونها تشمل أهم التغيرات التي وقع فيها الاقتصاد الوطني وقيام الدولة بمجموعة من الإصلاحات لمواجهة هذه المستجدات التي أثرت بشكل ما على البطالة .

خطة البحث :

حاولنا من خلال بحثنا هذا الحفاظ على التسلسل المنطقي لطرح الأفكار قدر المستطاع ،مع الأخذ بعين الاعتبار الفرضيات التي ينطلق منها البحث لذا قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول :

- ✓ الفصل الأول سنهتم بالجانب النظري حيث سنتعرض لمختلف أنواع ونظريات الفكر الاقتصادي فيما يخص البطالة.
- ✓ الفصل الثاني :سنتناول دراسة وصفية للبطالة والتشغيل في الجزائر ،و هذا من خلال التطرق لمراحل تطور البطالة وأيضا تأثير الإصلاحات الاقتصادية عليها .
- ✓ الفصل الثالث :سنحاول في هذا الفصل الأخير بناء نموذج اقتصادي لقياس مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2012 حيث سنتطرق أولا للإطار النظري للاقتصاد القياسي ثم سنقوم بصياغة نموذج قياسي وتقديره و أيضا تقييمه واختبار مدى صلاحيته وأخيرا تحليل النتائج المتوصل إليها .

الفصل الأول:

الإطار العام للبطالة

تمهيد:

إنّ البطالة أصبحت واحدة من أخطر المشاكل وأكثرها إنتشارا في مختلف دول العالم، ليست فقط في الدول النامية بل أيضا الدول المتقدمة تعاني من ذلك، وهي من أبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي تواجهها جميع دول العالم، ولذلك يجب علينا دراسة هذه الظاهرة، عن طريق إعطاء مفهوم واضح للبطالة، وكذلك تحديد أهم أنواعها وأسباب ظهورها وكيفية معالجتها وطرق قياسها والتطرق لأهم النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسيرها.

المبحث الأول: ماهية البطالة

سوف نتناول في هذا المبحث مفاهيم عامة حول البطالة من خلال التطرق إلى مفهوم البطالة وأيضا كيفية قياسها.

المطلب الأول: تعريف البطالة

إن السؤال الأول الذي يتبادر إلى الأذهان عند الحديث عن البطالة هو: من هو البطال؟ قد يفهم بأن البطال هو كل شخص لا يملك عملا، لكن هذا التعريف يخلو من الدقة، وقد تعددت تعريفاتها حيث اخترنا جملة منها سنقوم بعرضها كما يلي:

أولا: معنى البطالة:

البطالة تعني عدم وجود عمل في مجتمع من الراغبين فيه والقادر عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل، لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل: الأطفال، المرضى، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد بالمقابل هناك من هو قادر على العمل ولا يمكن اعتباره بطالا، مثل: الطلبة في الطورين الثانوي والجامعي، ونستبعد من هو قادر على العمل ولا يبحث عنه نظرا لغناه المادي وكذلك الذين لديهم منصب عمل ويبحثون عن آخر بأجر مرتفع ويقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين.

بشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه هذان الشرطان:

- القدرة على العمل.
- البحث على العمل[1].

ثانيا: التعريف وفق منظمة العمل الدولية ILO:

تعرف البطالة وفق منظمة العمل الدولية أن العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجد[2].

من خلال التعاريف نستنتج التعريف الخاص التالي:

البطالة :هي التعطل و التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما برغم وجود القدرة و الرغبة في العمل .

ويمكن التعبير عن مفهوم البطالة من خلال الشكل البياني التالي:

---

[1] - مصطفى سليمان وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 237.

[2] - عبد المجيد القدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 37.

شكل رقم (1 - 1): علاقة البطالة بالسكان والعمل.

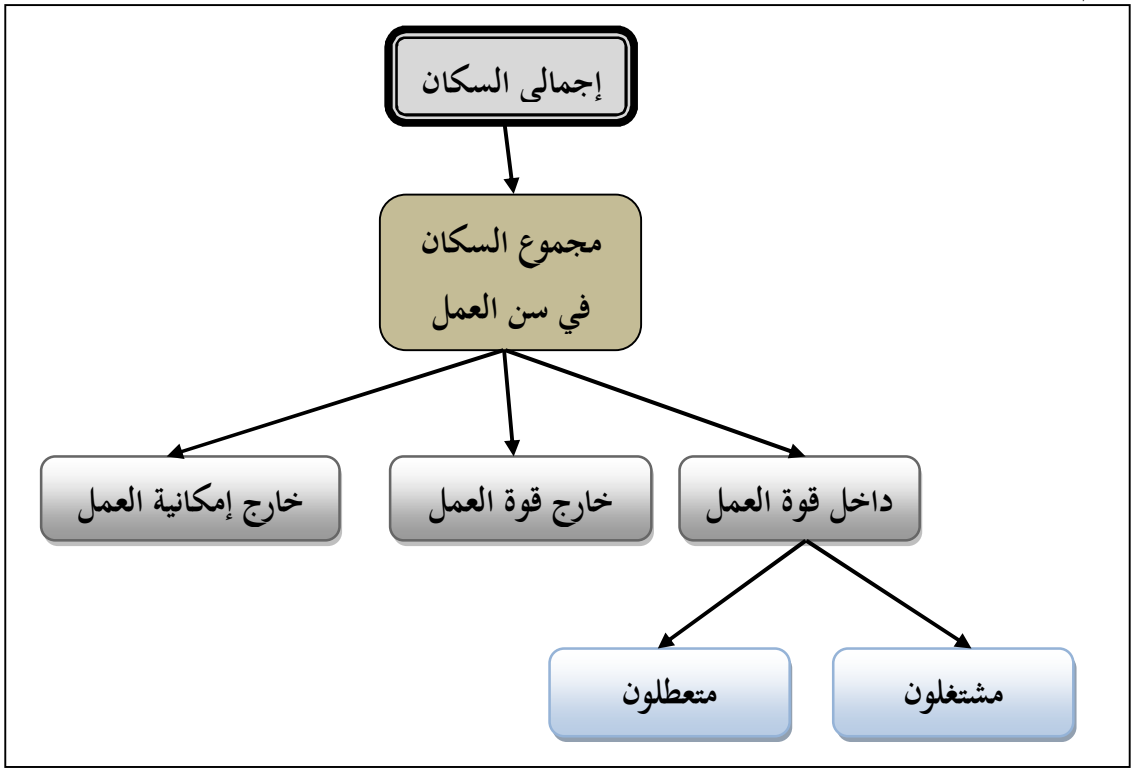

المصدر: ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 48.

وبعد تعريف البطالة من الضروري تعريف التشغيل للفهم الواسع ويقصد بالتشغيل توفير عدد من مناصب العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي ومختلف مستويات العمل بالشكل الذي يلي أكبر عدد من طلبات العمل واليد العاملة[1].

أما التشغيل الكامل فيعني مستوى العمالة التي تتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل أو بمعنى آخر كل شخص يحتاج إلى عمل حسب الأجور السائدة سوف يجده دون أن يلقى صعوبة كبيرة[2].

المطلب الثاني: قياس البطالة

أولا: نبذة تاريخية عن البطالة

شكلت البطالة مصدر قلق اجتماعي لهذا بدأ التفكير جديا في البحث عن معيار لقياس البطالة حيث تأسست في عام 1919 منظمة العمل الدولية ILO التي حددت معايير البطالة سنة 1925 المتمثلة في:

[1] - محفوظ بن عصمان، مدخل قياسي للاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 68.

[2] - بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية بجامعة المسيلة بعنوان إشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، جامعة برج بوعريريج، ص 2.

- عدد العمال المؤمنين ضد البطالة.
- عدد الأشخاص الذين يتلقون إعانة عن البطالة.
- جملة الإعانات المدفوعة خلال السنة.

وفي عام 1947 تم انعقاد المؤتمر السادس لإحصائي العمل لـ ILO حيث أدخلت بعض التعديلات على المعايير الدولية واستمرت حتى سنة 1982، حيث اعتمدت المعايير السارية في الوقت الحالي، وكان الهدف الرئيسي من قياس البطالة هو الحصول على مؤشر شامل عن الأداء الاقتصادي وأوضاع السوق، ويدل ارتفاع مستوى البطالة على انخفاض عرض العمل، أي أن الاقتصاد بكامله لا يعمل كما يجب.

ثانيا: معايير قياس البطالة: يتطلب قياس البطالة ضبط تعريف دقيق وشامل لها بحيث يأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب والمعايير التي تحكمها.

1. **معيار بدون عمل:** يعني انعدام تام للعمل أثناء الفترة المرجعية.
2. **معيار البحث عن العمل:** يعني اتخاذ خطوات محددة في فترة قريبة ومحددة أيضا للبحث عن العمل بأجر أو عمل للحساب الخاص هذا المعيار لا يأخذ مدة العمالة ونوعها بغية الاعتبار.
3. **معيار الإتاحة:** لكي يصنف كعاطل يجب أن يكون قادرا أو مستعدا للعمل إذا توفرت له الفرصة.
4. **الفترات المرجعية:** الفترة المرجعية للعمل تظهر علاقة الترابط بين مختلف المعايير إذ نلاحظ أن فترة البحث عن العمل وفترة الإتاحة يتقاطعان في الفترة المرجعية التي تعتمد في قياس البطالة ولكل معيار حدود زمنية فتحدد بـ 4 أسابيع للبحث عن العمل وأسبوعين للإتاحة[1].

ثالثا: قياس البطالة:

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة فإنه من المفيد حساب معدل البطالة والذي يشكل مؤشرا هاما يقيس نسبة عدد المتعطلين إلى قوة العمل وتختلف طريقة قياس البطالين من دولة لأخرى باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك وتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي:

1. الفئة العمرية المستخدمة في التعريف وذلك لتباين السن المحددة لقياس السكان النشطين اقتصاديا.
2. الفترة الزمنية للبحث عن العمل (أسابيع، أشهر).
3. التباين في مصادر البيانات المستخدمة في قياس البطالة وطرق جمعها.
4. كيفية التعامل إحصائيا مع الخرجين الجدد، والأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة[2].

[1] - ساسي خضراوي، سليمة عبيدة، قياس البطالة حسب معايير الدولية مع الإشارة إلى مشاكل قياسها في الدول العربية، ملتقى جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.ص ص2-7.

[2] - ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-49.

بعد عرض أوجه الاختلاف في قياس البطالة نتطرق إلى طرق قياس البطالة حيث هناك طريقتان شائعتان تستعملان لقياسها:

* تتمثل الأولى: في تحديد حجم البطالة يعني عدد أولئك القادرين عن العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه[1]، كأن نقول حجم البطالة في الجزائر هو 2000عاطل عن العمل لسنة 1970.

* وتتمثل الطريقة الثانية: في قياس البطالة نسبيا وهو ما يطلق عليه معدل البطالة، كأن نقول يبلغ معدل البطالة 15% مثلاً . قياس البطالة نسبيا[2]: عدد العاطلين عن العمل

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي قوة العمل}} \times 100$$

والقوة العاملة من السكان هو جميع القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال دون 16 سنة وكبار السن، والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت غير الراغبات في العمل والطلاب بمراحلهم المختلفة[3].

المبحث الثاني: أنواع البطالة ومسبباتها

بعد تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية البطالة بصفة عامة سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مختلف أنواعها حيث أن البطالة تأخذ أشكالا متعددة منها التقسيم التقليدي وتصنيفات أخرى وكذلك سنتطرق إلى أسبابها كل على حدى.

المطلب الأول: أنواع البطالة

أولا: التقسيم التقليدي

تختلف أنواع البطالة التي تعاني منها المجتمعات وتختلف تسميات هذه الأنواع بين الباحثين لكنهم يركزون على ثلاثة أنواع رئيسية وهي البطالة الاحتكاكية والدورية والبطالة الهيكلية.

1- البطالة الاحتكاكية: تحدث نتيجة الديناميكية والحركية للإقتصاد والأفراد على حد سواء[4]، والتي تنشأ بسبب تنقل العاملين المستمرين للمناطق والمهن المختلفة، سعيا وراء ظروف عمل أفضل أو رغبة في الحصول على عمل يتناسب مع مؤهلاتهم ورغباتهم أو الانتقال إلى العمل في مكان بأجر مناسب[5]. وهناك أيضا حالة الداخلين الجدد إلى سوق العمل كخريجي المعاهد والجامعات كل هؤلاء يحتاجون إلى وقت لكي يتعرفوا على وظائفهم وبالتالي فإن هذا النوع من البطالة يعتبر بمثابة بطالة مؤقتة أو إنتقالية[6].

---

[1] - صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لنموذج لتحليل مؤشرات سوق العمل وإعداد توقعات بشأنها ، سبتمبر 2012، ص 4.

[2] - مجيد علي، التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 328.

[3] - إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 151.

[4] - صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط2، عمان،1999، ص 164.

[5] - مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار، مقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 330.

[6] - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل الأخطر لمشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، 1997، ص 25.

2- البطالة الدورية:

هذا النوع من البطالة يحدث بسبب انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض في الطلب على العمل، أي عند مرور الاقتصاد بمرحلة الكساد والركود الاقتصادي لأي دولة[1]. وتعتبر البطالة الدورية بطالة إجبارية حيث أن العاطلين عن العمل في هذه الحالة هم على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لا يجدون عملا[2].

3- البطالة الهيكلية (التقنية أو البنيوية):

يختلف هذا النوع من البطالة عن سابقاتها بحيث أنها بطالة جزئية أي تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين وتنشأ بسبب تغيرات هيكلية تمس الاقتصاد الوطني لأي دولة مثل تغير هيكل الطلب على المنتجات، أو تغير الفن الإنتاجي أو إنتقال الصناعات للتوطن في أماكن جديدة كما يمكن أن تحدث أيضا نتيجة للتغير الهيكلي في سوق العمل لدخول فئات جديدة إليه بأعداد كبيرة[3].

ويرتفع معدل البطالة الهيكلية كلما زادت سرعة التحولات الاقتصادية وأيضا عندما يكون سوق العمل بطيئا في استجابته لهذه التحولات، إذ يؤدي تسارع النمو الاقتصادي إلى تسارع في المعدل الذي يتغير به هيكل الطلب على الأيدي العاملة، وكلما كان تكيف سوق العمل مع هذا التغير في هيكل الطلب بطيئا كلما أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة الهيكلية وبالتالي معدل البطالة الطبيعي يرتفع[4].

الشكل رقم(1-2): البطالة الهيكلية

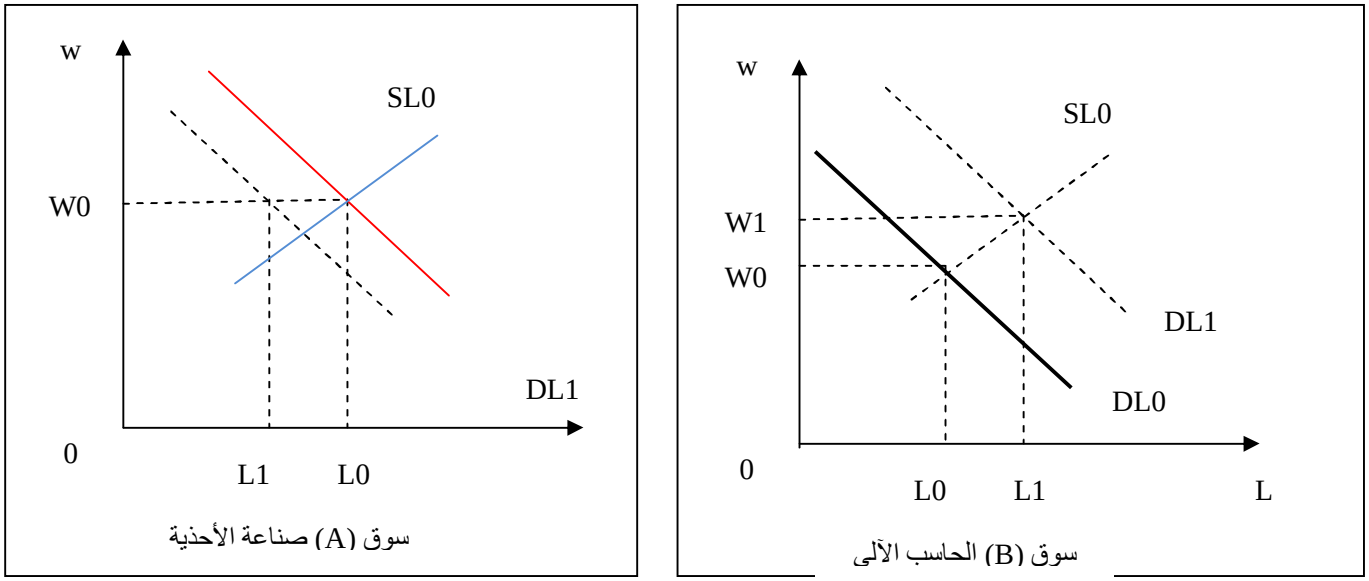

المصدر: مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 191.

[1] - مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار، مرجع سبق ذكره، ص 327.

[2] - أسامة بشير الدباغ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، الأردن، 2003، ص 379.

[3] - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص ص 39-40.

[4] - أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص 393.

هذا الشكل يوضح البطالة الهيكلية المتكونة من السوقين (A) و(B) فإذا كان من الممكن لعمال صناعة الأحذية أن يتحولوا إلى مبرمجين للحاسب الآلي دون أن يتحملوا أية تكاليف تذكر فسينتقل هؤلاء العمال المتعطلون من السوق (A) إلى السوق (B)، وبما أننا افترضنا أن الأجور في السوق (B) مرنة ففي النهاية ستختفي البطالة نهائيا من السوق (A) بانتقال عمال الأحذية إلى صناعة الحاسب الآلي، أما إذا لم يستطع عمال الأحذية من الانتقال إلى صناعة الحاسب الآلي بسبب ارتفاع تكلفة التدريب أو غير ذلك فستظل البطالة في صناعة الأحذية[1].

ثانيا: تصنيفات أخرى للبطالة

بالإضافة إلى الأنواع السابقة الذكر للبطالة وهي تعتبر تصنيفات على المستوى الكلي، هناك تصنيفات أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها نذكر منها البطالة الموسمية أو بطالة الفقر، البطالة المقنعة، الاختيارية أو السلوكية.

1- البطالة الموسمية أو بطالة الفقر:

يقصد بها أن هناك قوى بشرية عاملة مؤهلة في المجتمع لا تقوم بعملها إلا في موسم محدد من العام ككل لعدم توفر ذلك العمل لأنه عمل موسمي[2].

أو هم العاطلون عن العمل بسبب التغير في النشاط الاقتصادي نتيجة التغيرات الدورية حيث تعمل هذه الأنشطة في بعض الفصول، إذ يزيد عملهم في جزء من السنة ويقل في الجزء الآخر[3]. أو هي البطالة الوقتية التي تحدث بسبب حدث موسمي في صناعات خاصة، أي تنشأ لتغير الطلب على العمل كنتيجة لتغير آخر مثل ما يحدث في القطاع الزراعي بحيث يتوقف الإنتاج خلال فترات معينة وبالتالي يؤدي إلى تسريح العمال[4].

2- البطالة المقنعة:

تحدث البطالة المقنعة عندما يكون هناك زيادة في قطاع أو مؤسسة ما عن الحد اللازم للإنتاج بكفاءة، حيث يؤدي هذا الفائض إلى تخفيض الإنتاجية الحدية للعمل إلى درجة تصبح فيها الإنتاجية الحدية لوحدة العمل سالبة في بعض الأحيان[5]. أو بعبارة أخرى هي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يفيد بوجود عمالة زائدة لا تضيف شيئا للإنتاج، أي إنتاجيتها الحدية معدومة مما يدفع مستوى الأجور نحو الانخفاض، [6] ويمكن تفسير هذه البطالة بالمنحنى التالي:

---

[1] - مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[2] - علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر البرنامج الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعة، مصر، 2003، ص 29.

[3] - خالد الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط8، عمان، 2006، ص 270.

[4] - ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 54.

[5] - حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 145.

[6] -محمد عدنان وديع ،البطالة وتحديات التشغيل ،مداخلة في برنامج تدريبي عنوانه :تحليل إحصائيات سوق العمل ،المعهد العربي للتخطيط، مارس ،1999، ص 75 .

الشكل رقم (1-3): البطالة المقنعة.

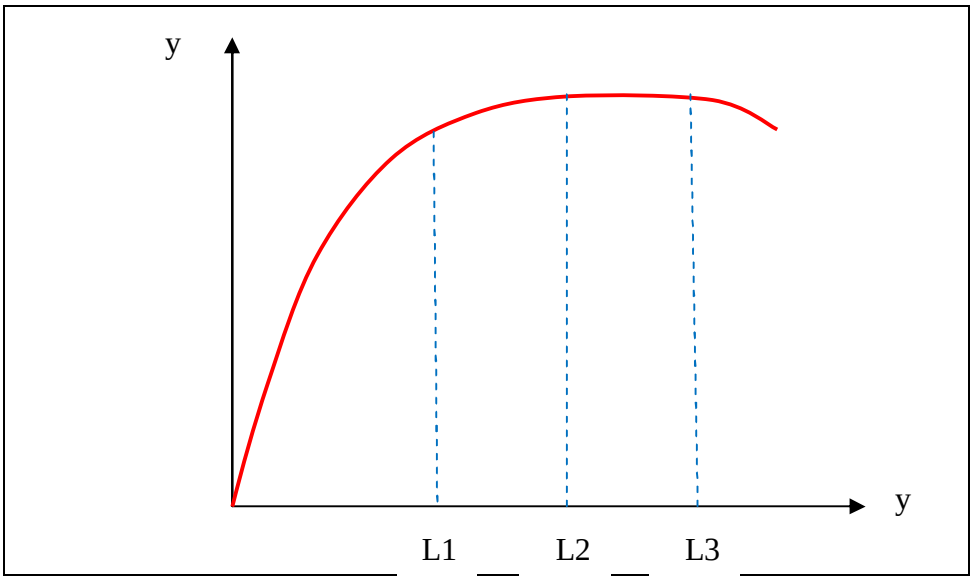

المصدر: محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص222 .

3- البطالة الاختيارية أو السلوكية:

تكون في حالة إنسحاب أشخاص عن عملهم بمحض إرادتهم لأسباب معينة[1] إما تفضيله لوقت الفراغ أو لهم مصادر دخل أخرى مثل الاستثمار في الأسهم والسندات[2] وبالتالي فإن حجم هذه البطالة لا يؤخذ بعين الاعتبار عند إجراء المسوح أو التعددات الخاصة بسوق العمل أو السكان على التوالي ما عدا المستفدين من تعويضات البطالة[3].

المطلب الثاني: أسباب البطالة

للبطالة أسباب متعددة، فأسباب البطالة الهيكلية تختلف عن البطالة الدورية والمقنعة أسبابها تختلف عن الموسمية، لهذا سنتطرق في هذا المطلب لأسباب حسب كل نوع.

1 - محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 249.

2 - محمد عدنان وديع، تحديات التشغيل،مداخلة في برنامج تدريبي عنوانه:تحليل إحصائيات سوق العمل،المعهد العربي للتخطيط،مرجع سبق ذكره،ص 75.

3 - عبد الكريم البشر، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، ص 165.

1- أسباب البطالة الهيكلية:

هناك عدة أسباب للبطالة الهيكلية نذكر منها:

- عدم التوافق بين مؤهلات ومهارات العمال مع تزايد فرص العمل، وهي حالة مرافقة للتغيرات التي تحصل في هيكل الاقتصاد الكلي وذلك بشكل تدريجي وعلى مدى فترات طويلة نتيجة لانتقال الصناعات من منطقة لأخرى[1].

- التقدم الخفي الذي يؤدي بدوره إلى استخدام فنون إنتاجية جديدة تحل محل الفنون الإنتاجية القديمة مما يؤدي إلى استغناء عن عدد من العمال في ذلك المجال بسبب عدم توفر هؤلاء العمال القدرة على الإلتحاق بالوظائف التي استحدثها التقدم التقني[2].

- التغير في الهيكل العمري للسكان وزيادة نسبة صغر السن والإناث في القوة العاملة، وهي فئات قليلة الخبرة تزداد مع النمو السكاني مما يترتب عليه زيادة البطالة الهيكلية تبين تلك الفئات لعدم توافر الخبرات والمؤهلات[3].

2- أسباب البطالة الإحتكاكية:

تحدث بسبب تطورات ظروف العمل (التطور التكنولوجي، التخرج من مراحل التعليم إلى سوق العمل، الرغبة في الحصول على وظيفة أفضل ...الخ) .

3- أسباب البطالة الاختيارية:

- تكون بسبب إرادة العمال مثل الأغنياء الذين يعرفوا عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة.
- المتسولين الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية، ولا في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل مما تعودوا عليه من الأجور المرتفعة[4].

4- أسباب البطالة الدورية:

- انخفاض الطلب على العمالة بداية من خفض ساعات العمل ثم عملية التسريح وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة.

---

[1] - محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 222.

[2] - جمال احمد عيسى السراحنة ، مشكلة البطالة وعلاجها، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2000، ص 55.

[3] - نزار سعد الدين عيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007، ص 249.

[4] - جمال أحمد عيسى السراحنة، مرجع سابق، ص 55.

- تدهور معدلات الأرباح بسرعة في قطاع الأعمال في بداية الكساد وتنخفض معها أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية ويؤثر ذلك على قرارات المستثمرين مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب على القرض وتخفض معه أسعار الفائدة[1].

5- أسباب البطالة الموسمية:

- تزدهر النشاطات الاقتصادية بشكل موسمي مثل الزراعة وبعض أنواع المنتجات التي تستهلك في أحد فصول العام، ففي الموسم المخصص لتلك المنتجات يزداد الطلب عليه ويزيد من حجم الطلب على القوى العاملة المستخدمة في تلك الصناعات وبالتالي فإن ذلك الطلب ينحصر أحيانا عند إنتهاء موسم الإنتاج.

6- أسباب البطالة المقنعة:

تكمن في طبيعة الاقتصاد وخصائص بنيانه أن يكون الوزن النسبي للقطاع الصناعي محدود وقدرته على امتصاص العمالة ضعيفة وبالتالي لا يوجد أمام فائض العمل إلا الالتجاء إلى القطاع الزراعي، بسبب عدد السكان المتزايد في الريف[2].

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للبطالة

تحتل البطالة مكانة متميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي باختلاف مذاهبه واتجاهاته حيث تعددت النظريات المفسرة للبطالة وهذا المبحث سنقوم بعرض مختلف هذه النظريات حيث قسمنا المبحث إلى مطلبين.

المطلب الأول: النظريات التقليدية

تنقسم النظريات التقليدية إلى ما يلي:

أولا: النظرية الكلاسيكية:

بدأ الفكر الاقتصادي التقليدي بطبيعة الحال بالمدرسة الكلاسيكية التي سادت الفكر الاقتصادي الكلي قبل الثلاثينات واعتنق غالبية المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك خلال هذه الفترة فكرتين أساسيتين هما[3]:

1. الاعتقاد أن هناك قوة خفية تتحكم في تسيير أمور الطبيعة والكون والمجتمع، هذه القوى تمنع حدوث فترات الركود الطويلة في ظل السوق.

---

[1] - محمد عدنان وديع، البطالة وتحديات التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2] - جمال أحمد عيسى السراحنة، مرجع سابق، ص 55.

[3] - سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، مفاهيم النظريات الأساسية، الكويت، 1994، ص 85.

2. الإدعاء بأن تغيرات كمية النقود المعروضة تؤثر فقط على الأسعار وليس على النشاطات الاقتصادية الأخرى.

وللنظرية الكلاسيكية عدد من الافتراضات الأساسية أهمها:

سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق، مرونة الأجور والأسعار، ويؤمن الفكر الكلاسيكي بسيادة ظروف لتوظيف الكامل (عناصر الإنتاج كافة، بما فيها عنصر العمل، ولم يهتم الكلاسيك بدراسة موضوع البطالة وإنما انصب اهتمامهم الأساسي على كيفية تحقيق التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل بوصفه المحدد الأساسي لمستوى الأداء الاقتصادي والنمو[1] فيه ووضع الفكر الكلاسيكي أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي، فإن مرونة كل من الأجور والأسعار ضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة على أساس أن كل فرد قادر على العمل ويرغب فيه عند أجر التوازن يجده، أي أن البطالة تعتبر حالة استثنائية مؤقتة تحدث عندما ترتفع الأجور الحقيقية للعمال عند مستوى أجر التوازن، وهذا يؤثر على أرباح رجال الأعمال وهو بدوره يؤثر على الكمية المطلوبة من العمل ولكن هذا الوضع بمثل حالة مؤقتة حيث يترتب عن إنتشار البطالة بين العمال، إنخفاض الأجور الحقيقية حتى تعود إلى مستوى التوازن المستقر الذي يضمن التوظيف الكامل[2].

الطلب على العمل عند الكلاسيك: يرتبط الطلب على العمل مع معدل الأجر الحقيقي (w)

$$w = \frac{w`}{p}$$

حيث: $w`$ الأجر النقدي.

P: المستوى العام للأسعار الذي يتحدث بقوى العرض والطلب

الشكل رقم (4.1): منحى الطلب على العمل عند الكلاسيك

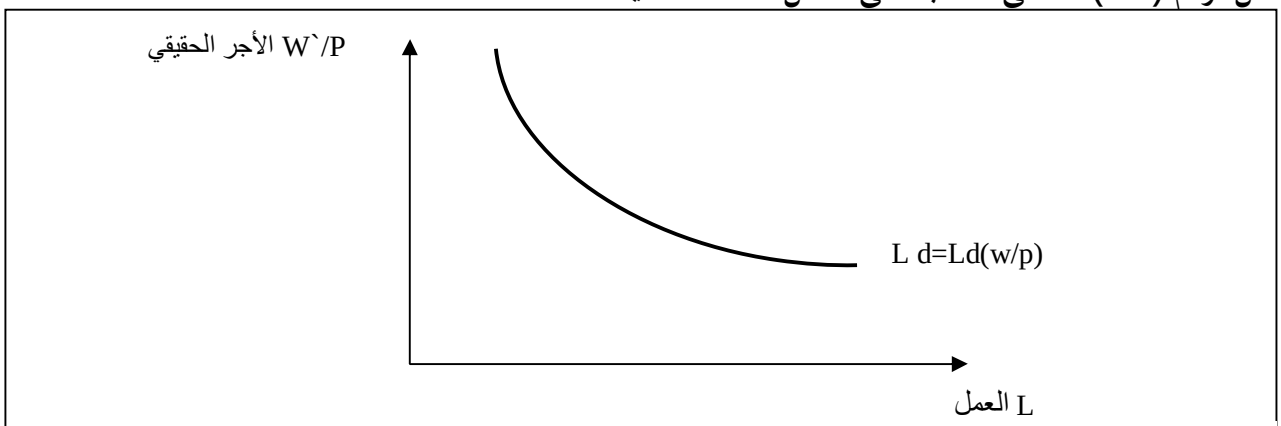

المصدر: عمر صخري، تحليل الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2005 ص 42 .

[1] - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[2] - ج.د.ن ورسك، نقله إلى العربية محمد عزيز ومحمد سالم كعيبه ،البطالة مشكلة سياسية اقتصادية، جامعة قان يونس بنغازي، 1997، ص 193.

نلاحظ من الشكل أن الطلب على العمل يرتفع كلما إنخفض معدّل الأجر الحقيقي.

عرض العمل عند الكلاسيك: يرتبط هو الآخر بمعدل الأجر الحقيقي ولكن بعلاقة موجبة[1].

الشكل رقم (1 -5): منحنى عرض العمل عند الكلاسيك.

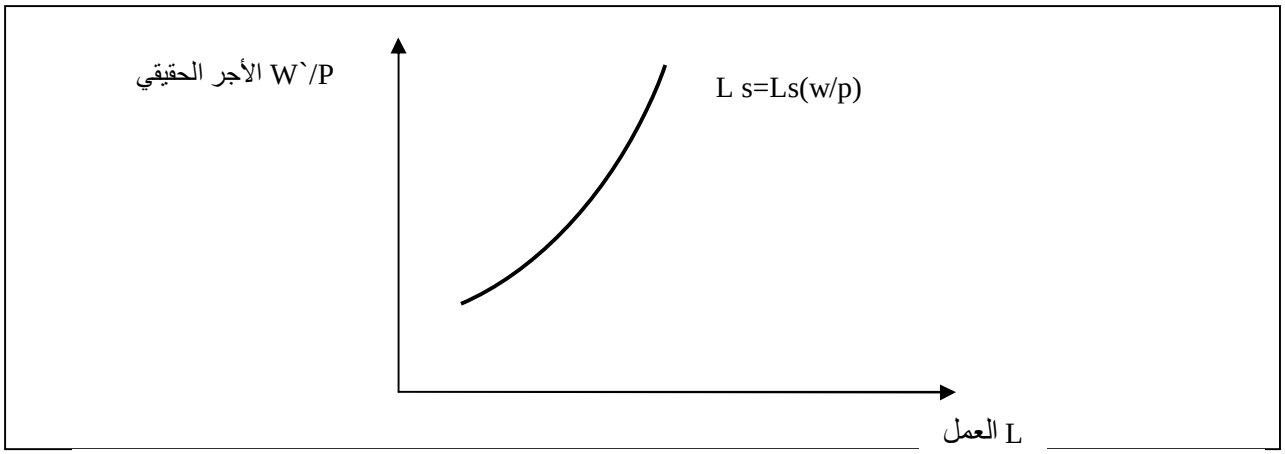

المصدر: عمر صخري، تحليل الاقتصادي،مرجع سبق ذكره ، ص 43.

ويحدث التوازن في سوق العمل عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه وبالتحديد عندما يتحقق الأجر الحقيقي الذي يقبله كل من العمال والمنتجين.

الشكل رقم (1-6): توازن سوق العمل عند الكلاسيك.

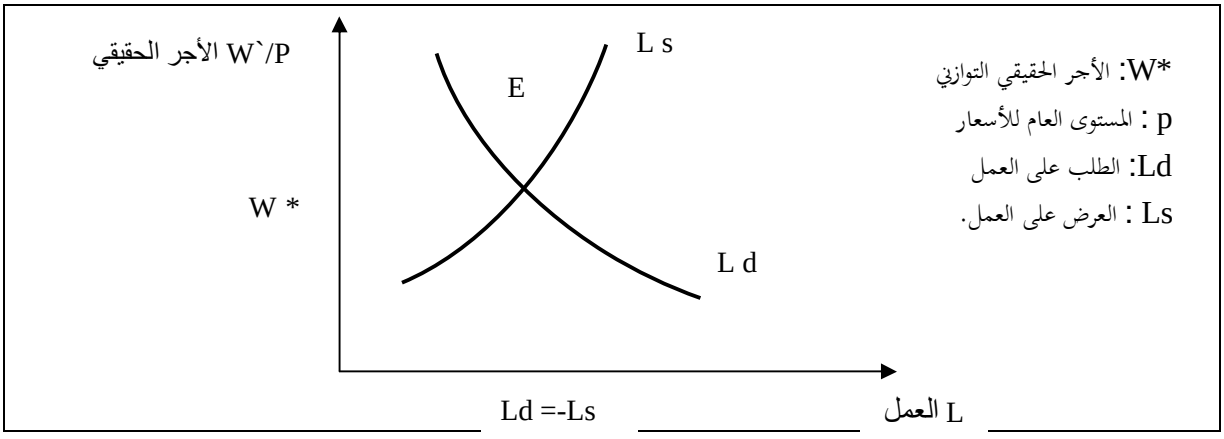

المصدر: محمد شريف إلمان، التحليل الاقتصادي الكلي،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2003، ص 99.

[1] - عمر صخري، تحليل الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ، ص 43.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

يعد النيوكلاسيك امتدادا للفكر الكلاسيكي ولذا فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية وافترضت حالة التوظيف التام أو الكامل، وأن كل عرض يخلق الطلب عليه أي تبنت قانون ساي للأسواق وتتبنى نظرية "التوازن العام" الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل أيضا حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل وبالتالي فإن زيادة عرض العمل ينتج منه بطالة في سوق العمل مما يؤدي إلى إنخفاض الأجر الحقيقي ومن ثم تتمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض وعليه فإنه وفقا للفكر النيوكلاسيكي فإن مرونة الأجور والأسعار يتضمن العمالة الكاملة دائما في سوق العمل وأي اختلال يصحح تلقائيا وذلك بتغير الأسعار، فتختفي البطالة الإجبارية أما إذا استمرت البطالة فهي بطالة اختيارية فقط أي لا يرغبون بالعمل عند مستويات الأجور التوازنية[1].

ثالثا: النظرية الماركسية:

ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية ونادرة الوقوع فبالنسبة لها الأزمات ما هي إلا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة لأن قيمة الأجور لا تتساوى وقيمة الإنتاج، أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجور، وإحلال الآلات محل اليد العاملة فيلقى العامل إلى البطالة مما يعني فقدان أن العامل لقوة شرائية وعليه فإن البطالة هي نتيجة لزيادة إنتاجية العمل في الأنظمة الرأسمالية ويرتبط حجم التشغيل أساس بمعدل الربح الذي يحققه أرباب العمل إذ أنهم يحولون دون تخفيض أرباحهم أي أنهم يعومونه بزيادة إنتاجهم مما يؤدي إلى فائض في الإنتاج، خاصة أن التقدم التقني يتطلب رأسمال أكثر يأكل الجزء المخصص للأجور، وبالتالي فإن العمال سوف يستمرون في إنتاج رأس المال وتحقيق تراكمه، بمعنى أنهم ينتجون بأنفسهم أداة إحالتهم للبطالة[2].

رابعا: النظرية الكينزية

اهتم الاقتصادي الإنجليزي كينز بظاهرة البطالة اهتماما كبيرا، بظاهرة البطالة اهتماما كبيرا، بعد انتشارها على نطاق كبير خلال أزمة الكساد العالمي العظيم ويرفض كينز البطالة الاختيارية ويرى أن آليات النظام الرأسمالي لا تضمن بالضرورة تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وأن البطالة تكون إجبارية ويبين الحقيقة التي لا يمكن إنكارها التي تتمثل في وجود أعداد كبيرة جدا من العاطلين يرغبون في العمل وقادرين عليه، ولا يجدون إليه سبيلا، وقد ارجع كينز ذلك إلى أن سوق العمل قد تعرض أساسا إلى بعض التشوهات بسبب وجود للنقابات العمالية التي حالت دون حرية إنخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية وعليه فإن مستوى التوظيف لا يتوقف على جانب العرض أي العمال بل أيضا على جانب الطلب وبذلك ينفي كينز مسؤولية العمال عن البطالة ويلقيها على رجال الأعمال الذين يحكمون في جانب الطلب وبالتالي يقرر أن حجم التوظيف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال.

---

[1] - محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] - دادن عبد الغني، بن طحين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية (معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث عدد 2012/10 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 176.

دالة الطلب على العمل: لا يوجد اختلاف بين دالة الطلب على العمل عند كينز ودالة الطلب على العمل عند الكلاسيك[1].

الشكل (1 - 7): منحنى الطلب على العمل عند كينز.

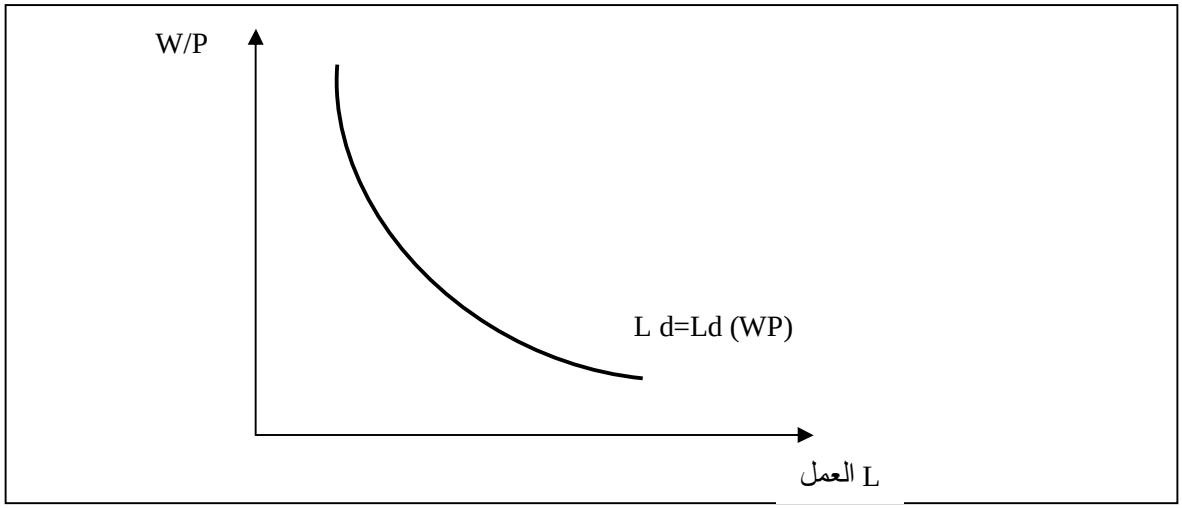

المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 274.

أما عرض العمل فهو مرتبط بمعدل الأجر الإسمي (w) وليس بمعدل الأجر الحقيقي لأن العمال يقعون في فخ الوهم النقدي حيث يعتبرون أن كل زيادة في الأجر الإسمي هي زيادة فعلية في مداخيلهم بسبب جهلهم لمستوى الأسعار[2].

ويمكن الاختلاف بين الكلاسيك وكينز في دالة العرض حيث يفترض الكلاسيك أن عرض العمل يتحدد بمعدل الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$، أما عند كينز فيعتبر أن ما يحدد العرض هو معدل الأجر الاسمي (W) وافترض أن العمال معرضون للخداع النقدي...

[1] - مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل،التجربة الجزائرية ، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 243.

[2] - عنتر بوتيارة، مداخلة حول: تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر، للفترة 1990-2010، جامعة مسيلة، الجزائر، ص 6.

الشكل (1- 8): منحى عرض العمل عند كينز

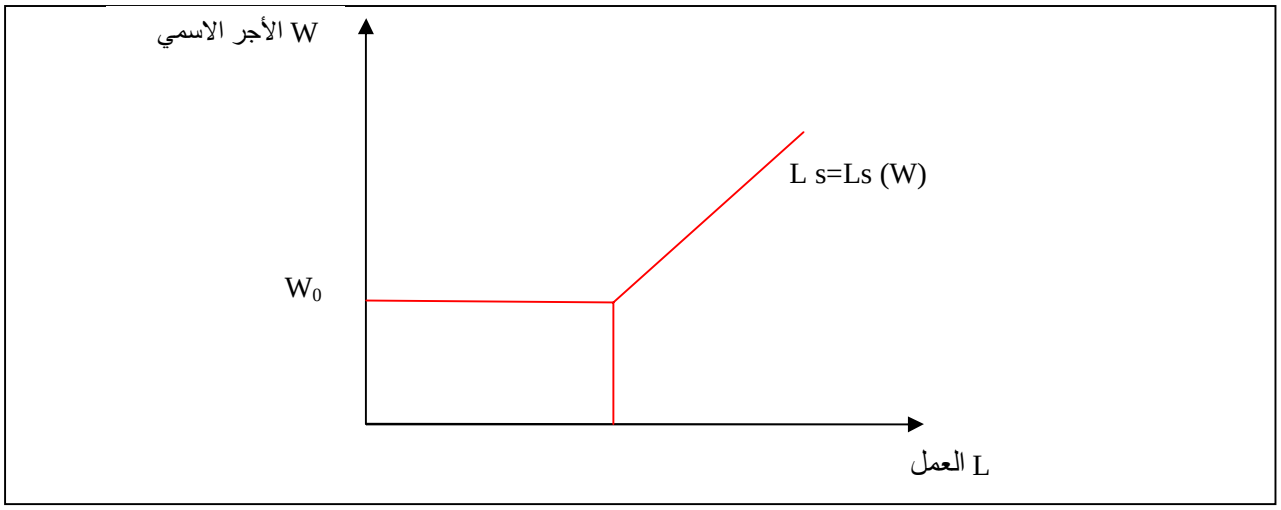

المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 275.

وتوازن سوق العمل عند كينز يكون وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم (1– 9): توازن سوق العمل في النموذج الكينزي.

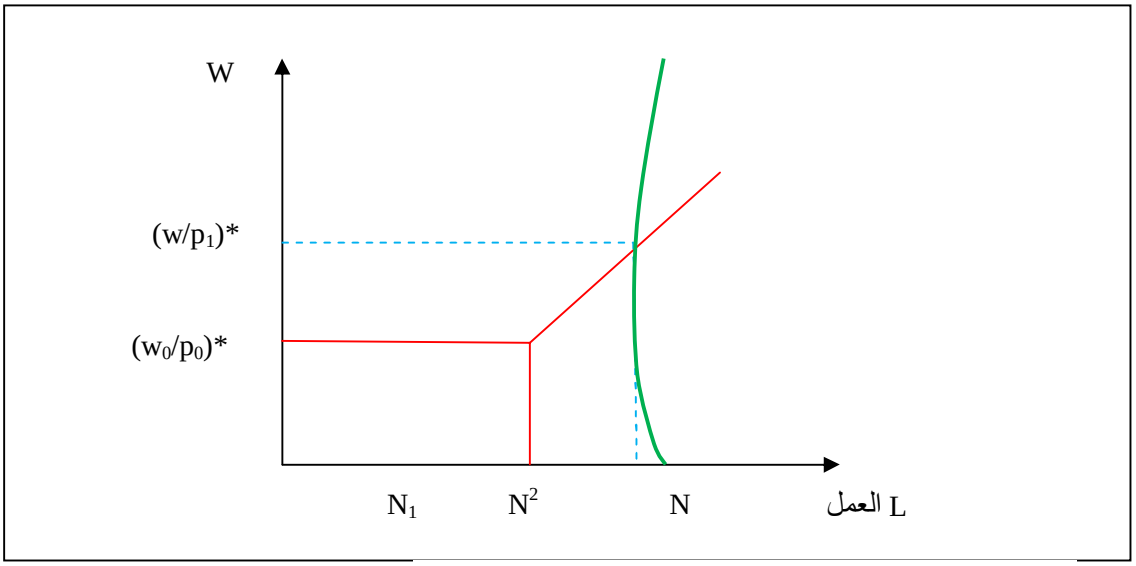

المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 276.

يلاحظ بأن معدل التوازن للأجر الحقيقي هو (W/P1) معدل الأجر الحقيقي وحجم العمل في التوازن هو (N) ولكن لو اعتبرت أن منحنى الطلب على العمل يقطع منحنى عرض العمل في النقطة (A) فسيكون هناك بطالة غير إرادية مقدرة بالمنافسة (N^IN^e).

المطلب الثاني: النظريات الحديثة

ظهرت عدد من النظريات الحديثة تناولت النظريات السابقة بالتطوير والتعديل من خلال إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصبح أكثر قدرة على تفسير تلك الظواهر الحديثة ولعل أهم هذه النظريات:

- نظرية البحث عن عمل.
- نظرية تجزئة سوق العمل.
- نظرية إختلال التوازن.
- نظرية رأس المال.

أولا: نظرية البحث عن عمل:

ترجع هذه النظرية معدلات البطالة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم، وقد ظهرت هذه النظرية في السبعينات، وترتكز على صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل ولهذه النظرية فرضيات نذكر منها:

1. التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة.
2. الباحثون على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
3. هناك حد أدنى للأمم بمعنى أن العامل سوق يقبل أي أحد أعلى منه ويرفض أي أجر أقل منه.

والبطالة حسب هذه النظرية إختيارية.

ثانيا: نظرية رأس المال البشري

من مؤسسها Beher Shult خلال الستينات وبالتحديد في 1964، إذن يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها قصد الحصول على أكبر دخل ممكن، وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم لأن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة[1].

ثالثا: نظرية تجزئة سوق العمل

ظهرت على يد D.B. Doernkerg M. Pire وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة في قطاعات معينة وعلى هذا الأساس تميز بين خمسة أنواع من أسواق العمل وهي:

[1] - ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج تعديل الهيكلي للاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53.

1- السوق الرئيسية: تتضمن المؤسسات كبيرة الحجم ونظرا لسيطرتها على أسواق السلع والخدمات وهذا له أثر إيجابي على العمالة.

2- السوق الثانوية: تمنح الوظائف الأقل أجرا واستقرارا وهي عمالة منخفضة المهارة وتتضمن المؤسسات الصغيرة والمشتغلين بها أكثر عرضة للبطالة.

3- السوق الداخلية: تتضمن الموارد البشرية داخل المؤسسة في ظل علاقة وثيقة بالأجور.

4- السوق الخارجية: يتم البحث عن اليد العاملة ضد خارج محيط المؤسسة.

5- السوق الأولية: تحتوي على الوظائف الأكثر أجرا وثباتا واستقرارا في الجزائر قطاع المحروقات يوفر هذا السوق[1].

رابعا: نظرية اختلال التوازن

ظهرت على يد الاقتصادي الفرنسي E. Malin Vaad حيث يرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما: سوق العمل وسوق السلع وتفترض جهود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغيير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود، فينتج بين عرض العمل والطلب وتفترض النظرية من خلال تحليل العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع وجود نوعين من البطالة.

- النوع الأول: تتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه وهذا ما يتطابق مع التحليل الكينزي.
- النوع الثاني: أما في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليهما، وتكون أسباب البطالة في إرتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، فيؤثر هذا رغبة المستخدمين لزيادة التشغيل لأن ربحية الاستثمار إنخفضت وهو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي[2].

[1] - مقدم عبيدات وميلود زير الخير، مداخلة مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي، مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، جامعة عمار ثليجي، الأغواط.

[2] - العيشي ليلى، ظاهرة البطالة، بين خريجي الجامعات رسالة ماجستير علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 4.

المبحث الرابع: آثار البطالة وأساليب معالجتها

تعتبر البطالة أحد أخطر المشاكل التي تواجه معظم دول العالم ولاسيما الدول النامية، فهي تمثل وباء يشكل تهديدا واضحا للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والأمني، ولذلك يجب على كل دولة الاهتمام بعلاجها قبل أن يستفحل هذا الداء وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: آثار البطالة

نظرا لما تخلفه البطالة من مخاطر لأنها من الظواهر الغير المرغوب فيها في أي مجتمع فإنها لا تقتصر آثارها على الجانب الاقتصادي فقط ولكن تمتد إلى أبعد من ذلك من الجانب الاجتماعي والنفسي والسياسي.

1- الآثار الاقتصادية: يمكن حصرها كالتالي:

- تعمل على هدر الموارد البشرية وعدم استغلالها وبالتالي ضياع الإنتاج والدخل الذي كان يمكن أن ينتج لو أمكن تشغيل هذه الموارد المعطلة.
- البطالة تؤدي إلى إنتقاء الأمن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله وربما الوحيد مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته.
- تؤدي البطالة إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقية.
- تؤدي البطالة إلى إنخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[1].
- تؤدي البطالة إلى شل الحياة في بعض القطاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمال أحيانا الإضرابات والمظاهرات[2].
- وقوع المجتمع تحت سيطرة التبعية، فعند وجود الكساد الاقتصادي والركود والبطالة، في بلد ما يضطر إلى الرجوع إلى عدوّه ليسد كفايته وحاجته والعدو يتحكم فيه فلا يعطيه إلا بشروط فيفقد هذا البلد شخصيته وقراره ومرجعيته، فيصبح قراره نابعا من غيره[3].

---

[1] - خبابة عبد الله، الاستراتيجيات التوفيقية بين التنمية المستدامة والبطالة، ملتقى دولي تحت عنوان: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 5-6.

[2] - صالح الخصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[3] - محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الإجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 32، العدد2، 2004.

2- الآثار الاجتماعية والنفسية:

- تقود البطالة إلى انحطاط الصحة والبدنية (نسب أعلى في أمراض القلب والإدمان على الكحول).
- تؤدي البطالة إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية وتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيها في مجتمعاتهم التي تعج بالعاطلين عن العمل.
- تسبب أيضا الشعور بالإحباط وعدم الثقة بالنفس نتيجة وجود العاطل عالة عل المجتمع وعلى إنتاج غيرهم.
- ظهور الفوارق الطبقية في المجتمع بسبب أن البطالة تعيد توزيع الدخل لغير صالح الفقراء لأنهم أكثر تضررا بها من الأغنياء[1].
- تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يملك الشاب عوامل توفير السكن وغير ذلك وهو يترك آثار سيئة متنوعة ومتعددة على الإناث والذكور.

3- الآثار السياسية:

- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور بالإنتماء إلى الوطن[2].
- ظهور التيارات السياسية المختلفة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحيط بالمجتمع الذي يهدد الأمن السياسي ويستغل زعماء تلك التيارات وجود ظاهرة البطالة وتفرغ كثير من الشباب ويبدؤون في تشكيل التنظيمات المناهضة لنظام الحكم القائم مما يهدد الأمن السياسي للوطن[3].
- تدني مستوى الخدمات والوعي الصحي نتيجة إنعدام الأمن والاستقرار.
- انتشار واتساع دائرة الفساد المالي والإداري[4].

المطلب الثاني: أساليب معالجة البطالة

تختلف أساليب معالجة مشكلة البطالة من مجتمع إلى آخر باختلاف درجة تطوّره الاقتصادي وتقدمه الاجتماعي كما يلي:

- بذل الجهود لمواجهة التقلبات الموسمية بالإجراءات التي توزع الناتج على مدى العام أو تحسن توقيته.
- تقليل مدى التقلبات على الطلب العام باتخاذ جملة من الإجراءات منها زيادة الإنفاق الحكومي[5].

---

[1] - صالح الخصاونة، مرجع سابق، ص 164.

[2] - حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2005، ص 261.

[3] - محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة أساليب مواجهتها لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات: العولمة تحديات الإصلاح الاقتصادي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر ، بدون سنة نشر ، ص 87.

[4] - صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية المشكلة لأثر الحل، دار الفكر العربية، مصر، 2003، ص ص 13-14.

[5] - حسين عجلان حسين، اقتصاديات العمل، مكتبة الجامعة، الأردن، 2008، ص 154.

- زيادة الاستثمارات الحكومية في القطاعات المختلفة مما يوفر مناصب شغل للعاطلين عن العمل.
- منع دفع أجور أقل من الحد الأدنى للأجر.
- تنظيم سن التقاعد في القطاعين العام والخاص.
- دعم الدولة لصغار المنتجين من الحرفيين وفلاحين ومنع خراب مصالحهم بسبب عدم قدرتهم على منافسة كبار المنتجين.
- تقديم الإعانات لمن لا يستطيع الحصول على فرص عمل.
- إعادة تدريب العمال وتأهيلهم حتى تصبح قدراتهم الوظيفية متناسبة مع ما هو مطلوب في سوق العمل[1].
- منع استخدام **الأحداث**[*] في العمل، ويمكن معالجة البطالة كما اقترحها كينز بطريقتين هما:

1- السياسة النقدية:

بمعنى الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بغرض تغير عرض النقد في حالة الركود وارتفاع معدلات البطالة تلجأ السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود حيث أن زيادة عرض سلعة مع إبقاء المتغيرات الأخرى على حالها يترتب عليه إنخفاض في سعر السلعة[2]. كذلك بالنسبة للنقود فإن زيادة عرض النقود يترتب عليه خفض سعر الفائدة يعني خفض تكلفة الاستثمار وهذا ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يعني زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة معدل التشغيل وانخفاض معدل البطالة.

2- السياسة المالية:

في حالة الركود الاقتصادي الذي يصاحبه ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حركة البيع والشراء والاستثمار والإنتاج، فإن السياسة التي تنتجها الدولة في هذه الحالة تعتمد على زيادة الإنفاق الحكومي، وهذا الأخير يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يصاحبه زيادة التوظيف وبالتالي ينخفض معدل البطالة. وأيضا من أدوات السياسة المالية نجد الضرائب ففي حالة الركود الاقتصادي تخفض الدولة ضريبة الدخل والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح للأفراد ومن ثم زيادة الإنفاق على السلع والخدمات وبالتالي زيادة معدل التوظيف وانخفاض معدل البطالة[3].

---

[1] - عبد الرحمان يسري أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية الجزئية، مصر، 2004، ص 223.

[*] : الأحداث: أي عدم استخدام الأطفال في العمل.

[2] - حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 254.

[3] - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،بدون سنة نشر ، ص 174.

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل تقديم أهم المفاهيم المتعلقة بالبطالة حيث تبين لنا أن للبطالة مفاهيم متعددة ومتنوعة ولكنها لها منطلق واحد بالاعتماد على المكتب الدولي للعمل واتفقوا على أنها من أخطر المشكلات الاقتصادية وأعقدها، ورغم صعوبة تحديد حجم البطالة إلا أنه يتبع طريقة واحدة لقياسها، وقد تعرفنا على الأنواع المختلفة للبطالة كل نوع له أسبابه الخاصة تختلف عن النوع الآخر. أما في المبحث الثالث تحدثنا عن الاختلاف بين وجهات نظر مدارس ونظريات المفسرة للبطالة.

وفي الأخير وجدنا أن للبطالة تأثيرات غاية في الخطورة فمنها الاقتصادية فالاجتماعية حين تؤدي إلى تفشي الآفاق الاجتماعية الخطيرة من جرائم وقتل ومخدرات...الخ لهذا يستوجب على كل دولة اتخاذ تدابير وإجراءات لمواجهة هذه المشكلة.

الفصل الثاني:

دراسة وصفية للبطالة والتشغيل

في الجزائر

تمهيد:

منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا يعرف الاقتصاد الوطني عدة تحولات نتيجة عن تأثره بعوامل مختلفة، فالأزمة البترولية التي حدثت عام 1986 بالإضافة إلى الظروف الأمنية التي عاشتها البلاد خلال سنوات التسعينات، حين عانت فيها الجزائر عدم الاستقرار السياسي، الاقتصادي وسجل تراجع الاستثمار وتراكمت الديون الخارجية وهذا بدوره أدى إلى تقليص فرص التشغيل وارتفاع معدلات والتي تتأثر بمتغيرات مختلفة مما استوجب الشروع في مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تحسين الوضع الاقتصادي الكلي التي كانت غالبا بتمويل من المؤسسات الدولية وإثر هذه الإصلاحات مرت معدلات البطالة بمراحل مختلفة.

بعد تعرضنا للإطار العام للبطالة في الفصل الأول سنحاول في هذا الفصل تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري وذلك بالتطرق أولا لمفاهيم وخصائص البطالة في الجزائر ثم تطور البطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات مع عرض مختلف آليات مكافحة البطالة التي اعتمدتها الجزائر.

المبحث الأول: دراسة هيكل وأسباب وخصائص مشكلة البطالة في الجزائر

من أجل التعرف على هيكل البطالة يجب أولا التعرف على كيفية تشخيص ظاهرة البطالة و مدى إسهامها الكبير في تحديد كيفية علاجها ولكن قبل كل هذا يجب التعرف أولا إلى بعض المفاهيم الأساسية المستخدمة حول التشغيل والبطالة في النظام المعلومات الجزائري التي أوردها الديوان الوطني للإحصائيات ثم دراسة تطور حجم ونسبة القوى العاملة سواء المشتغلة أو غير المشتغلة ومن ثم الوقوف إلى أهم أسباب وخصائص البطالة في الجزائر.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول البطالة في الجزائر

سوف نتناول في هذا المطلب إلى تقديم تعاريف أساسية حول سوق العمل وذلك مثلما أوردها الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ومن تعاريف متولدة من المكتب الدولي للعمل.

1- **المجتمع النشيط**: تتكون هذه الفئة من السكان المشتغلين فعلا وكذا اللذين يبحثون عن العمل، حيث نميز فيه فئتين من البطالين

الفئة الأولى: تشمل كل شخص قي سن العمل لم يشتغل من قبل و لا يشتغل خلال فترة الإستقصاء وهو في حالة بحث عن العمل وتسمى هذه الفئة ب STR_1.

الفئة الثانية: تشمل هذه الفئة كل شخص في سن العمل إشتغل من قبل ولا يشتغل خلال فترة الإستقصاء وهو حالة بحث عن العمل وتسمى هذه الفئة ([1] STR_2.

2- **السكان غير نشطية**: هي الفئة التي لا تعمل ولا تبحث عن العمل ولا تستطيع وليست جاهزة لتشغل منصب عمل، تشمل كل من الأطفال التي تقل أعمارهم عن 15 نسبة والذين لا يسمح لهم القانون بالعمل وكذا الأشخاص الذين ينتظرون العودة إلى وظائفهم التي تم إيقافهم عنها بصفة مؤقتة لأي سب من الأسباب أيضا المتقاعدون والعاجزون عن العمل والنساء الماكثات بالبيت في والتلاميذ والطلبة بدون شغل[(2)].

3- **السكان المشتغلين**: تشمل هذه الفئة حسب الديوان الوطني للإحصائيات كل من الأشخاص الذين إشتغلوا ولو ساعة خلال الأسبوع المرجعي، وكذا الذين هم في حالة تربص والذين هم في عطلة مرضية قصيرة أو عطلة راحة أثناء الإستقصاء بالإضافة إلى شباب الخدمة الوطنية والأشخاص الذين يعيلون أسرهم وليسوا مأجورين وأيضا الذين يزاولون دراستهم مع إمتهانهم نشاط مأجورا وكذلك الذين لديهم معاشا ولكن يشتغلون وكذا الذين يعملون في بيوتهم[(3)].

---

[1] - Hamel, la question de l'emploi du chômage en Algérie 1970, 1990, collection statistiques, office, national de statistique Algérie, sansdat p p 65,66.

[2] -بلعباس رابح، مكانة دور الوكالة الوطنية لتشغيل في تسير سوق الشغل الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2005، ص6.

[3] - B.HameL.OP .CIT .P 65.

4- **معدل التشغيل**: هو عبارة عن النسبة بين المجتمع المشتغلين والمجتمع النشيط الكلي والهدف من حساب هذا المعدل هو معرفة عدد مناصب التي تم خلقها للوقوف على تطوير وضعية التشغيل ويكون كالتالي:

$$to = \frac{\text{poupulation occupeé}}{\text{poupulation active}} = \frac{\text{المشتغلون}}{\text{النشطون}}$$

وهو بدوره يتكون من معدلين:

*** معدل النشاط الأول**:

الذي يمثل النسبة بين السكان النشيطين كليا والسكان المقيمون والهدف من حسابه هو معرفة تركيبة المجتمع الكلي أي معرفة حجم القوة العاملة المؤهلة للعمل للمقارنة مع حجم السكان.

$$\mathbf{TA1} = \frac{\mathbf{poupulation\ occupeé + poupulation\ en\ chomage}}{\mathbf{poupulation\ total}}$$

***معدل النشاط الثاني**:

وهو النسبة بين عدد السكان النشيطين على عدد السكان البالغين بين العمل والهدف من حسابه هو معرفة الفئات التي تدخل ضمن فئة البطالة ولا المشتغلين كالطلبة وغيرهم[1].

$$\mathbf{TA2} = \frac{\mathbf{poupulation\ occupeé + poupulation\ en\ chomage}}{\mathbf{poupulation}\ \boldsymbol{anage\ de\ travaail}}$$

5- **معدل البطالة**:

حسب الديوان الوطني للإحصاء(ONS) هو عبارة عن النسبة بين المجتمع العاطل والمجتمع النشيط STR_1+STR_2

أي:

$$TC = \frac{\text{المجتمع العاطل}}{\text{المجتمع النشيط}}$$

[1]- WWW .ONS .DZ .

والهدف من حساب هذا المعدل هو معرفة القوى العاملة المؤهلة للعمل لكنها لا تشتغل.

الشكل رقم(2 -1): هيكل وبنية السكان.

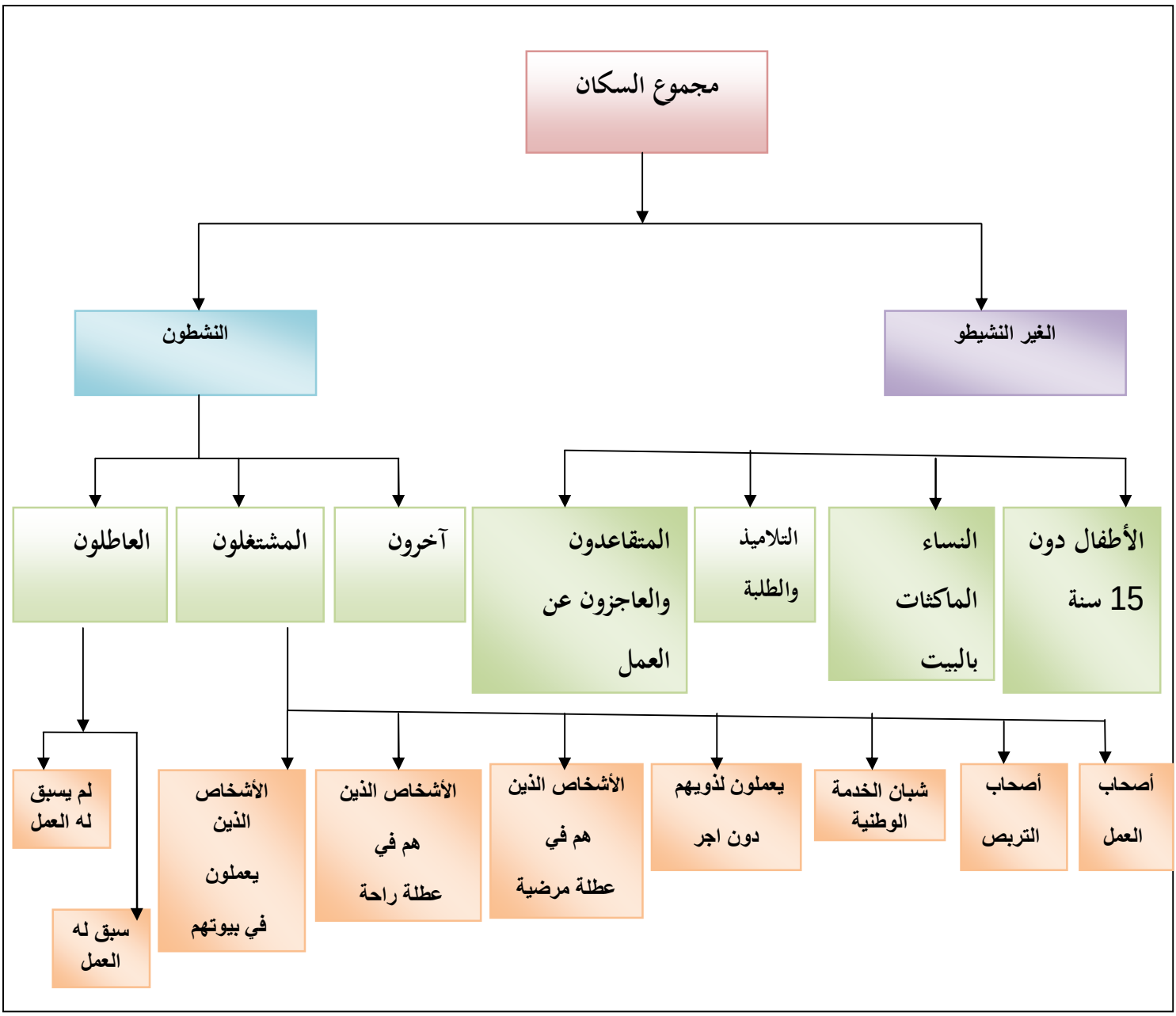

المصدر: من تصور الطالبتان بالاعتماد على ما ذكرناه سابقا.

ويتم توزيع القوى العاملة(المشتغلة وغير المشغلة) على عدة تصنيفات وهي:

- توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية.
- توزيع العمالة حسب المهنة.
- توزيع العمالة حسب فئات العمر.
- توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس.

1- توزيع القوى العمالة المشتغلة:

أ- توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية

سنتناول في هذا العنصر كيفية مساهمة العمالة في كل قطاع من أجل عملية التنمية وكذا معدل نمو العمالة من سنة لآخر على النحو التالي:

شكل رقم (2 –2) :حجم العمالة الإجمالية

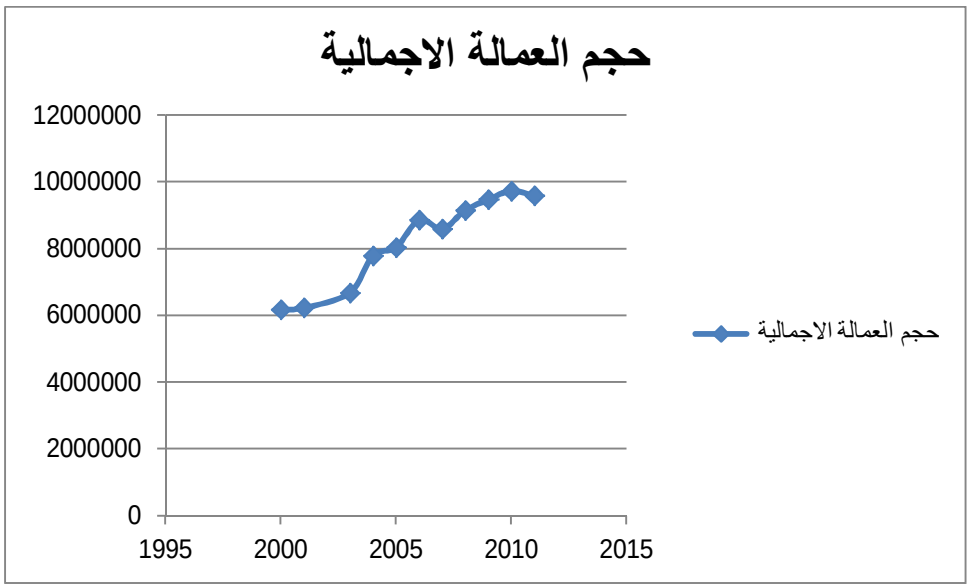

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم (1)

شكل رقم (2 -3) :نسب العمالة حسب القطاعات الاقتصادية .

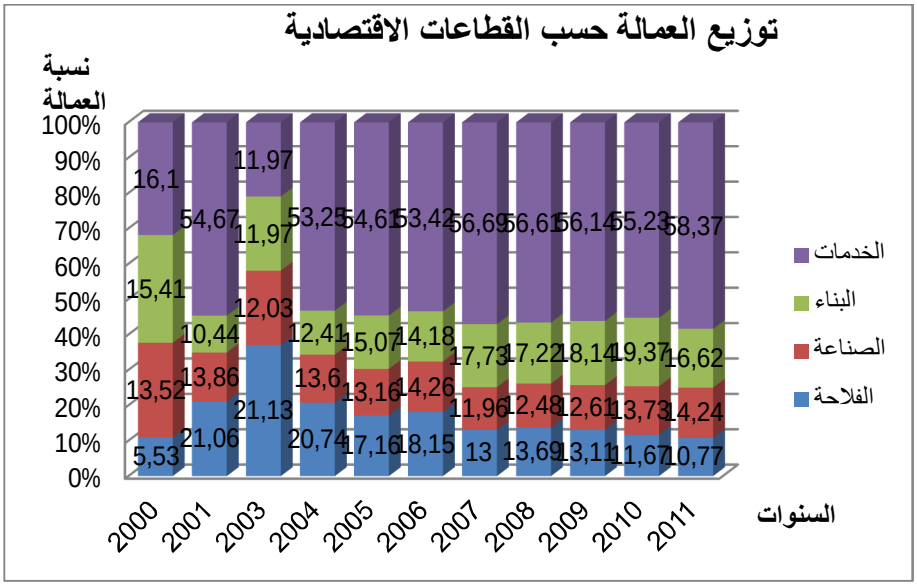

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم (1)

- من خلال التوزيع القطاعي للعمالة عن أول ملاحظة نسجلها هو أن اليد العاملة المشتغلة (العمالة) الكلية تزداد شيئا فشيئا من سنة لأخرى، حيث وصلت سنة 2004 إلى 779841عامل مشتغل لتصل إلى أكثر من 9 ملايين عامل سنة 2008 ولكن بوتيرة متذبذبة.

- كما نلاحظ أن قطاع الخدمات يستقطب أكبر عدد ممكن من العمالة في الجزائر حيث وصلت فيه نسبة العمالة إلى 53.25% عام 2004 وهذا راجع إلى أسباب ديناميكية اقتصادية أدت إلى تطور نشاط الخدمات حيث سجل سنة 2011 بنسبة 58.37% ثم يليها قطاع بناء أشغال عمومية بنسبة 16.62% ويحتل القطاع الفلاحي المرتبة الأخيرة حيث شهد انخفاضا كبيرا في السنوات الأخيرة.

وفي الأخير نستنتج أن قطاع الخدمات والتجارة والإدارة تساهم في الإنتاج الداخلي أكبر من كل القطاعات كون أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يكون فيه توظيف عوائد النفط بتضخيم الجهاز الإداري الحكومي.

ب- توزيع العمالة حسب فئات العمر:

في هذه الحالة سوف نتعرض على الفئات أو الفئة التي تملك النسبة الكبيرة من خلال الشكل:

شكل رقم (2 - 4) :نسب العمالة حسب فئات العمر .

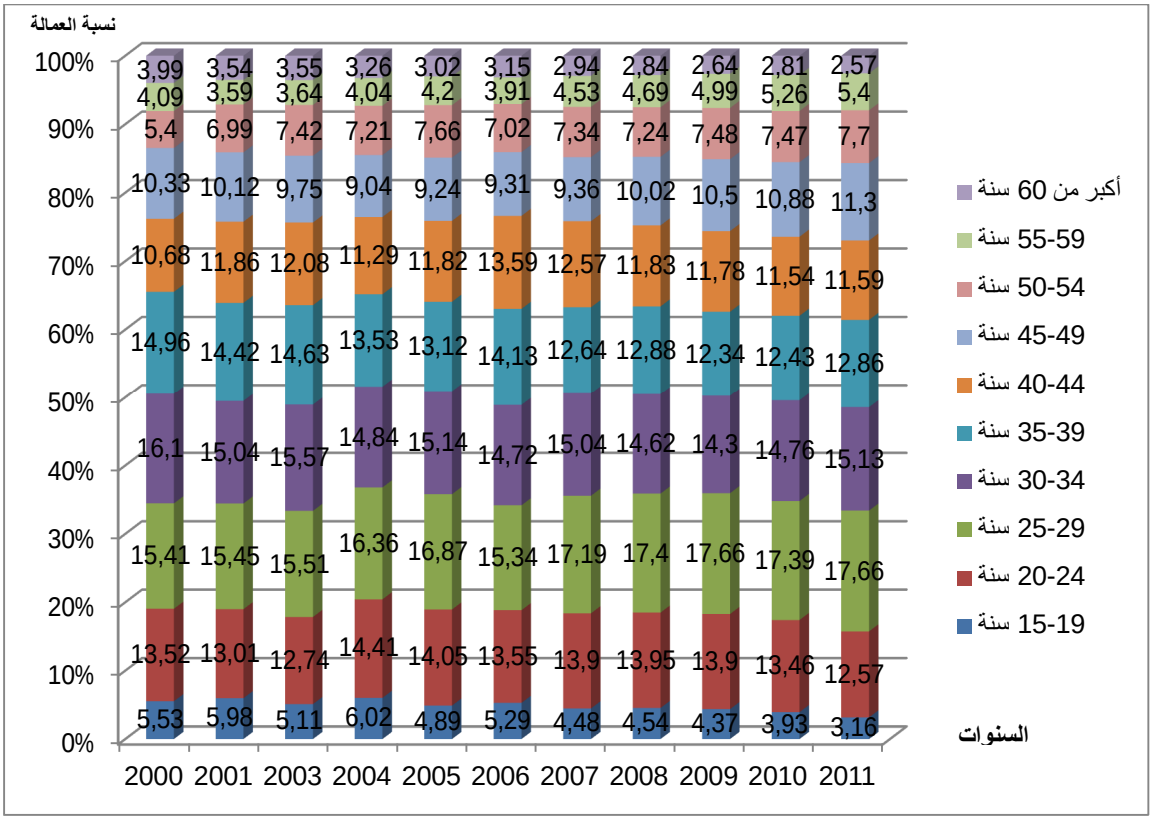

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم (2)

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن الفئة التي تمثل أعلى مستوى للعمالة هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (20- 35 سنة) بنسبة 45.96% سنة 2010 حيث حافظة على نفس الوتيرة بنسبة 45.36% في سنة 2011 ثم تليها الفئة العمرية (25-29) سنة بنسبة 17.66% سنة 2011 أي أن الجزائر تعتمد على الفئات الشابة التي لا تتعدى الخامسة والثلاثين من العمر.

أما الفئات فوق سن 55 سنة تتجه نحو الانخفاض خلال الفترات الأخيرة من سنة 2004 إلى سنة 2011 .

جـ . توزيع العمالة حسب المهنة :

إن الهدف من حساب هذا التوزيع هو معرفة جل الوظائف التي تؤديها العمالة والشكل التالي يوضح ذلك .

شكل رقم (2 - 5) :نسب العمالة حسب المهنة .

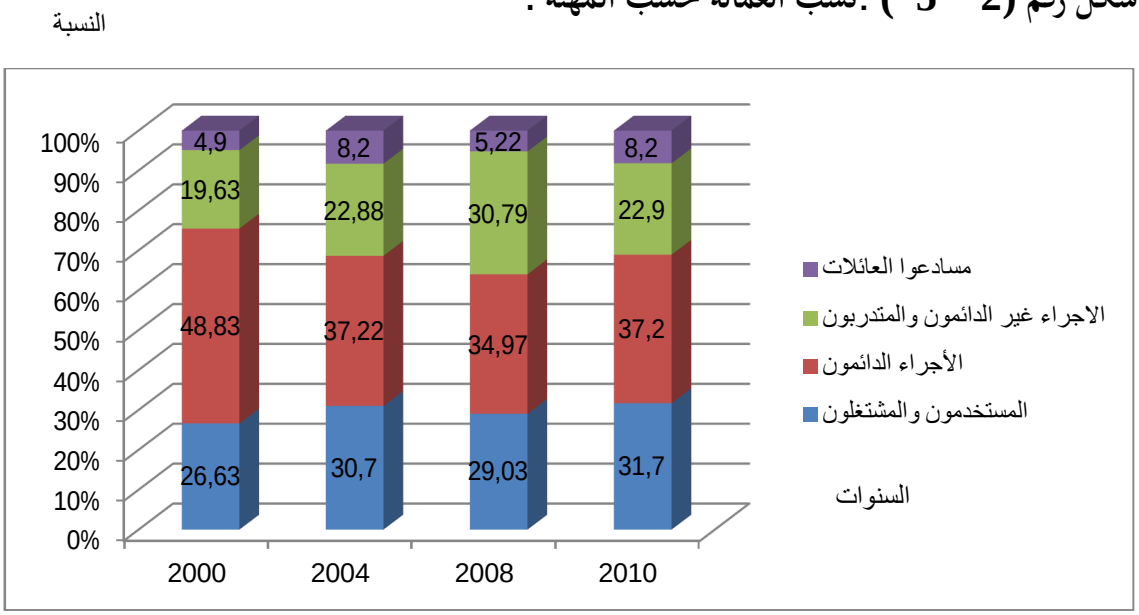

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم (3)

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن نسبة العمال الأجراء الدائمين هي في انخفاض تدريجي حيث تمثل في سنة 2000حوالي % 48,83 من اليد العاملة المشتغلة أصبحت تمثل سوى % 37,2 عام 2010 ، أما الأجراء غير الدائمين فهو في ارتفاع حيث انتقلت النسبة من %19,63 سنة 2000 إلى %22,9 عام 2010 .

في رأينا و من خلال هذا التحليل أن التفسير الوحيد لهذه التغيرات هو أن الزيادة التي حصلت في كمية اليد العاملة المشتغلة خلال فترة (2001 -2009) التي قدرت بـ 2090412 عامل كان فيها عدد مناصب الشغل المؤقتة اكبر من الدائمة (حوالي 712641 عامل أجير غير دائم مقابل 209365 عامل أجير دائم) ، إلا أن عدد أرباب العمل و المستقلون استحوذوا على الجزء الكبير من هذه الزيادة بحوالي 874805 رب عمل مستقل خلال الفترة (2001 - 2009) .

د- توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس :

من خلال هذا الشكل سنميز كيف تتوزع العمالة حسب المناطق الجغرافية ومعرفة كذلك العمالة كيف تتوزع حسب الجنس على هذه المناطق .

شكل رقم (2 - 6) :نسب العمالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس:

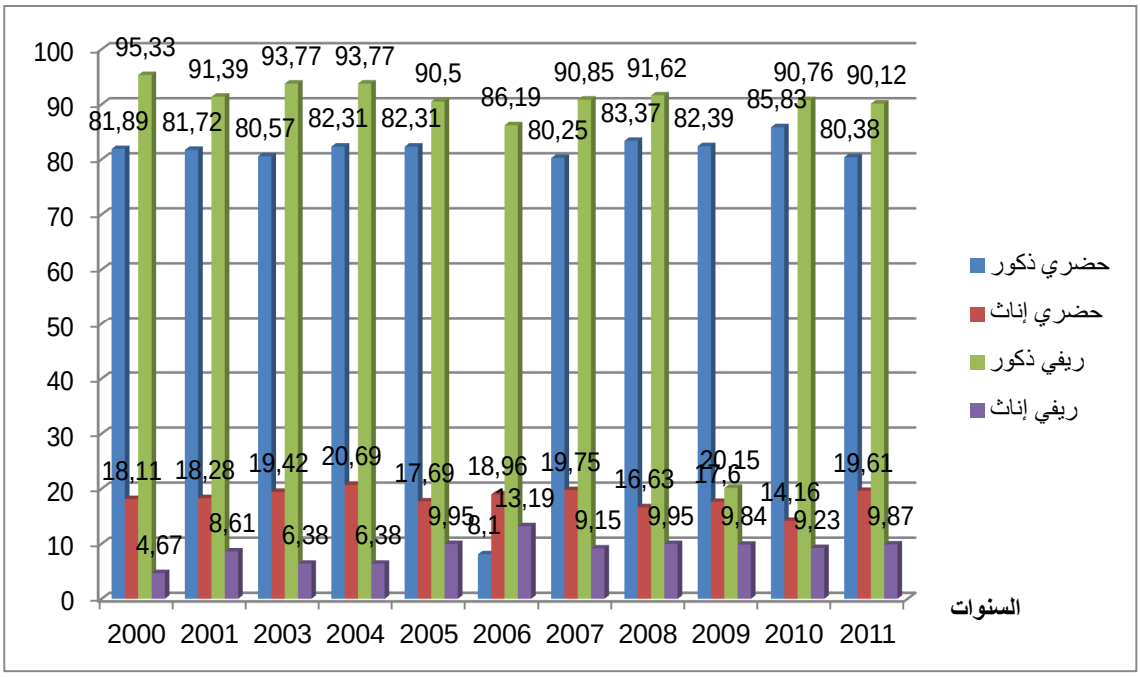

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم (4)

نلاحظ من خلال هذا الرسم أن العمالة ترتكز بشكل كبير في المناطق الحضارية حيث لم تنزل على مستوى80 % خلال الفترة 2001 2004 وبلغت سنة 2008 %84.62 باستحواذ الذكور على الجزء الأكبر في كلا المنطقتين ولتصل سنة 2010 إلى 8262000 عامل أي بنسبة 84,86 %ولكن في سنة 2011 انخفضت الى 65,50 % أي حوالي 80 38000 عامل أما بالنسبة للإناث فهي تمثل سوى 15.67% من المناطق الحضرية والباقي 9.95% من المناطق الريفية في سنة 2008.

- كما نلاحظ أيضا من خلال الرسم البياني أن كل من الذكور والإناث في المدن أكبر من الريف والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى الهجرة الريفية نحو المدن الكبرى أما فيما يخص الإناث فيعود ذلك إلى المشاركة القوية للمرأة في السوق العمل الجزائري .

2- توزيع القوى الغير المشتغلة(البطالين):

إن مشكلة البطالة في بلادنا يلي لها اهتمام كبير وبالتالي يقتضي تميز السكان الذين تمسهم البطالة على أساس عدة تصنيفات من بينها:

- السن (فئات العمر).
- المناطق الجغرافية والجنس.
- المدة الزمنية.

أ- توزيع البطالة حسب فئات العمرية:

إن مشكلة البطالة تمس بالدرجة الأولى مختلف فئات الشباب كما يوضحه الشكل البياني التالي:

شكل رقم (2 - 7) :نسب **البطالة حسب فئات العمرية**:

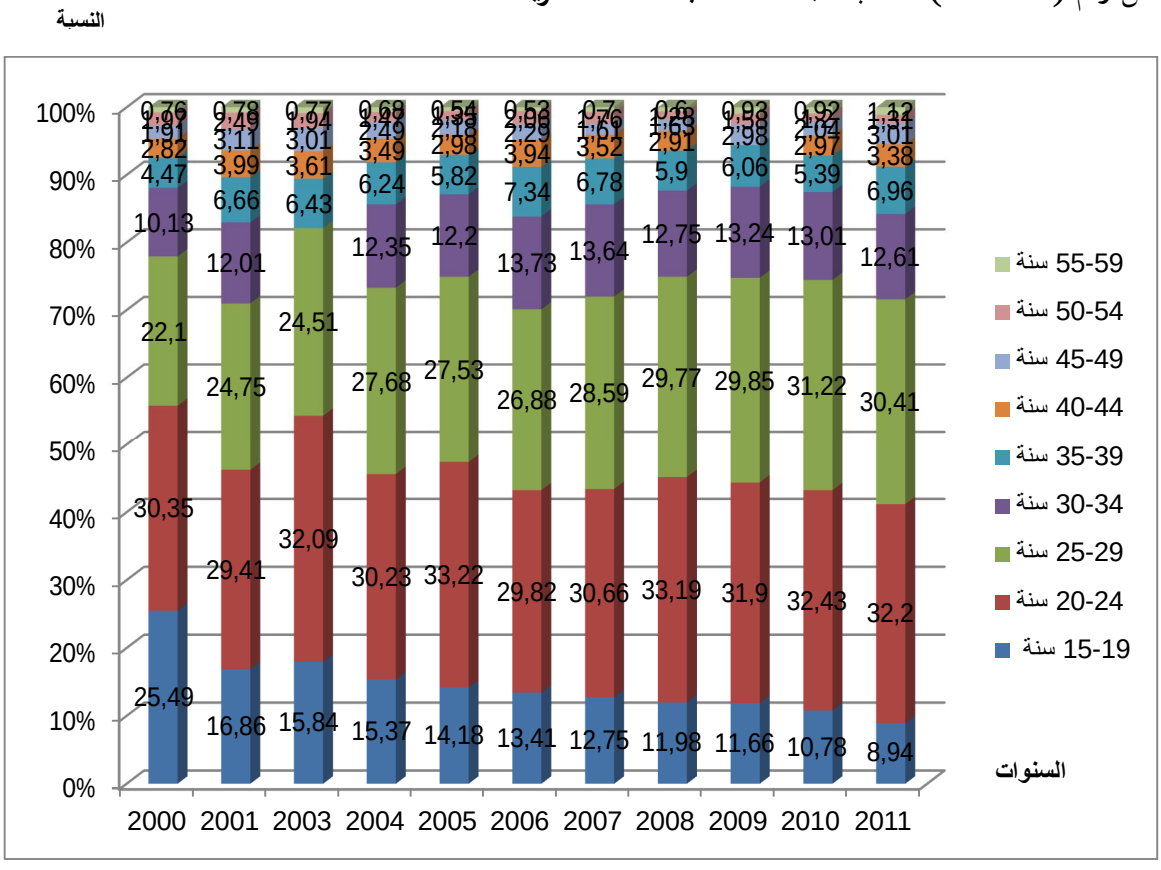

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم (5)

نلاحظ من خلال الشكل أن العاطلين عن العمل هم معظمهم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30سنة حيث سجلت سنة 2000 نسبة 77.99% وفي سنة 2011 سجلت ب 71.55 % ومن هذه الفئة نلاحظ أن ما بين

[25-20] هي التي تعاني من البطالة أكثر من غيرها حيث إرتفعت من 30.35% سنة 2000 أي حوالي 761933 بطال إلى 33,19 % سنة 2008 أي حوالي 388000 بطال ويرجع هذا الإرتفاع إلى إحالة الشباب من طرف المنظومة التعليمية التي أصبحت لا تتلاءم مع إحتياجات سوق العمل بصفة عامة لان هذه الفئة تتوافق مع السنوات التي يتخرج فيها الطلبة الجامعيين والمكونين في مراكز التكوين ونجد أيضا المؤدون بواجب الخدمة الوطنية والذين يتقدمون لأول مرة سوق العمل وهم بدون تجربة أو خبرة ميدانية مما يؤدي بأصحاب المؤسسات الاقتصادية إلى إعطاء الأولوية لأفراد المؤهلين وذوي الخبرة في التوظيف وهذا ما يؤدي بالبطالة أن تمس بالدرجة الأولى الشباب الذين يشكلون الجزء الأكبر من فئة السكان.

ب- توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس:

هذا الشكل يبن لنا الفئة التي تمسها البطالة بالدرجة الأولى

شكل رقم (2- 8):نسب البطالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس:

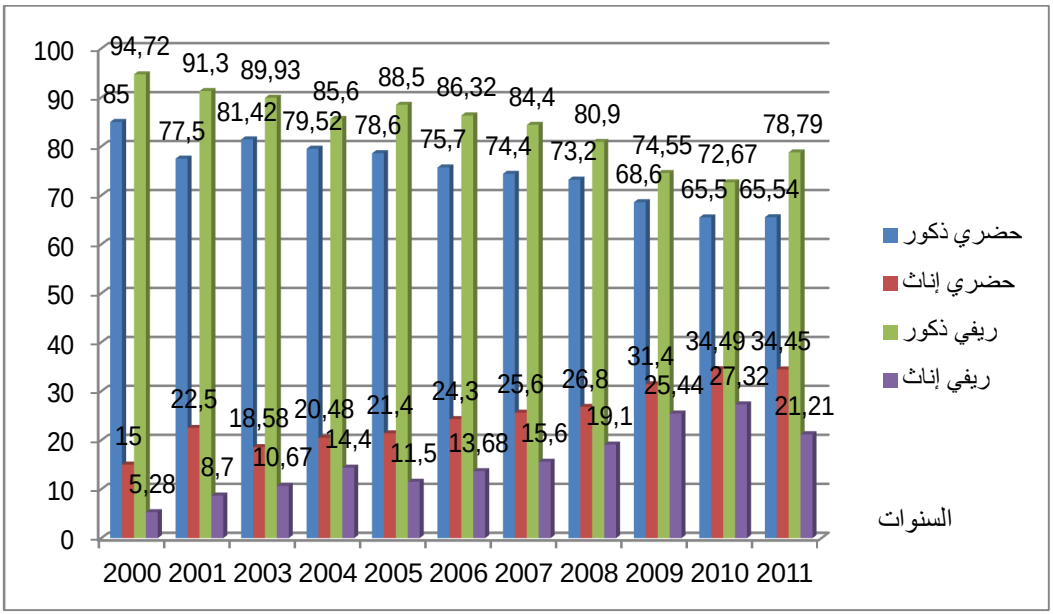

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم (6)

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن البطالة في المنطقة الحضرية تفوق نظيرتها في المنطقة الريفية فتنتشر بين الذكور والإناث حيث بلغت نسبة البطالة عند الذكور88.62% سنة 2000 وفي سنة 2008 ب 74.25% وانخفضت في سنة 2011 بنسبة 65.54% .

بالمقابل نجد أن البطالة عند الإناث عرفت تزايد في سنة 2000 حوالي 285718 بطال بنسبة 11.98% وفي سنة 2009 29.85% أي 32000بطال أما سنة 2010 ارتفعت إلى 32.34% أي 348000 بطال وهذا راجع إلى تسجيل الإناث في مكتب البحث عن العمل للإستفادة من التعويض عن البطالة.

- ونلاحظ أيضا أن حجم البطالة بالنسبة للمناطق الحضرية في سنة 2008 سجل حوالي 1012000 بطال أما في المناطق الريفية نجد 157000 بطال والنتيجة التي نستخلصها أن البطالة عند فئة الذكور والإناث في المناطق الحضرية أكبر منها في المناطق الريفية .

ج- توزيع البطالة حسب المدة الزمنية:

إن تحليل مدة البطالة (المدة اللازمة والكافية للظفر بمنصب شغل أي كانت تساعد في التعرف على وضع هذه الفئة وعلاقته بسوق العمل حيث كانت مدة البطالة تعد بالأشهر وأصبحت في الآونة الأخيرة تعد بالسنوات والسبب الرئيسي في ذلك عدم ملائمة بعض الوظائف المقترحة على البطالين.

والجدول الموالي يوضح لنا توزيع البطالة في الجزائر حسب المدة لسنة 2007 .

جدول رقم (2 –1) : توزيع البطالة حسب المدة الزمنية:

مدة البحث	2007	
	العدد	%النسبة
سنة واحدة	807870	38.87
سنتين	425540	20.48
3سنوات	285835	13.75
4سنوات	170280	8.19
5سنوات وأكثر	388745	18.71
المجموع	2078270	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

شكل رقم (2 –9) :توزيع البطالين حسب المدة الزمنية

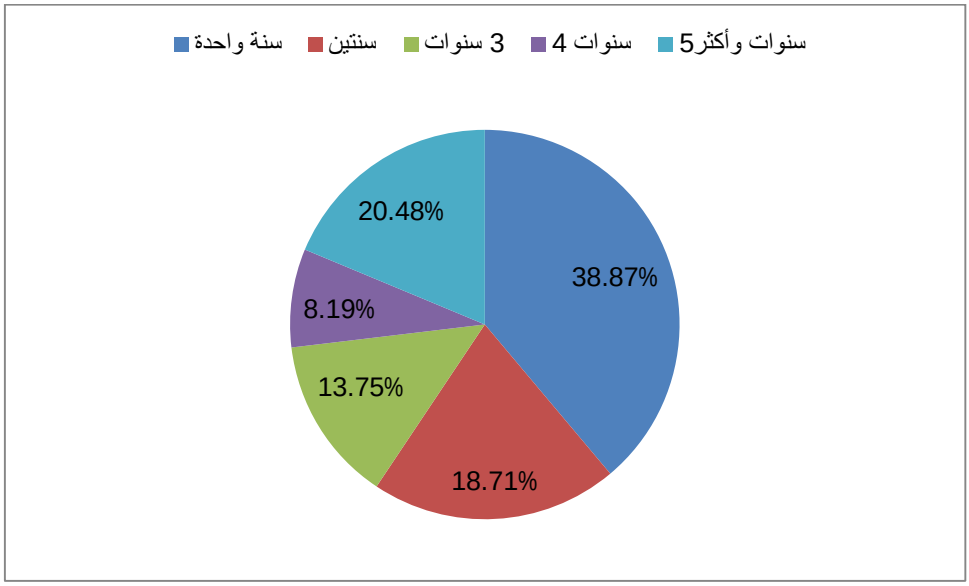

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (2 -1)

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل أن 38,87% من مجموع البطالين يتواجدون في حالة بطالة منذ سنة حسب تعداد 2007 و18.71% يتواجدون في حالة بطالة منذ 5 سنوات فأكثر كذلك نجد العاطلين عن العمل لمدة سنتين حوالي 425540 بطال بنسبة 20.48% من مجموع الكلي للبطالين.

كل هذه المؤشرات ما هي إلى دلالة على مجموعة الحصول على مناصب الشغل من طرف لأفراد العاطلين وعلى طول المدة الزمنية للحصول على منصب شغل ومن خلال عرضنا لأهم توزيعات البطالة حسب التصنيفات السابقة فإن من الصعب فهم البطالة بكل أبعادها في بلادنا على وجه الخصوص لان أرقام الديوان الوطني للإحصائيات أرقام غير منتظمة وغير دقيقة (إن وجدت أصلا) وهذا راجع مثلا إلى التستر أو التهاون من قبل السلطات الجزائرية لأغراض سياسية.

المطلب الثاني: أسباب ظاهرة البطالة في الجزائر

إن للبطالة أسباب كثيرة منها القضية السكانية التعليمية والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والشؤون التنظيمية وإن كل منهم يؤثر في جانب عرض العمل أو جانب الطلب عليه أو في كل منهما.

أولا: الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة

وهي التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي ومنهما عدم توفر فرص العمل والتي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها من خلال إبعاد مسؤولياتها بصفة مباشرة وغير مباشرة ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

أ- انخفاض أسعار المحروقات:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على مداخيل البترول بنسبة 96%، وهو ما يعني أنه معرض للصدمات السلبية مع كل تراجع لسعره في الأسواق الدولية وقد عاشت الجزائر أثار من الوضع بشكل واضح وجلي سنة 1986 نتيجة الأزمة البترولية حيث انخفضت أسعار البترول في سنة 1980 إلى 15 دولار في عام 1986 أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة إتباع سياسة تقليدية بسبب تدهور الريع البترولي وهذا ما أدى إلى تقلص حجم الاستثمارات المحلية ومن ثم تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة.[1]

والجدول الموالي يوضح الميزان الجبائي والنقدي

جدول رقم (2 -2): الميزان الجبائي والنقدي الوحدة%

	1985	1986	1987	1988
إيرادات الخزينة/ الناتج الداخلي الخام	36.8	30.6	28.4	26.7
منها: الجباية النفطية	15.9	7.1	6.3	6.9
نفقات الخزينة/ الناتج الداخلي الخام	46.4	42.3	35.6	39.4
النفقات الجارية	18.2	21.1	20.1	21.8
الاستثمار العمومي	15.3	13.8	11.7	12.4
القروض الصافية المقدمة للمؤسسات العمومية	7.8	5.8	4.9	5.9
مصاريف أخرى	5.1	1.6	-1.1	-0.7
رصيد الخزينة/ الناتج الداخلي الخام	9.6	11.7	7.2	12.7
M^2 / الناتج الداخلي الخام	76	75	79	84
تضخيم مؤشر الأسعار عن الاستهلاك (TPc)	10.5	12.3	7.5	5.9

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 1998، ص 11.

[1] - مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 52.

ويبدو من خلال الجدول أن إيرادات الخزينة تأثرت بتغيرات أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض الجباية البترولية إلى أكثر من النصف بين سنتي 1985-1986 وهذا ما أدى إلى إيجاد سياسة التقشف في الاستثمار العمومي وفي القروض المقدمة للمؤسسات العمومية وبالتالي تخلي الدولة عن دورها في تمويل هذه المؤسسات.

كما عرف المتوسط العام للأسعار الفوري للنفط الخام انخفاضا في المستوى حيث بلغ في عام 2008 حوالي 140 دولار للبرميل، ليصل إلى 43.3 دولار للبرميل في شهر جانفي 2009 نتيجة نقص الطلب العالمي على هذه المادة الإستراتيجية.

ب- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى:

نتيجة انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة من 94% في سنة 1980 إلى 3.5% سنة 1983 ثم 3.3% في 1986 [1]، مما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية ومنها الجزائر بالتالي فإن ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان له أثر على مستوى الدخل ومن ثم قطاع التشغيل في قطاعات التصدير، وقد تكرر نفس الوضع سنة 2009 نتيجة هبوط أسعار النفط تحت تأثير ركود اقتصاديات الدول المتقدمة الناتج عن تداعيات سلبية للأزمة المالية المعاصرة، حيث انخفض أسعار النفط وتراجعت معها حصيلة الصادرات الجزائرية من العملة الصعبة بما نسبته 42.64% [2]

ج- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:

إن انخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي أي الدولار من 124.3% في عام (1984-1985) إلى 101.9% (1986-1987) فحسب سنة 1980 سنة الأساس أدى إلى إضعاف لقدرتها الشرائية لأن الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي وبالتالي تأثير استراداتها من السلع التامة الصنع حيث انخفض سعر صرف الدولار نحو 30% – 20% أمام كل من الين الياباني والمارك الألماني على التوالي في بداية الثمانينات كل تلك أثر على حجم المبادلات التجارية وأي انكماش في أطراف التبادل التجاري يؤثر على مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة [3].

د- القضية السكانية:

يلعب السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد المعروض من القوى العاملة حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الإنتاج في ظل بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها إلى انخفاض في مستوى المعيشة وانتشار ظاهرة البطالة بمختلف.

[1]- مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 53.

[2]- ماضي بالقاسم، أمال خدا دمية، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة بعنوان: أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقيم سياسات علاجها،جامعة باجي مختار عنابة، يوم 20-09-2011، ص 4.

[3]- مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 54.

ثانيا: العوامل الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة

تتعلق مجمل هذه العوامل بالاختلالات الهيكلية للوحدات الاقتصادية للتوزيع السكاني وكذا ما تعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة وعليه فيمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:

- عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق أي بمعنى هناك زيادة كبيرة في عرض خريجي المدارس ومراكز التكوين والجامعات والمعاهد دون أن يقابلها طلب على هذه الفئة وبالتالي فقدان همزة وصل بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية [1].

- نقص اليد العاملة المؤهلة وضعف تطورها في الحرف وبالرغم من توفر مناصب ذات امتيازات عالية متوفرة بالمؤسسات الأجنبية الناشطة في الجزائر إلا أننا نجد صعوبات في إيجاد أشخاص يتوفرون على الكفاءات المطلوبة.

- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي الذي يشكل عائقا أمام الاستثمار وبالتالي يواجه البطال صعوبات كبيرة في الحصول على قروض بنكية أو مساعدات مالية من طرف الدولة، ما أدى بالشباب إلى ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كبيرة على حساب الاستثمار المولد لمناصب الشغل والذي من شأنه رفع عجلة التنمية.

- إضعاف روح المبادرة المقاولاتية بسبب العامل الاجتماعي والثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور لاسيما لدى الشباب ما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بالبطالة الفكرية.

- الإختلالات الهيكلية والتي يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

- نقص إنتاجية القطاع الصناعي.
- انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية.
- عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل [2] .

- العامل الجغرافي : خضعت الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل لاسيما في المناطق المعدومة في الجنوب والهضاب العليا.

- تدهور قيمة الدينار وزيادة المديونية وبالتالي عجز الميزانية نظرا لفائض النفقات العمومية وقلة الإيرادات لتغطيتها وذلك بسبب تدهور قيمة المحروقات وهذه الأخيرة تعتبر مصدرا هاما لطلب العملة الأجنبية.

[1]- مهدي كلوي، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة، دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا، مهندس دولة وشهادات دراسات التطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص ص 86-87.

[2]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 251-260.

ولعل من أهم الأسباب الحالية للبطالة في الجزائر هو ميل سياسة التشغيل التي تميل إلى الصيغة التعاقدية مما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة، كما أن تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية مضاعف من تكاليف إنجازها ما أدى إلى إفلاس المؤسسات الاقتصادية القائمة بها وبالتالي تسريح العمال إما بشكل جزئي أو كلي [1].

المطلب الثالث: خصائص البطالة في الجزائر

إن خطر ظاهرة البطالة في الجزائر لا يكمن فقط في حجمها بل أيضا في خصائصها التي تتميز بها هذه الظاهرة في مجتمعنا حيث استحوذت على اهتمام كبير من قبل الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين، فالجدير بالذكر أن مواصفات البطالة تختلف حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الفترة الزمنية، يمكن تلخيص هذه المظاهر أو الخصائص في النقاط التالية:

1- الشباب أكثر تعرض للبطالة:

إن أكثر من 80% من البطالين لا يتجاوز سنهم 30 سنة، 70% ممن تتراوح أعمارهم بين 16 و 19 سنة هم عاطلون و 50.5% ممن تتراوح أعمارهم بين 20 و 24 عاطلون، أما الذين أعمارهم 25 و 29 سنة فنسبتهم 35.1% هذا ما يبين أن البطالة تظهر بشكل واسع عند الشباب حيث ارتأى إلى ضرورة تحسين المردود الدراسي حيث ساهم في تفاقم ذلك ترك المدرسة لظروف اجتماعية والرسوب المدرسي [2].

2- تعد خصوصية البطالة بالنسبة لبعض الفئات من السكان النشطين كالنساء والشباب واختلافها بشكل ملموس باختلاف وسط الإقامة من أهم خصائص البطالة في بلادنا وأن البطالة وبسبب عدة عوامل اجتماعية وثقافية وبسبب التركيبة الذكورية للفئة النشيطة، تظل أكثر انتشارا على العموم بين الرجال قياسا بالنساء ومن جهة أخرى، يلاحظ بالإضافة إلى الأوجه الديمغرافية للبطالة التي تضرب على الخصوص الطبقات المستضعفة من السكان، تسجل إلى مستوياتها في الوسط الحضري بفعل تأثير النزوح القروي الذي زاد من حدة الضغوط على سوق العمل في المدن [3].

3- بطالة طويلة المدى حيث أن الاتجاه نحو بطالة طويلة المدة واضح حيث أن أكثر من 60% من العاطلين عن العمل بقوا عاطلين عن العمل لمدة أكثر من سنة وأن نسبة 19% منهم بقوا عاطلين عن العمل لمدة لا تتجاوز 5 سنوات [4]

4- إن البطالة تمس أساسا غير المؤهلين إذ أن حوالي مليون بطال ما يقدر ب 921000 ولهم مستوى مدرسي متوسط بينما 73% من البطالين ليس لديهم أي مؤهل.

---

[1]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 260.

[2]- موسى رحماني، عاشور رخلة، السياسة الاقتصادية الجزائرية بين ضغط المجتمع والتزامات الحكومة الدولية، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة 09/08 مارس 2005، ص 71.

[3]- جيلالي شرفي، دراسة قياسية لمحددات مدة البطالة عند خريجي الجامعات مع الكشف عن خاصية عدم التجانس عند المشاهد (دفعات 1990 – 1991 – 1992)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع الاقتصاد الكمي السنة الجامعية 2006 -2007 ، ص 56.

[4]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2004، السداسي الثاني، ص 57.

5- إن $^2/_3$ من البطالين من طالبي العمل لأول مرة يعني أنهم بدون خبرة مهنية [1].

6- $^1/_3$ من مجموع البطالين يعرفون بطالة إعادة إدماج لهذه النسبة في ريادة مع ظاهرة فقدان مناصب الشغل التي أصبحت ميزة الاقتصاد الجزائري هذه السنوات الأخيرة.

7- بطالة النساء في ارتفاع نظرا لدخول النساء لسوق الكسل حيث في سنة 2009 مثلت حملة النساء من القوة العاملة الناشطة بـ 17% من إجمالي القوة العاملة إلا أنها تبقى نسبة ضعيفة إذا ما قرنت بمساهمة الرجال [2].

8- البطالة مرتفعة جدا عند الطبقات الاجتماعية المحرومة 44% عند الفقراء وهذه ميزة مقبولة في بلد متخلف أين تكثر الطرق الغير الرسمية.

9- بطالة إعادة الإدماج ويخص هذا النوع من البطالة العمال لأسباب اقتصادية، حينما كانت تمثل هذه الشريحة من العمال ثلث العاطلين عن العمل سنة 1997، وذلك لكون هذه السنة تزامنت مع برامج التعديل الهيكلي حيث أوصت هذه البرامج بغلق المؤسسات، والورشات وتخفيض العمالة حيث تم غلق 1175 مؤسسة خلال الفترة 1996-1998 وتسريح 383000 أجير وهذا حسب معطيات المفتشية العامة للعمل إلا أن نسبة هذه الشريحة من العمل استقرت في حدود15% غلى غاية 2000[3].

[1]- جيلالي شرفي، دراسة قياسية لمحددات مدة البطالة عند خريجي الجامعات مع الكشف عن خاصية عدم التجانس عند المشاهد (دفعات 1990 – 1991 – 1992)، مرجع سبق ذكره ص 57.

[2]- chantal BERNARD. Jacques. CHARMES. Le marché du travail dans les économie du maghreba la veille de l'ouverture euro- méditernaremme (quelquesconparaisons. Avec le peco). Colloque de tums. 28.29 janvier 1995 p 1.

[3]- بن فايزة نوال، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-2005)، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 65.

المبحث الثاني: تطور البطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية

إن الجزائر على غرار البلدان النامية التي يعرف اقتصادها وضعا متقلبا ومتدهورا، هذا ما أدى إلى أزمة خانقة في التشغيل وارتفاع البطالة حيث أن هذه الظاهرة لا تعتبر بالأمر الجديد، لأنها بدأت منذ الاستقلال وهناك عوامل أخرى ساهمت في تفاقمها منها الوضع الانكماشي الذي يعرفه الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار المحروقات وأيضا قيام الحكومة بعدة إصلاحات على المستوى الاقتصاد الكلي التي كانت لها أثار، حيث سنتناول في هذا المبحث تطور البطالة في ظل إصلاحات الاقتصاد الوطني والتي لها علاقة بميدان الشغل، لكن قبل هذا سنحاول إيراد أهم مميزات الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال.

المطلب الأول: تطور معدلات البطالة وبعض المتغيرات المفسرة لها في الجزائر

أولا :تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1985 – 2011

من أجل دراسة تطور البطالة في الجزائر لابد من ربطها بتطور كل من معدل التشغيل ومعدل النشاط من خلال الشكل البياني التالي :

شكل رقم (2 -10) :تطور معدل النشاط و التشغيل والبطالة في الجزائر

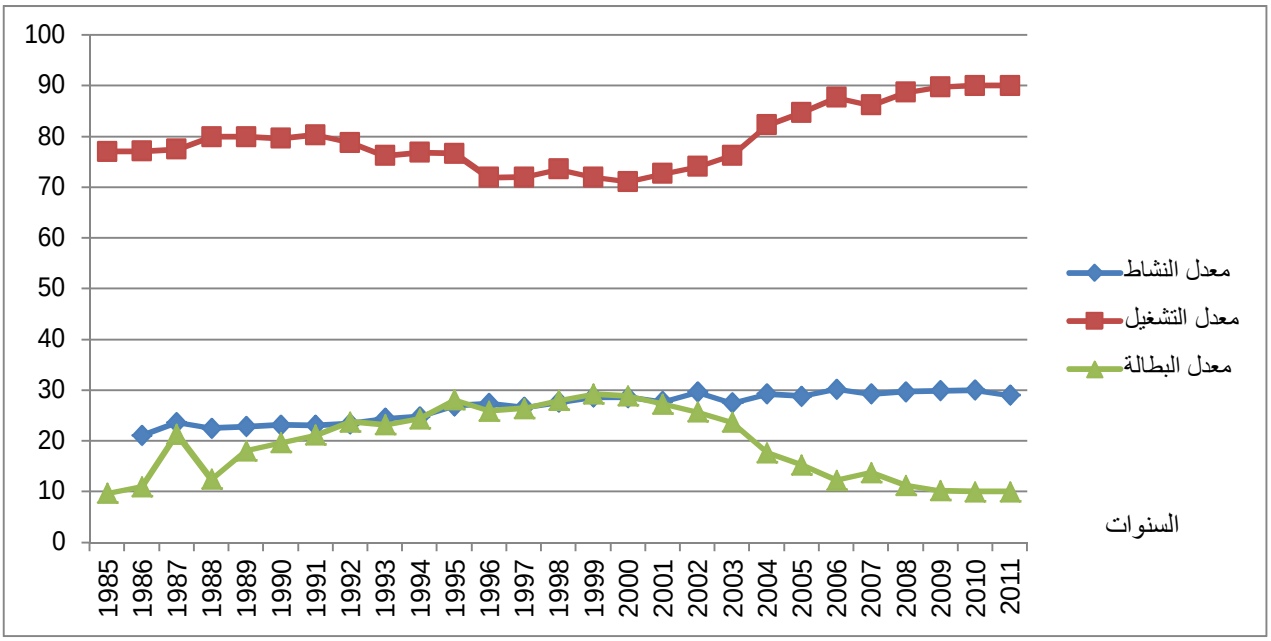

المصدر : من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم (7)

من خلال الشكل البياني نستنتج النقاط التالية :

- إن معدل النشاط من خلال التمثيل يلاحظ بأنه قد عرف تطورا كبيرا خلال الفترة الممتدة من (1986 -2006) بنسبة 21.10% سنة 1986 و 27.34% سنة 1996 و 30.20% سنة 2006، أما في سنة 2008 عرف أيضا تزايدا كبيرا حيث وصل إلى 37% وهذا راجع إلى التزايد الكبير للأفراد الداخلين الجدد إلى سوق العمل الجزائري.

ومن خلال دراسة معدلات النشاط الاقتصادي في الجزائر نلاحظ أنها تبدوا إجمالا منخفضة مقارنة بالبلدان المتقدمة ويتجلى هذا الانخفاض إلى العديد من الأسباب نذكر منها:

- فتوة التركيب العمري للسكان في الجزائر.
- نقص توفير مناصب شغل جديدة دائمة وهذا ما يؤثر على معنويات الشباب.

- أما فيما يخص معدل التشغيل نلاحظ أنه متذبذب أي تارة يكون مرتفع وتارة أخرى منخفض بمعنى انه لا يسير بوتيرة واحدة حيث سنة 1985 كان بنسبة 77% ليصل إلى 79.94% وهذا راجع للإصلاحات الاقتصادية التي باشرت بها الجزائر في هذه السنة مما أثر بشكل سلبي على مستوى التشغيل وبعدها في سنة 2000 بدأ بالارتفاع من 70.75% إلى 87.73%سنة 2006، أما في سنة 2011 وصل إلى غاية 90% هذا الارتفاع راجع إلى سياسة التشغيل المتبعة في الجزائر في السنوات الأخيرة وذلك من خلال البرامج التي يتم ذكرها في مبحث أخر .

- أما بالنسبة إلى معدلات البطالة فيمكن تقسيمها إلى فترتين متباينتين في الاتجاه:

الفترة الأولى: من 1985- 2000:

خلال هذه الفترة عرفت معدلات البطالة ارتفاعا من سنة لأخرى حيث كانت في سنة 1988، 9.7% إلى غاية 21.8%سنة 1991 أما في سنة 1999 بلغت ذروتها في حدود 29.29% وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول في هذه السنة وانخفضت معها مداخيل البترولية من جهة ومن جهة أخرى عجز جل المؤسسات الاقتصادية العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من منصب الشغل الجديدة لأن في الواقع هذه الارتفاعات في معدلات البطالة تجد تفسيرها في انخفاض النشاط التنموي في بلادنا خلال هذه الفترة لكون التشغيل يعتمد على الاستثمار وهذا بدوره سجل تراجعا كبيرا في هذه السنوات وهذا راجع إلى الظروف المالية الصعبة التي مرت بها الجزائر في هذه السنة وكذلك الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها مع صندوق النقد الدولي مما اثر على مستوى التشغيل والبطالة والتسريح الجماعي للعمال حيث تم تسريح أكثر من 500000 عامل وإغلاق حوالي 1000 مؤسسة عمومية ما بين 1996 و

2000 بالإضافة إلى غياب سياسة واضحة للتشغيل أدت إلى تزايد العمل الغير رسمي خاصة في مجال النشاط التجاري وكذلك التسرب المدرسي حيث نجد حوالي 400000 إلى 600000 تلميذ غادروا المدارس سنويا [1].

الفترة الثانية من سنة 2000-2012:

نلاحظ في هذه الفترة بدأت معدلات البطالة في انخفاض تدريجي مقارنة مع الفترات الأولى حيث نجد في سنة 2000 نسبة 28.89% لينخفض في سنة 2005 إلى 15.30% أي 1.448 مليون عاطل عن العمل وانطلاقا من هذه السنة بدأت معدلات البطالة في الانخفاض حيث وصلت سنة 2013 إلى 9.8% حسب الإحصائيات الأخيرة لديوان الوطني للإحصائيات بسبب استقرار الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية للبلاد حيث ساعدت بشكل كبير إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية والتي ساهم فيها بقدر كبير مخطط دعم الإنعاش بالإضافة إلى تحسن الوضعية النقدية والمالية العمومية والاحتياطات من العملة الصعبة نتيجة تطور أسعار النفط نحو الارتفاع وارتفعت بذلك تحصيلات الميزانية العامة.

ثـانيا :تطور المتغيرات المفسرة المؤثرة على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 –2012

سنقوم في هذا العنصر عرض تطور المتغيرات المفسرة التي في رأينا أنها تؤثر في المتغير التابع أي(معدل البطالة) التي هي على النحو التالي :معدل الزيادة الطبيعية ، ،الناتج المحلي الإجمالي ، معدل التضخم، سعر الصرف .

1ـ معدل الزيادة الطبيعية :

يعتبر حجم السكان من أهم عوامل التي تحدد جانب عرض العمل مما يدل على أي زيادة في معدل الزيادة الطبيعية يترتب عليها زيادة حجم البطالة ومعدلها .

[1]- مدني بن شهرة، سياسة التعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة علوم الإنسان (كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة بن خلدون تيارت، الجزائر، العدد 18 فيفري 2005.

شكل رقم (2 -11) :تطور معدل الزيادة الطبيعية ومعدل البطالة من سنة 1970- 2012 .

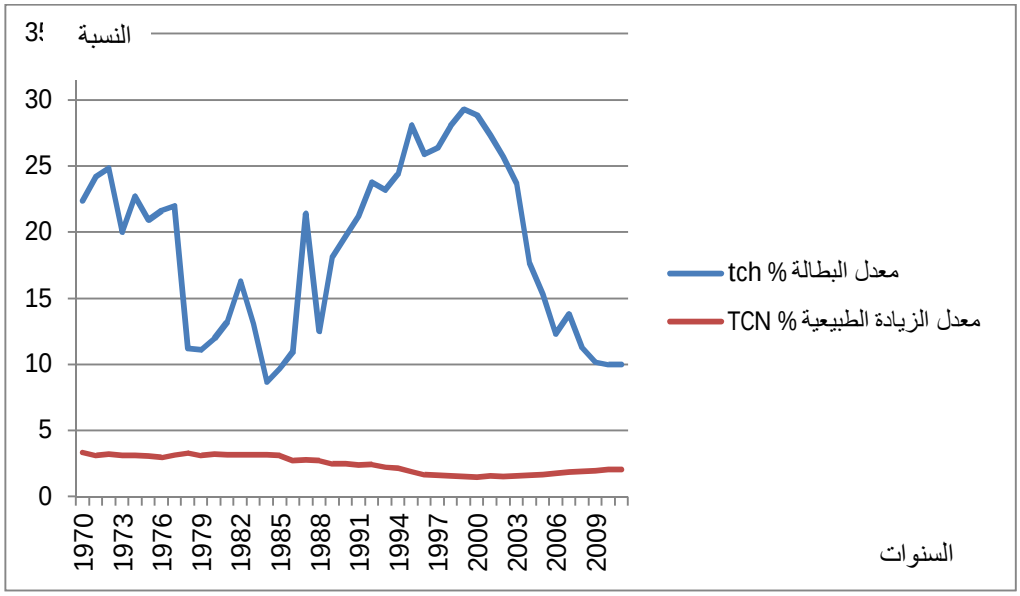

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم (8)

نلاحظ من خلال هذا الشكل آن كل هذا التطور الديمغرافي الذي عرفته الجزائر ما هي إلى طاقة بشرية ضخمة حيث نجد 70 % منها هم شباب يمثلون الفئة النشطة ونلاحظ أيضا انه كلما ازداد معدل الزيادة الطبيعية كلما ازداد معدل البطالة والعكس صحيح و عليه يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين حجم البطالة و حجم السكان .

2 -الناتج المحلي الإجمالي :

يقصد به على انه كل السلع و الخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة و يحتوي على قيمة السلع وتكون إما بالأسعار الجارية ويعرف بالناتج المحلي الاسمي أو بالأسعار الثابتة و يعرف بالناتج المحلي قيمة المنتجة الحقيقي ويتم حساب هذه الإحصائية في الجزائر مرة واحدة في السنة من طرف الديوان الوطني للإحصاء في حين نجد في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يتم حسابه مرة كل ثلاثة أشهر من طرف مكتب التحليل الاقتصادي

وهذا الشكل نبين فيه أهم المراحل التي مر بها الناتج المحلي الإجمالي انطلاقا من حساب معدله في الاقتصاد الجزائري

الشكل رقم (2 -12): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي و معدل البطالة خلال الفترة 1970- 2012

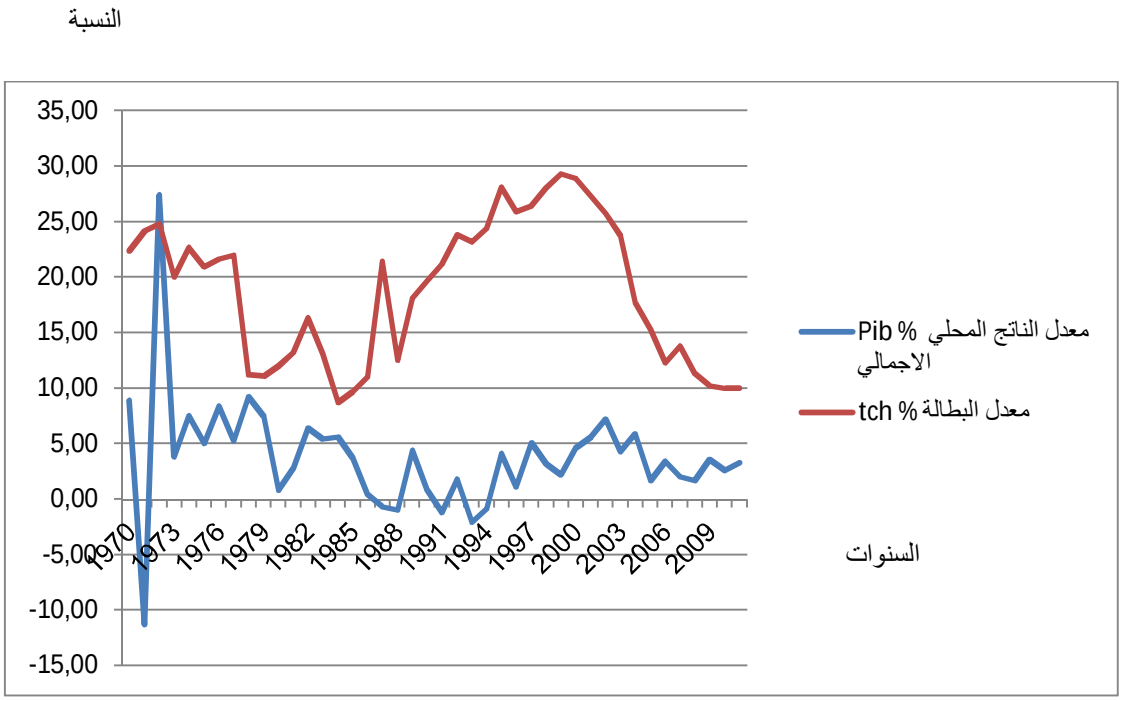

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم (9)

. من خلال الشكل نلاحظ أن تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تارة مرتفع و تارة أخرى منخفض حيث نجد في سنة 1972 عرف انخفاضا محسوساً ومن ثم عاد إلى مستوى الارتفاع ثم تميز بالتذبذب هذا راجع انخفاض لأسعار البترول ،هذا ما أدى إلى تسجيل معدلات كبيرة في البطالة ، ومنه نستنتج انه هناك علاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة .

3 -معدل التضخم :

في المنطق التقليدي وحسب منحنى فيلبس توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة أي عند ارتفاع الطلب الكلي فان المنتج يعمل على زيادة حجم الإنتاج مما يعمل على توظيف عناصر إنتاج أكثر (انخفاض معدل البطالة) ومن ثم ترتفع أجور هؤلاء العمال مما يعمل على ارتفاع تكلفة الإنتاج والتي تنعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات (ارتفاع معدل التضخم) .

شكل رقم :(2 -13) :تطور معدل التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 -2012

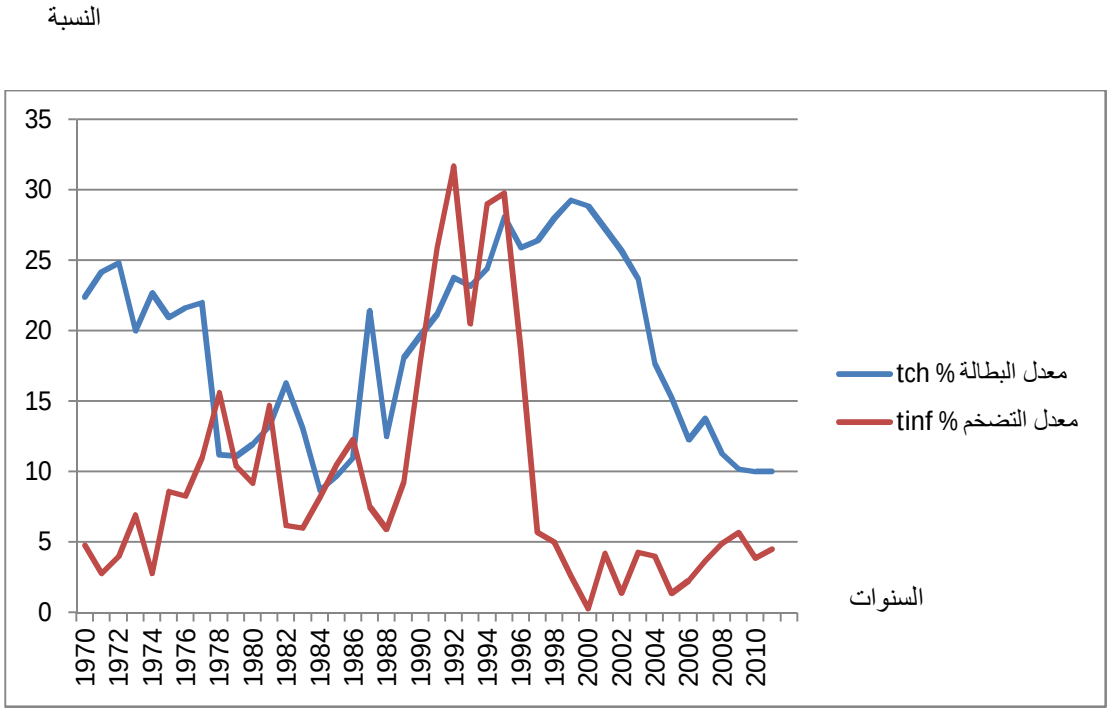

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم (9)

من خلال الشكل يتضح أن معدل التضخم في السنوات الأولى من 1970 إلى غاية 1988 شهد انخفاضا مقارنتا بمعدل البطالة الذي قدر سنة 1971 بـ 24,2% ،أما في الفترة الممتدة من 1988 إلى غاية 1995 ارتفاعا ملحوظا فقد سجلت في 1992 بـ 31,7 % وسنة 1995 بمعدل 29,8 % وخلال نفس الفترة ،بموازاة أيضا ارتفاع معدل البطالة ،أما بالنسبة للمرحلة الأخيرة (1995 – 2012) فنلاحظ انخفاض كبير في معدل التضخم مقارنة بالانخفاض الذي عرفه معدل البطالة .

4 -سعر الصرف :

يقصد به عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى ويعبر عنه أيضا بأنه سعر عملة بعملة أخرى حيث أن هذه القيمة تؤثر على قيمة الصادرات والواردات تلك الدولة وأيضا على المداخيل الكلية لها وفي رأينا هذا أيضا يؤثر على حجم البطالة ومعدلها .

شكل رقم :(2 -14) تطور سعر الصرف ومعدل البطالة من سنة 1970-2012

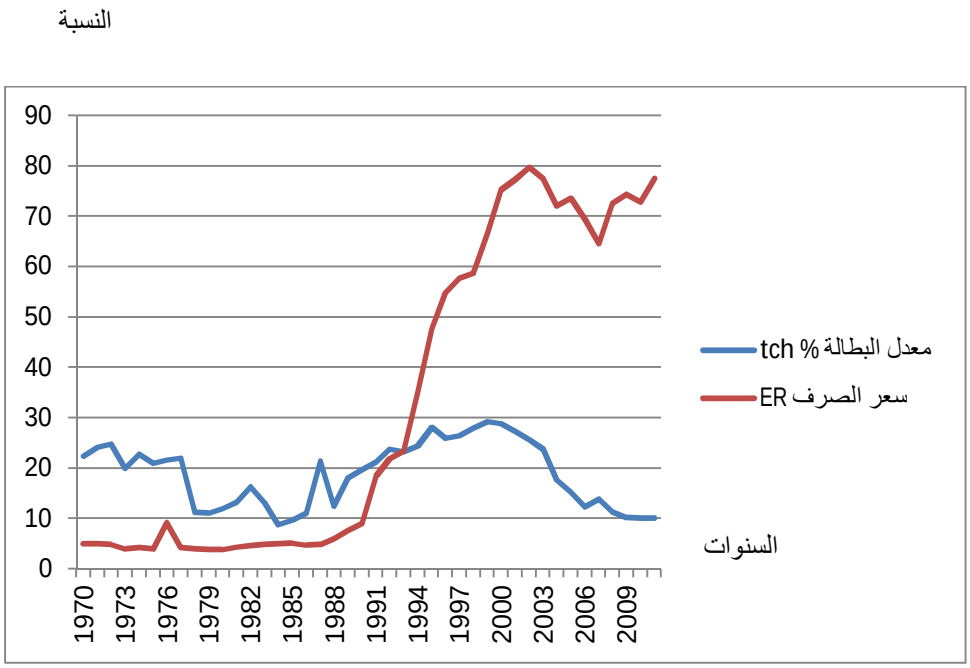

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم (10)

من خلال الشكل نلاحظ أن سعر الصرف في المرحلة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية سنة 1990 كان منخفض مقارنتا بمعدل البطالة على خلاف المرحلة الموالية الممتدة من سنة 1991 إلى غاية سنة 2012 نلاحظ العكس أي معدل البطالة شهد ارتفاعا بموازات مع سعر الصرف .

- وسوف نعتبر أيضا معدل البطالة للسنة الماضية كمتغيرة مفسرة .

المطلب الثاني: مراحل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

لقد شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال جملة من التدابير والإصلاحات المتتالية والواسعة والتي مست جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف القطاعات سواء تلك الإصلاحات التي كانت بإرادة الدولة (الإصلاحات الذاتية)، أو التي جاءت في إطار الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهذه الإصلاحات لا تزال مستمرة ومتواصلة إلى حد اليوم، حيث سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على مسيرة أهم محطات تطور الاقتصاد الوطني ومراحل الإصلاحات منذ الاستقلال إلى غاية اليوم.

أولا: نظرة موجزة على الوضع الاقتصادي خلال الفترة 1962-1989

لقد قامت الدولة الجزائرية منذ حصولها على الاستقلال بمحاولة تحديد اقتصادها الذي كان تابعا للاقتصاد الفرنسي بشكل كلي حيث عمدت في المرحلة الأولى إلى تنظيم الهيكل الاقتصادي منذ سنة 1962-1965 وهذا من خلال بناء قاعدة صناعية ثقيلة حيث استحوذت الصناعة على 51.95 من إجمالي الاستثمارات أما في المرحلة الممتدة بين 1966-1969 فتميزت العديد من التأمينات من بينها تأميم قطاع المناجم سنة 1966 وتأميم قطاع البنوك سنة 1967 وتأميم قطاع المواد ومشتقات المحروقات سنة 1997 حيث بدأت ملامح التخطيط المركزي تطفو من خلال سلطة الدولة في إحداث التنمية الاقتصادية وقد شهدت هذه الفترة تطبيق المخطط الأول من سلسلة المخططات يطلق عليه المخطط الثلاثي 1967-1979، وبعد ذلك قامت السلطات في هذه الفترة بتطبيق المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والثاني (1974-1977) الذي تزامن مع ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى ارتفاع مداخيل الدولة واستمرت مسيرة المخططات التنموية يوضح المخطط الخماسي الأول (1980-1984) الذي كان يهدف إلى إنعاش القطاعات التي لم تحظى للأهمية الكافية والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) والذي جاء كتكملة لتحقيق أهداف المخطط الخماسي الأول ومع تطبيق هذه المخططات تولد عنها نتائج إيجابية وأيضا سلبية [1].

على المستوى الاقتصادي والاجتماعي حيث أن الخطة الاستثمارية المتبعة سمحت بتدعيم الأسس الهيكلية للاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف سياسة التوازن الجهوي غير ان المؤاخذ عن هذه المخططات وجود اختلالات كبيرة في التنمية بين القطاعات وخاصة بين القطاع الزراعي من جهة والقطاعات الأخرى من جهة ثانية حيث لم تراعي إمكانية استيعاب اليد العاملة التي تركت القطاع الفلاحي متوجهة نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات [2].

وقد تم القيام بإصلاحات مستعجلة (1985-1989) حيث جاء جراء الأوضاع الاقتصادية للأحداث التي أضافت ضربة قاسية للاقتصاد الوطني حينما هوت أسعار البترول وتراجعت عندها الإيرادات التي تمول الميزانية وتفاقم الوضع، فما كان من رئيس الجمهورية غير الإعلان عن إصلاحات عاجلة وعميقة في أكتوبر من سنة 1988 تمس بالدرجة الأولى دستور 1978 وكان على الحكومات المتعاقدة أن تعمل على توقيف هذا الانهيار، غير أنها مهمة باتت مستحيلة، فكانت الاتفاقيات السرية مع الهيئات الدولية، أو ما يعرف بشرطية صندوق النقد الدولي، وجد الإشارة إلى أن هذه الفترة من الناحية النظرية، هي تطبيق المخطط الخماسي الثاني وما جاء من أهداف مكملة لتلك التي يشهدها المخطط الخماسي الأول وأمام مظاهر الأزمة التي بدأت على أكثر من صعيد يفاجئ الاقتصاد الجزائري بنكسة عنيفة تمثلت في أسعار البترول إلى 10 $ للبرميل سنة 1986 أي بانخفاض قدر بنسبة 50% مقارنة مع عام 1980،

[1]- هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص ص 22-23.

[2]- بن يخلف فايزة، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على المؤسسات العمومية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003، ص 3.

كما تلازم هذا مع انخفاض لقيمة الدولار بنسبة 40% لنفس السنة المقارنة، وزاد الوضع الاقتصادي تأزما نتيجة الثقل المفرط لخدمات الديون الخارجية مما أثر سلبا على النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2 -3): مؤشرات النمو وثقل المديونية

السنة	1985	1986	1987	1988	1989
- النمو الاقتصادي السنوي بالحجم%	5.4	1.3	0.8-	2-	3.4
- رصيد المدفوعات (ميزان مليار دج).	5.17	15-	0.3	10.9-	11.8-
- سعر صرف الدينار $.	5.03-	4.71	4.84	5.93	7.61
- الديون الخارجية (مليار دولار).	17.5	21	24.7	251	25.8
- خدمات الديون الخارجية (مليار دولار.	4.79	5.13	5.28	6.55	7.01
- خدمات الدين/ قيمة الصادرات%	35	62.6	55.5	80.3	69.5

المصدر: عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 49.

أمام هذا المنعرج الخطير كان رد فعل السياسة الجزائرية، هو الذهاب نحو إصلاح شامل لكل القطاعات، حيث ظهرت هذه الإصلاحات بشكل جلي في عام 1987، حيث حاولت الدولة تطبيقها خارج صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي نوجزها في النقاط التالية:

- إعادة النظر في طرق التخطيط نحو لامركزية أكثر.
- إستقلالية المؤسسات العمومية (لا مركزية قطاعية)
- خوصصة كلية للقطاع الفلاحي، وذلك باستحداث المستثمرات الفردية والجماعية.
- إلغاء احتكار التجارة الخارجية المتعلقة بالتموين الموجه للإنتاج.
- إعادة تنظيم التجارة الخارجية.
- إدخال أليات جديدة لإنعاش الصادرات.
- إصلاح المنظومة البنكية والنقدية.
- إصلاح تشريع العمل.
- إصلاح المالية المحلية.
- البدء في التنفيذ التدريجي لآليات السوق المفتوح، ترافقها سياسة نشطات لمعدل الصرف[1]

[1]- عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص 50.

ثانيا: برامج الاستقرار الاقتصادي

على ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد والبنك الدوليين حيث تم الاتفاق والتوقيع على عدة برامج الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الداخلة والخارجة ومرت عنده البرامج بمراحل مختلفة تتمثل في:

أ- برنامج التثبيت الاقتصادي الأول: 1989/5/31 إلى 30/ 05/ 1990:

القيام بمفاوضات أولية مع صندوق النقد الدولي وذلك بتقديم رسالة النية على موافقة الجزائر على الشروط المفروضة عليها من صرامة في تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدنيا والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية وعليه تم صدور قانون النقد والقرض مقابل حصول الجزائر على سيولة [1].

ب- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 3/06/ 1991 إلى 30/ 03/ 1992:

جاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يخص القروض وأسعار الفائدة [2].

وعودت الأوضاع المالية والاقتصادية إلى التأزم في (1992-1993) يعد انخفاض أسعار النفط الخام وتحول الفائض الذي تحقق عام 1992 وكان بنسبة 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي إلى عجز بمقدار 4.6% منه عام 1993 ورافق ذلك تزايد أعباء مؤشرات خدمة الدين الخارجي وعلى سبيل المثال بلغت نسبة خدمة الدين الخارجي القائم على الصادرات إلى نحو (77%– 83%) وسجلت أيضا ما مقداره (17%– 19%) من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للمدة الأخيرة وكانت تعاني أيضا من مشاكل سياسية [3].

لهذا جاء الاتفاق مع صندوق على إجراءات إضافية هي:

- إصلاح المنظومة المالية.
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- تحديد التجارة الخارجية والداخلية والعمل على رفع صادرات النفط.

---

[1]- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[2]- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 182.

[3]- عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، مداخلة بعنوان البطالة في الجزائر في ظل السياسات الاقتصادية التقليدية، الدروس والحلول، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، ص 4.

- تحديد أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات [1].

ج- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس 1995:

إن رغبة الجزائر في الدخول إلى اقتصاد السوق من خلال إتباع إستراتيجية جديدة في الاقتصاد دفعها إلى اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي لمساعدتها على ذلك وقد تم الموافقة على ذلك بتقديم مساعدة مالية مقدرة ب: 731.5 مليون حقوق سحب الخاصة أي ما يعادل 1037 دولار لإعداد برنامج التصحيح يستهدف وضع معدلات النمو الاقتصادي وتقليل البطالة وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي وخفضة ضغوط التضخم الذي يسجل نحو 29.8% لهذه المدة [2].

ثالثا: إصلاحات التعديل الهيكلي خلال 1995 إلى 1998:

جاء هذا الإجراء كحصيلة لبرنامج التثبيت الثالث الذي تم الاتفاق عليه وأيضا يسبب الأزمة التي وقعت فيها الجزائر في 1986 جزء انخفاض أسعار البترول، ضعف الاقتصاد الوطني واعتماده على المربع البترولي بنسبة تفوق 90% أمام هذه الحقيقة، شرعت السلطات في تنفيذ مجموعة من الإجراءات من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وذلك تحت رعاية صندوق النقد حيث اشترط على الجزائر القيام بإصلاحات عميقة وتحقيق الشروط التالية:

- تخفيض قيمة الدينار.
- توقيف الدعم للأسعار وتحديدها.
- خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية [3].

وعلى العموم جاء برنامج التعديل الهيكلي ليعالج الاختلالات الهيكلية الاقتصادية من أزمة الديون الخارجية التي وصلت إلى 26.6 مليار دولار سنة 1989 بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم بسبب حجم السيولة الفائض الذي وصل إلى 29% سنة 1994 وظهور رصيد سلبي لخزينة الدولة بسبب تغطية عجز المؤسسات العمومية، حيث ظهر هذا العجز بأكثر من 100 مليار دينار سنة 1993 [4].

وتلخص أهم محاور هذا البرنامج في النقاط التالية:

---

[1]- مدين بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل :التجربة الجزائرية ،مرجع سبق ذكره، ص 133.

[2]- الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة، الجزائر، 1996،ص 203.

[3]- لعلاوي لعلاوي، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 46.

[4]- عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائرية، 1999، ص 40.

- **السياسة النقدية:** تهدف السياسة النقدية لهذا البرنامج تحسن إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك وتطوير أسواق المال وخفض الائتمانات التفضيلية لقطاعات معينة.

- تحديد الأسعار حيث تم تحديد أسعار منتجات القطاع العام على مراحل.
- تحديد التجارة الخاصة والتحكم في نظام الصرف.
- تنمية القطاع الفلاحي ودماجة في المخطط الإقليمي.
- تشجيع الاستثمار الخاص حيث عمدت السلطات الجزائرية إلى بيع المؤسسات العمومية لمسيرين خواص واستحداث قانون 25/ 22 الموافق ل 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية وتقليص دور الدولة في إدارة المشروعات الإنتاجية [1] والمؤسسات العمومية ويرجع أسباب ضعف هذه المؤسسات إلى الحجم الكبير للمجمعات الصناعية الذي أدى إلى تفشي البيروقراطية في اتخاذ القرارات المزمن والدائم في مالية المؤسسات العمومية وذلك بسبب ارتفاع الأعباء المختلفة[2]

رابعا: مواصلة الإصلاحات الاقتصادية من 1999

لقد انتهجت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات اقتصادية حيث بدأت في أفريل عام 2001 في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كان لا يطمح فقط إلى التقليل من حدة المشاكل الموجودة ولكن يرمي إلى تدارك التأخر المسجل والذي تراكم خلال عشرية كاملة من الأزمة، كما يعمل التخفيض من الكلفة الاجتماعية للإصلاحات والمساهمة في حلحلة آليات النمو الاقتصادي بمبلغ قدره 525 مليار دج أي ما يعادل 7.5 مليار $ أمريكي ولفترة تمتد من السداسي الثاني لسنة 2001 إلى نهاية 2004 يضاف إلى هذا إغلاق مالي يفوق خمسة مليار دينار جزائري كإنفاق عمومي سنوي يكمل دعم الإنعاش الاقتصادي وكانت لهذا البرنامج الأولويات التالية:

1- معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش والإقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- المساهمة في إنشاء مناصب شغل لاسيما في مجالي البناء والأشغال العمومية.

3- تفعيل السعي الشامل للتنمية الوطنية [3].

[1]- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 145-152.

[2]- بن بعيدة عبد الله وأخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ص 358.

[3]- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والأفاق، مرجع سبق ذكره ، ص ص 216- 217.

جدول رقم (2 -4): أهم المؤشرات الاقتصادية خلال تنفيذ سياسة الإنعاش

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام(مليار دج)	4123.51	4260.81	4537.69	5264.19	5993.00
ن د خ خارج المحروقات	2464.29	2778.49	3020.66	3345.35	3683.00
ن د خ خارج المحروقات والفلاحة	2118.12	2366.38	2603.43	2835.22	3144.00
النمو الحقيقي					
الناتج الداخلي الخام%	2.40	2.10	4.10	6.80	5.20
ن د خ خارج المحروقات%	1.50	4.50	4.20	5.90	3.56
ن د خ خارج (م،ف)%	1.50	3.20	5.20	4.10	3.04
معدل التبادل دج/ $	75.29	77.30	79.69	77.30	72.30
التضخم%	0.30	4.20	1.40	2.60	3.60
رصيد الميزانية	53.19-	68.71	26.03	35.02-	466.60
سعر الفائدة%	11.5 -8.5	11-8	9-6.5	9-6.5	9-6.5
احتياطات الصرف مليار$	11.91	17.96	32.11	32.94	43.11
الدين الخارج مليار$	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82
الدين الخارجي/ الناتج الداخلي الخام	%47.23	41.90	42.05	35.03	26.40
الدين العمومي (م$)	29.99	31.18	30.47	29.78	30.11
خدمة لدين/ الصادرات%	19.80	21.20	21.68	17.70	12.60
متوسط سعر البرميل	28.59	24.90	25.31	28.89	36.66

المصدر :عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره ص 222 .

ثم جاء لبرنامج دعم النمو 2005-2009 وهو يمثل امتداد للبرنامج السابق ولكن بأكثر نضج وإرادة وعمق وهو في حقيقة الأمر لا يمثل سوى مجموعة من الأهداف والأليات التي تعمل على تطبيق البرنامج الرئيسي، جاء برنامج دعم النمو بخمسة محاور أساسية تعكس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية نوجزها في الجدول التالي:

جدول رقم (2-5): محاور برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)

محاور البرنامج	المبلغ (مليار دج)	%
- تحسين ظروف معيشة السكان.	1908.5	45.41
- تطوير المنشآت الأساسية.	1703.1	40.53
- دعم التنمية الاقتصادية.	337.2	8.03
- تطوير الخدمة العمومية.	203.9	4.85
- تطوير التكنولوجيات الجديدة.	50.0	1.18
جموع البرنامج الخماسي	4202.7	100

المصدر:عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 243.

تتميز أهداف برنامج دعم النمو عن أهداف برنامج الإنعاش، كونها مقيدة بأرقام محددة، وبآجال ترتبط بعمر البرنامج، مما يضفي نوع من الالتزام الأخلاقي، كون الحكومة ولأول مرة تضع نفسها على المحك الاجتماعي وبالعودة إلى أهداف البرنامج، سوف نكتفي بذكر أهمها على النحو التالي:

1- ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5% طوال المرحلة.

2- إنشاء 100000 مؤسسة اقتصادية جديدة.

3- توفير مليون منصب شغل جديد.

4- إنشاء 150000 محل تجاري.

5- توفير الشروط الضرورية لاستقبال مليون طالب في الجامعة مع نهاية البرنامج [1].

[1]- عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 245-246.

جدول رقم (2 -6): النمو الاقتصادي والقيمة المضافة %

السنة / البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المحروقات	5.8	0.5-	0.9-	2.3-	6.0-	0.4-	0.8-
الفلاحة	1.9	4.9	5.0	5.3-	20.0	2.5	3.4
بناء وأشغال عمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	8.7	8.0	7.4
خدمات	6.0	6.5	6.8	7.8	8.8	7.2	6.4
خدمات الإدارة العمومية	3.0	3.1	6.5	8.4	7.0	6.5	7.0
الصناعة	2.5	2.8	3.0	4.4	5.0	5.2	5.3
الناتج الداخلي الخام بالحجم	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4	4.0	4.0
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3	6.0	6.0
الناتج الداخلي الخام مليار دولار	103.6	117	129	151	139	152	163

1 $ = 73دج

المصدر: عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 260.

المطلب الثالث: أثار سياسة الإصلاحات الاقتصادية على ظاهرة البطالة

المرحلة الأولى: مرحلة المخططات التنموية:

تميزت هذه الفترة بإقرار نظام الاقتصاد المخطط وباستثمار المركبات الصناعية الكبرى وقد احتل التشغيل أهم اهتمام هذه المخططات التي كانت تحمل في طياتها مشاريع واسعة النطاق وراء الطلب على اليد العاملة وقد شهدت هذه الفترة أربعة مخططات تنموية، مخطط ثلاثي (1967- 1979) مخططين رباعيين (1970- 1977) ومخطط خماسي أول (1980- 1984) نستثني المخطط الخماسي الثاني لكون ظروفه تختلف عن ظروف باقي المخططات.

استحوذت المشروعات الصناعية على 51.95% من إجمالي الاستثمارات باعتبار الصناعة هي وحدها الكفيلة بضمان الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي وقد انعكس حجم هذه المشاريع الاستثمارية على معطيات الشغل حيث انتقل عدد مناصب الشغل من 1748 في سنة 1967 إلى العدد 384000 سنة 1985 ليكون إجمالي عدد المناصب المنجزة خلال الفترة حوالي مليون منصب عمل هذا ما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة من حوالي 33% سنة 1967 إلى 22% سنة 1977 لتنتقل إلى 9.7% سنة 1985[1].

[1]- هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-56.

وفي فترة 1974 إلى 1980 لوحظ خلال هذه الفترة ما يلي:

1- انخفاض ملموس لطالبي العمل، حيث سجل معدل سنوي يقدر بـ 123330 طلبا مقارنة مع الفترة (1971/ 1973) التي كانت 228233 طلب عمل.

2- استقرار في العمل حسب مصالح التشغيل وكان يشمل أساسا على مناصب العمل التي تتطلب بعض القطاعات مثل قطاع البناء والأشغال العمومية.

3- عرف سوق العمل نوعا من التجزئة المترتب عن أشكال التسيير الداخلية لليد العاملة التي تم تنفيذها من قبل المؤسسات.

4- التغيير الجذري في استخدام قوة العمل وذلك نتيجة انتقال المنتجين في مجال الفلاحة إلى مراكز التصنيع في المدن وذلك نتيجة التطور الصناعي.

وكانت هذه المرحلة كمرحلة تكميلية والتي اعتبرت مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني الذي انتهت فترته سنة 1977 والمخطط الخماسي الأول الذي شرع في تطبيقه سنة 1980 إلا أن هذا لم يمنع من تحقيق انخفاض في معدل البطالة من 17.8% سنة 1978 إلى 16.3% سنة 1979 وهذا راجع إلى خلق مناصب عمل جديدة قدرت بـ 188620 منصب وبعد هذه المرحلة جاء المخطط الخماسي الأول 1980/ 1984 الذي تميز بانتعاش من حيث زيادة عرض عدد الوظائف الجديدة ومساهمة كل قطاع فيه إذ أن حوالي 29% منها مصدرها قطاع البناء والأشغال العمومية والإدارة مقابل 14.18% لقطاع الصناعة و 1.4% للقطاع الزراعي وبذلك بلغ مجموع الوظائف المستحدثة خلال هذه الفترة 621900 وظيفة جديدة [1].

المرحلة الثانية: أثر أزمة النفط على البطالة

عرفت الجزائر في هذه الفترة وضعا اقتصاديا متميزا ابتداء من سنة 1985 سجل انخفاضا عالميا في أسعار النفط، وتواصلت نزعة الانخفاض هذه حتى بلغت ذروتها سنة 1986 هذا الانخفاض الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 35% من جهة واللجوء إلى الاستدانة من جهة أخرى حيث عرفت المديونية مستويات لم تعرفها من قبل انتقلت من 15944 سنة 1984 إلى 22906 سنة 1986 ثم إلى 28574 سنة 1989، وبمقارنة المخطط الخماسي الثاني مع المخططات السابقة نجد اختلافا كبيرا في مجال التشغيل ومعطياته مما أدى إلى نتائج مختلفة أيضا [2]، تتمثل في زيادة البطالة حيث تجاوز عدد البطاليين المليون شخص سنة 1987 وذلك خلافا لتوقعات المخطط الخماسي الثاني في

[1]- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره،ص ص 165-166.

[2]- نذير عبد الرزاق وآخرون، سياسات التشغيل في الجزائر، الإجراءات والنتائج، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جوان 2008، ص 50.

إحداث 940000 منصب عمل عند نهايته حيث أن إنشاء مناصب عمل جديدة تراجع من 74000 سنة 1986 ليصل إلى 59000 سنة 1989 [1].

وتقلصت مناصب الشغل المستحدثة إلى 60000 ألف في نهاية العام 1988 بعدما كانت في حدود 122000 وظيفة سنة 1985 [2].

وانتقل عدد البطالين من 4350000 سنة 1985 إلى 1010900 سنة 1987 ثم 1150000 سنة 1989 فخلال هذا المخطط شوهد ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة وصلت النسبة بين بداية ونهاية المخطط من 9.7% سنة 1985 إلى 18.1% سنة 1989.

جدول رقم (2 -7): تطور حجم التشغيل للفترة 1984/ 1989

الوحدة: ألف وظيفة

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989
حجم التشغيل	3715	3840	3914	3978	4040	4095

SOURCE : Analyse de l'offre d'emploi réalités et perspectives cas de l'Algérie , mémoire de Magistère U. D4Alger . 1992 p 52.

المرحلة الثالثة: مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق 1989- 1999

رغم الإصلاحات الاقتصادية المتعددة في نهاية الثمانينات إلا أن استفحال الأزمة أثرت سلبا على الأوضاع الداخلية في انخفاض أسعار المواد الخام المصدرة وشح مصادر التمويل الخارجي وتسجيل معدلات عالية للبطالة حيث بات من الضروري إعادة النظر في السياسات الاقتصادية القائمة والشروع في انتهاج سياسة اقتصادية أكثر نجاعة وصرامة وأكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي، وذلك بتطبيق برامج استعجاليه للتخفيض من حدة الفقر فكان ذلك بتطبيق برنامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي المدعوم من طرف المؤسسات المالية العالمية والاستعداد النفسي للدخول في نظام اقتصاد السوق حيث كانت الأوضاع في الاتفاق الأول تميزت بزيادة نسبة البطالة بحيث انتقل عدد البطالين [3] من 435000 سنة 1985 إلى 1150000 بطال سنة 1990 كما تشير المعطيات إلى أن البطالة هي الأكثر انتشارا عند الفئات الأصغر سنا [4].

[1]- مدني بن شهرة، مرجع سابق ، ص 171.

[2]- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[3]- مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 175.

[4]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 185-186.

جدول رقم (2 -8) :نسبة البطالة في الجزائر حسب الفئات العمرية 1989 -1991.

فئات العمر	نسبة البطالة	
	1989	**1991**
أقل من 20 سنة	%63	%58
25-20	%31	%41
30-25	%17	%23
أكثر من 30 سنة	%8	%6

المصدر: مدني بن شهرة، مرجع سابق ، ص 176.

ومن نتائج الاتفاق الثاني والثالث زيادة عدد البطالين من 1260000 بطال سنة 1991 وليصبح سنة 1992 حوالي 1482000 بطال لتزايد سنة (1993- 1994) من 1770000 إلى 2100000 بطال.

جدول رقم (2 -9): نسبة الطبقة التشغيلية ونسبة البطالة من 1966 – 1994

السنة	1966	1977	1987	1990	1994
عدد السكان القادرين على العمل	2564633	3049952	5341102	5851000	681400
السكان العاملون	1720680	2336263	4139354	469500	5154000
البطالون	843953	713689	1201748	1156000	1660000
نسبة البطالة	%32.9	%23.40	%21.50	%19.76	%24.36

المصدر: مدني بن شهرة،مرجع سابق، ص 179.

- مع بداية 1994 كان الاقتصاد الجزائري قد وصل إلى حد الاختناق حيث بلغ نقل المديونية 84% من إجمالي مداخيل الصادرات سنة 1994 هذا بالإضافة إلى وصول عجز الميزانية العمومية لأكثر من 100 مليار دج سنة 1993 كما عرف الناتج الداخلي الخام معدل نمو سلبي قدر بـ 0.9% سنة 1994 هذا ما دفع الجزائر إلى قبول برنامج التعديل الهيكلي المفروض عليها من طرف صندوق النقد الدولي بالرغم من النتائج المهمة لهذا البرنامج خصوصا فيما يتعلق بمسألة الديون إلا أنه وعلى غرار كل برامج الإصلاحات التي تسعى إلى إقامة التوازنات المالية بعيدا عن التوازنات الاقتصادية فإنها تؤثر بشكل سلبي على التشغيل خصوصا مع بداية تطبيقها لكونها تعتمد على سياسة تقشف تهتم بالتحكم في الطلب الكلي مما ينتج عنها انكماش اقتصادي وتقليص في فرص العمل وهذا ما حدث فعلا في الجزائر فقد عرف معدل البطالة تدهور مستمر، حيث انتقل من 23% سنة 1993 إلى 28% سنة 1997 ثم إلى ما يقارب 30% سنة 2000 أي ما يعادل 2.4 مليون عاطل، وقد ساهم أيضا نمو الفئة النشيطة في زيادة مخزون عدد البطالين حيث بلغ عدد السكان النشطين عام 2000 أكثر من 8.5 مليون نسمة محققا زيادة قدرها 20% مقارنة مع سنة

1994، وهو ما شكل ضغط على مخزون البطالين كما شهدت الفترة الموالية لبرنامج التعديل الهيكلي ارتفاع ظاهرة التشغيل غير الرسمي حيث انتقل العدد من 756 ألف سنة 1993 إلى 1.269 مليون سنة 2000 [1].

وقد أصبحت الآثار السلبية لهذه السياسات خاصة على البطالة بحيث تأثرت مستويات التشغيل سلبا نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية والخاصة وتباطؤ تطبيق الخوصصة، أثر سلبا على مجموع الاستثمار وأدى إلى التسريح الجماعي للعمال نتيجة إعادة الهيكلة وغلق المؤسسات مما أدى إلى تفاقم البطالة بحيث ارتفعت النسبة من 24% سنة 1994 إلى أكثر من 29 سنة 1997 في هذه الفترة قدر عدد البطالين إلى 23 مليون بطال منها 80% من البطالين هم شباب أقل 30 سنة وثلثين منهم عديمين الخبرة وحوالي 80000 من خريجي الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة وحوالي 360000 أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية بين 1994 و 1998 وتخلي الدولة عن سياسة المنصب الدائم المضمون للعمال.

المرحلة الرابعة: تطور الوضع الاقتصادي من سنة 1999 وأثره على سوق العمل

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتدءا من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة ثم استغلالها في بحث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، حيث سجلت عودة الاستقرار المالي فحقق النمو الاقتصادي معدلا قدره 2.60% في سنة 2000 وليصل إلى 4.7% سنة 2002 مواصلا ارتفاعه سنة ارتفاعه سنة 2003 إلى 6.9% و 2004 بنسبة 5.2% حيث كان لهذه المعدلات الإيجابية انعكاسا مهم على عالم التشغيل بدوره على البطالة وقد قامت الحكومة على إثر ذلك بعدة برامج غير مدعومة انطلاقا من سنة 2001 وتتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي Le programme pour la rlance économique.2004-2001 والذي خصص له غلاف مالي مقداره 7 مليار دولار، أو ما يعادل 225 مليار دينار وأعطيت الأولوية لمكافحة البطالة وقد سطر في هذا البرنامج لخلق 626380 منصب عمل دائم و 186850 منصب شغل غير دائم والتي ساهمت في خفض معدلات البطالة للسنوات الأخيرة الذي انتقل من 27.3% سنة 2001 حيث بلغ عدد البطالين 233449 بطال، 24% سنة 2003، حيث نلاحظ أن معدل البطالة في انخفاض مستمر حيث وصل إلى 17.5 سنة 2005 وذلك بانخفاض عدد البطالين الذين انتقل 2078000 سنة 2003 منهم [2].

وبعد ذلك تم تدعيم هذا البرنامج ببرنامج أخر وذلك حتى تطفئ عليها الفعالية والاستمرارية وكذا من أجل حشد الموارد والوسائل في خدمة التنمية أعلنت رئاسة الحكومة عن برنامج تكميلي خماسي ويطلق عليه برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يمتد على مدار خمس سنوات المقبلة 2005-2009 وهو يهدف إلى تدعيم النمو رصد له مبلغ 42000 مليار دينار أي 55 مليار دولار حيث ينص الإلزام الحكومي في إنشاء 2 مليون منصب عمل الامتصاص الزائد من قوة

[1]- مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص ص 181-183.

[2]- عنتر بوتيارة، مداخلة حول: تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2002، مرجع سبق ذكره، ص 12.

العمل في سوق الشغل هذا البرنامج كان له أثر إيجابي على التشغيل والبطالة حيث تبرز المعطيات أن المعدلات البطالة استمرت في التراجع حيث بلغت 15.3 سنة 2005 مسجلة بذلك انخفاض طفيف مقارنة بسنة 2004 ولقد استمر هذا الانخفاض ليستقر عند 10 سنة 2010 بمخزون عاطلين قدره 1076000 [1].

جدول رقم (2 -10): حجم العمالة، وتطور نسبة البطالة بالآلاف.

السنة / البيان	2005	2006	2007	2008	2009
السكان النشطون	10027	10267	10514	10801	10544
السكان المشتغلون فعليا	6222	6517	6771	7002	9472
الفلاحة	1683	1780	1842	1841	1242
قطاعات أخرى	4539	4737	4929	5161	8230
الصناعات	523	525	522	530	1194
بناء وأشغال عمومية	1050	1160	1261	1371	1718
الإدارة	1527	1542	1557	1572	-5318
النقل والاتصالات، التجارة والخدمات خارج الإدارة	1439	1510	1589	1688	
العمل المنزلي وغيره	2275	2485	2498	2579	
البطالون	1530	1265	1245	1220	1072
نسبة البطالة%	15.30	12.30	11.80	11.30	10.20

المصدر: عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، مرجع سبق ذكره، ص 278.

[1]- صالح تومي، مليكة بحيات، مشكلة البطالة في الجزائر، دراسة استطلاعية عن أبعادها وأسبابها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 14، 2006، ص 30.

المبحث الثالث: برامج مكافحة البطالة ونتائجها

تعتبر أزمة البطالة أحد أهم التحديات الراهنة فنسب هذه الأخيرة تعبر عن مدى فعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة، وعليه فإن اعتماد الإجراءات الضرورية للتخفيف من حدة البطالة كان ولا زال من أهم أولويات الدولة الجزائرية حيث استلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها، وتم بذلك إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة أساسا على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل والأخرى للتضامن الوطني متفرعتين إلى عدة مديريات مركزية وعلى المستوى المحلي في مديريتين ولائيتين، الأول للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي، إضافة إلى الولايات الولايات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارة هي:

- الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM) .
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ).
- وكالة التنمية الاجتماعية(ADS) .
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) .

المطلب الأول: البرامج الأولية لمكافحة البطالة:

أ- برنامج تشغيل الشباب:

هو أول برنامج شرع في تطبيقه سنة 1989، وجها لتشغيل الشباب المتراوح أعمارهم ما بين 16 و 30 سنة، بشكل مؤقت في ورشات منفعة عامة المنظمة من قبل الجماعات المحلية والمديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات والبناء والأشغال العمومية حيث تعتبر الدولة الممول الرئيسي لهذه البرامج عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب وكان من أهداف برنامج تشغيل الشباب [1].

1- تخفيض البطالة وإدماج أكبر عدد ممكن من الشباب العاطل عن العمل.
2- إعادة الاعتبار للعمل.
3- تطوير الحركة التعاونية.

إلا أن تطبيق هذا البرنامج كشف عن بعض النقائص منها:

1- إن الإدماج في مناصب العمل المؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة بارتباطها بالأجر الوطني الوطني الأدنى المضمون.
2- غياب هيئة محلية تقوم بالتوجيه والتنسيق.

[1]- سميرة العابد، زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، جامعة باتنة، العدد 11/ 2012، ص ص 78-79.

ونتيجة لفشل هذا الجهاز في مضمون لجأت الجزائر إلى إنشاء جهاز جديد مع بداية سنة 1990 لاستغلاله [1].

ب- جهاز الإدماج المهني للشباب: DAIS

يهدف هذا الجهاز إلى إزالة وتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب وإلى تشجيع الشباب على إنشاء نشاطات لحسابهم الخاص لترقية روح المبادرة، وتكوين مستثمري التعاونيات لمدة 6 أشهر داخل مؤسسات التكوين المتخصصة ويرتكز التكوين أساسا في توضيح شروط تشغيل المشاريع المقترحة [2] يستفيد هذا الإجراء الشباب العاطلون الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة والقادرين على تقديم مساهمة شخصية تتراوح نسبتها 5% إلى 20% من تكلفة المشروع.

أما البنك فيساهم بـ 70% والصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب من 10% إلى 25% تكلفة المشروع، إلا أن حصيلة جهاز الإدماج المهني للشباب لم ترقى إلى طموح السلطات فيما يخص وجود صفة عمل دائم حيث لم يستفيد من هذه الصيغة إلا بنسبة ضئيلة تتراوح ما بين 3% إلى 4% من عدد الشباب المستفيدين وقد استفاد قرابة 33200 من منصب عمل لمدة 6 أشهر من مختلف القطاعات حيث كانت دائمة لم تتجاوز 11000 أي بنسبة 3.3% من إجمال الإدماجات المنجزة خلال الفترة (1900 – 1994) [3].

جدول رقم (2 -11): نظرة عامة على عمليات الإدماج التي أنجزها الإدماج المهني للشباب، التكوين

	1991-1990	1992	1993	1994	المجموع
الإدماج عن طريق التكوين	6550	7339	2291	2462	18642
خلق النشاطات	4145	790	1342	1363	7640
تكوينات اخرى	2405	6549	949	1099	11002

المصدر: مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 278.

يعتبر جهاز الإدماج المهني أنه لم يعطي النتائج الموجودة منه بسبب الاعتبارات التالية:

1- اقتصرت الوظائف المأجورة بمبادرة محلية على الاستعمال غير المنتجة وذات تأهيل ناقص.

2- ربط المنح للمستفيدين بالحجم الأدنى الوطني المضمون لسنة 1990 الذي حدد بـ 2500 دينار كل شهر أي هذا المبلغ يعتبر إعانة.

---

[1]- مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص ص 274 -275.

[2]- شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 99.

[3]- مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص ص 276-286.

3- غياب معايير اقتصادية ملائمة لتنظيم القروض الممنوحة في إطار إنشاء النشاطات.

4- عدم ملائمة التشريع القانوني لإنشاء التعاونيات الشبابية في إطار إنشاء النشاطات الاقتصادية وذلك من حيث العقود والالتزام والفسخ.

5- صعوبة التموين سواء بالمواد الأولية أو اللوازم مما أدى إلى توقف الأنشطة [1].

المطلب الثاني: أجهزة التشغيل المؤقت: تتمثل في:

أ- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية ESIL

انطلق هذا البرنامج للمرة الأولى في سنة 1990 في إطار أول جهاز الإدماج المهني للشباب، فقد ظلت سنة 1997 كوسيلة إدماج اجتماعي وهي مناصب عمل مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية مدتها تصل إلى سنة وقد كان عدد المستفيدين من هذه الوظائف 181.225 مستفيد سنة 1998 ليصل إلى 152943 مستفيد بتكلفة إجمالية تقدر بـ 1.316 مليار دج هذا يعني أن عدد المستفيدين انخفض بنسبة 11.60% وارتفع سنة 1994 ووصل إلى 157.567 مستفيد [2].

ب- عقود ما قبل التشغيل: CPE

هذه العقود موجهة إلى الجامعية والتقنين السامية الذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و 35 سنة وتهدف إلى تمكين هذه الفئة التي تزايد عددها اكتساب الخبرة الكافية لإدماجهم في سوق العمل ثم وضع هذا البرنامج في شهر جويلية من سنة 1998، يلتزم صندوق الوطني لتشغيل الشباب بتمويل ودفع أجور المستفيدين من هذه العملية وفق ما يعادل 6000دج بالنسبة للجامعيين و 4500دج بالنسبة للتقنية السامية لمدة سنة ويمكن التمديد ل 6 أشهر أخرى، وقد بلغ عدد مناصب العمل 258869 منصب خلال الفترة [3] 1999 -2008 لكن هذا البرنامج لم يجد القبول من طرف الشباب بسبب ضعف قيمة التعويضات المالية وإمكانية عدم الإدماج في العمل بعد انتهاء مدة التشغيل.

---

[1]- مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 280.

[2]- ناصر مراد، فعالية دعم التشغيل في الجزائر، ملتقى وطني، واقع التشغيل في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، أيام: 25-26 جوان 2008، ص ص 36-37.

[3] - http : // www. Dz. Modern. Com/ 2013 :05/ pre- emploiyment- contracts- algeria- html. تم تصفح الموقع يوم 8 -4-2014 على الساعة 11: 9

ج- برامج الأشغال ذات المنفعة العمومية وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة tup.HiMo

تم وضع هذا البرنامج في سنة 1997 عن طريق تمويل خارجي حيث منح البنك الدولي للإنشاء والتعمير قرض للجزائر بمبلغ 50 مليون دولار وهو موجه إلى البطالين الذين لهم مستوى تعليمي متوسط وهي وظائف مؤقتة [1] حيث وضع هذا البرنامج بغرض التخفيض من أثار الإصلاحات الاقتصادية على السكان المحرمين وتم إنجاز هذه المشاريع على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** (1997-2000): هي مرحلة نموذجية يسمح بانطلاق الأشغال وبإحداث مناصب عمل مؤقتة في القطاعات الخاصة بالطرق، الغابات والأشغال البسيطة.
- **المرحلة الثانية:** (2001-2004): تخص المخطط الثلاثي ودعم الإنعاش الاقتصادي من أجل إنشاء 22000 منصب شغل كانت سويتا بغلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار دينار إن جهاز برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال المكثف لليد العاملة تميز بنقائص رغم أنه قد وفر عدد من مناصب العمل المؤقتة بتكلفة زهيدة وتتمثل هذه النقائص في:

1- عدم تشجيع البلديات في الاشتراك في اختيار القطاعات للمشاريع المؤثرة في الحياة اليومية للمواطن.
2- التعقيدات الإدارية في تمويل ورشات هذا الجهاز من مندوب التشغيل إلى البنك إلى المستفيد.
3- اقتصاد هذا البرنامج فقط على المستوى المحلي دون جهة جهوي أو وطني.
4- المساهمة الضعيفة في ترقية القطاع الخاص [2].

د- برنامج التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة IAIG

أنشأ هذا البرنامج سنة 1994 بتكلفة التنمية الاجتماعية بتطبيقه منذ 1996 وهو يدخل ضمن الشبكة الاجتماعية، حيث تمنح للمستفيدين مناصب شغل مؤقتة مقابل الاستفادة من 3000دج لكل شهر لشخص واحد لكل عائلة وتسجيلهم ضمن المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 114000 سنة 1997 بتكلفة إجمالية تقدر بـ 4.615 مليار دج وهذا في 8500 ورشة وقد عان الجهاز من نقائص منها عدم وضوح الأهداف الموجودة منه وأيضا تحديد التعويض بالأجر [3].

[1]- سميرة العابد، زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، مرجع سبق ذكره، ص 79.
[2]- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 282-284.
[3]- شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر، خلال الفترة 2001-2004، مرجع سبق ذكره، ص 100.

المطلب الثالث: أجهزة خلق النشاط

وتتمثل هذه الأنشطة فيما يلي:

أ- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة: ANGEM

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطهما وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتهما تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية بالتمويل بقروض مصغرة وتقديم الدعم والاستشارة وتنظيم الوكالة يتركز على مديرية عامة وفروع جهوية تسمى بالتنسيقات الولائية موجودة في كل ولاية إلى جانب ممثل الوكالة في كل دائرة تتراوح القروض التي تقدمها الوكالة بين 50000دج موجهة لإحداث مشاريع وأنشطة جديدة، عتاد صغير ومواد أولية، تقدر بنسبة 95% من كلفة المشروع الذي لا يتجاوز 1000000دج بمساهمة شخصية تقدر نسبتها من 3% إلى 5% وبمعدل فائدة منخفض من 10% إلى 20% من معدلات الفائدة التجارية المطبقة من طرف البنوك التجارية وتقرر رفع الحد الأقصى للتمويل إلى 40000دج، مدة التسديد أربع سنوات [1].

الجدول (2 - 12): نسبة مساهمةANGEM في التوظيف (2005 ـ 2010)

البيان السنوات	معدل البطالة* (%)	العدد الإجمالي للعاملين* (عامل)	عدد الوظائف المحدثة من طرف الوكالة** (وظيفة)	نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف (%)
2005	15.30	8044220	4994	0.06
2006	12.30	8868804	38325	0.43
2007	13.8	8594243	64171	0.75
2008	11.3	9146000	127320	1.40
2009	10.2	9472000	218421	2.30
2010	10	9735000	295587	3.03

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- *الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz .
- **إحصائيات ANGEM على الموقع www.angem.dz .

تشير الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف الإجمالي قد انتقلت من 0.06 % لسنة 2005 إلى 3.03 % سنة 2010، وهي نسبة نعتقد أنها ضعيفة ولكنها مهمة، وتشير الإحصائيات كذلك إلى أن مجهودات الوكالة في توفير مناصب العمل قد ساهمت في تخفيض معدل البطالة من 15.30 % سنة 2005 إلى 10 % سنة 2010.

ب- إنشاء الأنشطة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: CNAC

[1]- أحمد طرابيبة، القروض ودوره في مكافحة الفقر، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، العدد 16، الجزائر جويلية 2010 ص ص 13-15.

تم إنشاءه منذ سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال لأسباب اقتصادية وأكبر موجه للتسجيل في نظام التأمين عن البطالة تمت في الفترة الممتدة بين سنتي 1996-1999 التي سايرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي بعد ذلك بدأ الانتساب في التقلص انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر، كما أولى الجهاز اهتماما بفئة البطالين البالغين بين 30 و 35 سنة ويتم التمويل على أساس نمط تمويلي ثلاثي يشترك فيه كل من صاحب المشروع والبنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتكلفة استثمارية لا تتعدى عشرة 10 ملايين دينارا جزائريا [1].

ج- المؤسسة المصغرة:

انطلق هذا البرنامج ابتداءا من سنة 1997، يسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) الذي تم إنشاءه بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتعمل على تمويل استثمارات الشباب وتوفير الضمانات المناسبة لهم تجاه البنوك الوطنية وبفضل تدخل الوكالة لدى البنوك تمكن المقاولون الشباب من إنشاء أكثر من 24 ألف مؤسسة مصغرة زيادة على ذلك فقد ساعد التركيب المالي لهذه المؤسسات على إحداث مناصب عمل أخرى، إذ تساهم الخزينة العمومية بنسبة تتراوح ما بين 20 و 30 والباقي يغطى بواسطة قرض من 50 إلى 70 ويتحمل الشباب المقاولون النسبة المتبقية وهي ضعيفة جدا بالمقارنة مع مساهمات الدولة والبنوك [2].

وقد بلغ عدد المناصب التي تم استحداثها لعام 2008 عن طريق المؤسسة المصغرة 14094 منصب عمل في إطار 4857 مشروع من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل.

وقد تم استحداث جهاز جديد للمساعدة للإدماج المهني (DATP) الذي أنشأ بموجب مرسوم تنفيذي رقم 126-8 المؤرخ في 19 أفريل 2008 المتعلق بجهاز المساعدة للإدماج المهني، ويهدف هذا الجهاز إلى تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة المسجلين لدى شبكة الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، ومن جهة أخرى يولى اهتمام خاص لحاملي الشهادات بدون وظيفة ويتضمن هذا الجهاز ثلاث عقود للإدماج.

- عقود إدماج حاملي الشهادات.
- عقود الإدماج المهني.

---

[1]- مدوخ ماجدة ،وصاف عتيقة ،أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ،المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، ص 309.

[2]- عقيلة خرباشي، سياسة التشغيل في الجزائر بين الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، العدد 16، الجزائر، جويلية 2010، ص 32.

- عقود التكوين [1].

د- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات: ANDI

أنشأت الوكالة سنة 2001 بمقتضى المرسوم 03/01 إلى تشجيع الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار، وهي تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تابعة مباشرة لرئيس الحكومة وتتمثل مهام هذه الوكالة في:

- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين.
- تزويد الخدمات الإدارية.
- ضمان ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- تسهيل واستكمال شكليات انتشار المؤسسات وتحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي GUICHET UNIQUE [2]

وفي الأخير ولإعطاء صورة واضحة لأجهزة الشغل نستعرض في الجدول التالي الذي يبين خصائص مختلف هذه الأجهزة

[1]- عقيلة خرباشي، سياسة التشغيل في الجزائر بين الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني، مجلة دراسات اقتصادية، مرجع سابق، ص 80.

[2]- كريم درابي، صندوق ضمان القروض في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة الجزائر، 2006، ص 55.

الجدول رقم (2 - 13): خصائص مختلف أجهزة التشغيل

الهيئات	الوصاية	المهام	الفئات والأشخاص المعنيين	الأجهزة
الوكالةالوطنية للتشغيل (ANEM) التي أنشأت عام 1990	وزارة التشغيل والتضامن الوطني	- ضبط سوق العمل. - تنفيذ برامج خاصة بالتشغيل	كل طالبي مناصب شغل.	
وكالة التنمية الاجتماعية أنشأت عام 1996 (ADS)	وزارة التشغيل والتضامن الوطني	إعانة السكان المحرومين ترقية تطوير التشغيل	- الأشخاص بسن 60 فما أكثر بدون مداخيل. - الأشخاص القادرين على العمل بدون مداخيل. - الجامعين والتقنيين الساميين الباحثين عن أول منصب شغل.	- المنحة الجزافية للتضامن 1000دج. - تعويض النشاط ذو المنفعة العامة 300دج. - قرض ما قبل التشغيل 4500دج. - القروض المصغرة: أشغال المنفعة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة. - برنامج التنمية الجمعوية. - الخلايا الاجتماعية الجوارية.
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	مصالح رئاسة الحكومة والوزارة. التشغيل والتضامن الوطني.	الإعانة على إنشاء النشاط بالنسبة للشباب العاطل عن العمل.	- العاطلين من 50 سنة، 35 المسجلين منذ 6 أشهر على الأول لدى الوكالة الوطنية للتشغيل. - المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.	- مركز البحث حول التشغيل. - مركز إعادة العمل المستقل. - التكوين. - تغيير النشاط. - تمويل إنشاء النشاطات بـ 5 ملايين دج كحد أقصى.
الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل جانفي 2004.	وزارة التشغيل والتضامن الوطني.	تسيير القروض المصغرة.	- النساء بالمنازل. - الحرفيين الصغار. - المستفيدين من الشبكة.	القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين 40000 – 50000دج.

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الرابع: آفاق التشغيل في الجزائر

سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى تصور وضعية التشغيل في بلادنا للسنوات القادمة في ظل المتغيرات التي تطرحها الساحة الاقتصادية بما في ذلك من تنظيم تسير سوق العمل بطريقة فعالة من خلال قوى العرض والطلب ضمن سياسة تشغيل الواسعة محورها الأساسي الشباب يعاني من بطالة مستدامة في أغلب الأحيان.

أولا - فرضيات التنبؤ:

تختلف فرضيات التنبؤ باختلاف الأطراف المكلفة بذلك إلا أن هذا لا يمنع من أنها تشترك في مجموعة من العناصر للوصول إلى نفس الهدف والمتمثل في تقدير العمالة المستقبلية وتتدرج الفرضيات المعتمدة فيما يلي:

أ- الإطار العام:

يتضمن مجموعة من الفرضيات لتحديد الآفاق المستقبلية للتشغيل وهي:

- أن يكون معدل الإنتاج الداخلي الخام أكبر من معدل تطور الفئة النشطة والذي يصل إلى 4% سنويا.
- الوصول إلى استقرار اقتصادي وأن يتطور بطريقة تسمح بخلق مناصب شغل جديدة.
- الأخذ بعين الاعتبار الموارد المالية الضرورية لتغطية تكلفة إنشاء مناصب العمل.
- ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص والمشاريع الفردية القادرة على استخدام مناصب شغل جديدة.

ب- الفرضيات المعتمدة:

تتمثل في ثلاثة جوانب أساسية وهي:

- تتوقع الوزارة المنتدبة للتخطيط في المدى للتشغيل بوتيرة 3% يسمح بتثبيت البطالة في انتظار الاستثمار[1].

يقودنا الحديث عن آفاق التشغيل في الجزائر إلى الفرضيات التي وضعها المخطط الوطني لمكافحة البطالة للوصول بمعدلها إلى 10 % خلال سنة 2018 وقد اعتمد في ذلك:

- زيادة الناتج الداخلي الخام بمعدل سنوي 4%.
- استمرار الشغل الرسمي في احتواء 31% من السكان.
- تطور العمل الرسمي خارج الإدارة بنفس وتيرة العمل الرسمي 2.8% سنويا.

[1] - ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج تعديل الهيكلي للاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص ص 309-311.

- الأخذ بعين الاعتبار تكلفة إنشاء منصب العمل الدائم لمختلف القطاعات اعتمادا على أسعار 1996، قطاع الزراعة 400000 دج وقطاع الصناعة 700000 دج أما قطاع البناء والأشغال العمومية 500000 دج وقطاع الإدارة 1500000 دج وقطاع الخدمات 1000000 دج .
- يربط بعض الخبراء توسع دائرة التشغيل بمدى نمو النشاط الاقتصادي من جهة بشرط ثبات الأجور الحقيقية ومن جهة أخرى ضرورة رفع معدل النمو مع الأخذ بعين الاعتبار استقرار الأجور عند 9400 دج سنويا للفترة 2000-2005 من أجل تخفيض معدل البطالة إلى 20% في المقابل يأمل الخبراء أن تحقيق الجزائر نموا اقتصاديا يتراوح بين 7% و 8%كحد أدنى وبين 9% و 10%كحد مرتقب[1].

ثانيا- مناصب الشغل المنتظرة:

في حالة التشغيل الكاملة ينتظر أن ينشئ الاقتصاد عدد من مناصب لتخفيض نسبة البطالة إلى 10% وإذا كانت التوقعات المستقبلية للتشغيل والبطالة مرتبط بتطور السكان القادرين على العمل والذين سيصل عددهم في آفاق 2025 إلى 15500000 يشغل منهم 300000شخص سنويا والجدول أدناه يبين مناصب الشغل المنتظرة في الجزائر لآفاق 2025.[2]

جدول رقم (2 - 14):مناصب الشغل المنتظرة في الجزائر لأفاق 2025.

السنة	2005	2010	2015	2020	2025
الذكور	48.3	50.7	51.1	50.4	49.6
الإناث	8.8	11.1	13.5	16.1	18.9
النسبة	28.8	30.9	32.3	33.25	34.25

SOURCE :Bachier Boulahbal, Besoins sociaux à l'horizon 2025 l'Algérie de chemin décombre 2008, p7.

[1] - ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج تعديل الهيكلي للاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص ص 302.

[2] - Bachier Boulahbal, Besoins sociaux à l'horizon 2025 l'Algérie de chemin décombre 2008, p7.

خلاصة:

يعد قيامنا بتحليل واقع البطالة في الجزائر تبين لنا أن البطالة أسباب وخصائص خاصة بالاقتصاد الجزائري وهذا راجع للظروف الاقتصادية السائدة فيها، ووجدنا أن البطالة عرفت تغيرات عديدة باختلاف الفترة الزمنية ومراحل تكون الاقتصاد الجزائري، فإذا عدنا إلى مرحلة الاقتصاد المخطط خاصة في السبعينات والثمانينات فإن السياسة المتبعة نتج عنها استحواذ للقطاع العام على اليد العاملة التي تميزت بانخفاض الإنتاجية ومع مرور الوقت تفاقمت المشكلة وما زاد الأمر سوءا تعرض الاقتصاد الوطني لصدمة سنة 1986 على إثر انخفاض أسعار المحروقات، هذا ما استوجب على الحكومة إتباع برامج إصلاحية والتي كان لهما أثر كبير على مستوى التشغيل والبطالة، وهذا ما وضحناه في المبحث الثاني.

أما في المبحث الثالث فتطرقنا إلى أجهزة التشغيل والتي وضعتها السلطات من أجل مكافحة البطالة سواء كانت تلك الأجهزة من قبل الوزارة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين وأجهزة دعم الشباب، حيث قسمناها إلى برامج أولية لمكافحة البطالة وأجهزة التشغيل المؤقت أيضا أجهزة خلق النشاط، حين وجدنا هذه الأجهزة حققت نتائج إيجابية فيما يخص توفير مناصب العمل، لكنها تعتمد بشكل كبير على النفقات العامة في تمويلها والتي مصدرها مصدر وحيد يتمثل في عائدات المحروقات.

الفصل الثالث:

الدراسة القياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر

تمهيد :

بعد التحليل النظري لظاهرة البطالة من خلال التطرق للإطار العام لها وواقعها في الجزائر ,حيث سنحاول في هذا الفصل أولا القيام بتقديم نظرة عامة عن الاقتصاد القياسي ,يتضمن هذا الفصل التطبيقي محاولة بناء نموذج قياسي لدراسة تأثير بعض المتغيرات التي أدخلناها في نموذجنا على معدل البطالة و ذلك باستخدام الطرق القياسية و الإحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة في تحليل الظواهر الاقتصادية بالاعتماد على العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات حيث سنقوم بصياغة النموذج ثم تقديره و أيضا القيام بدراسته من الناحية الاقتصادية و الإحصائية و القياسية و أخيرا محاولة التنبؤ بالنموذج خلال الفترة الممتدة من 1970 -2012 .

المبحث الأول: نظرة حول الاقتصاد القياسي

إنّ الاقتصاد القياسي أصبح من العلوم الضرورية في وقتنا هذا، حيث يعتبر الأداة الأساسية التي تقدّر العلاقات الاقتصادية التي تقدمها النظرية الاقتصادية بحيث يمكننا من تقريب هذه العلاقات إلى الواقع من خلال إعطاء قيم عددية للمتغيرات وصياغة في صورة نماذج رياضية، ولهذا سنحاول في هذا المبحث تقديم نظرة عامة حول الاقتصاد القياسي.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي وأهدافه

أولا: نبذة تاريخية

في عام 1933 نشر محرر مجلة Econometrica وهي مجلة جمعية الاقتصاديين البريطانيين (رانجر فريش Ranger Frisch) مقالا حدد فيه طرق الاستخدام القياسي وقد جدت عدة محاولات قبل ذلك مثل الاقتصادي باريتو (V. Pareto) (1848-1923)، أما في بداية القرن 19 عشر حاول الاقتصادي هورا (H. L. Horra) تحديد قيم عددية لبعض المتغيرات الاقتصادية، وذلك من خلال دراسة عرض وطلب القطن وعلاقته بالأسعار في عام 1917 وقد قام تلميذه هنري شولتر (Henry Schulj) في كتابه المرسوم عام 1929 Statistica laws of demand and supply with specical application sugar and measerement of demand.

وفي الثلاثينات قام فيشو Lring Firo (1947-1967) بتحديد أثر المتغيرات الاقتصادية على سعر الفائدة وكمية النقود وأخيرا فقد تحددت ملامحه بشكل واضح عبر كتاب (جونستن)[1]، وبعده كتاب (النظرية القياسية) للبروفيسور (كوتسيتانيس) ويعرف أيضا بأنه فرع من فروع علم الاقتصاد يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعية المبني على أساس التماسك بين النظرية والمشاهدة[2].

ثانيا: تعريف الاقتصاد القياسي

هو توليفة معينة تجمع بين كل من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والإحصاء ولكل يمثل فرعا مستقلا بذاته عن كل من هذه الأفرع الثلاثة ويمثل أيضا مكملا لهم بغرض التوصل إلى تعديد قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية المختلفة[3].

---

[1] - وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 21-22.

[2] - نعمت الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 2.

[3] - عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1981، ص 7.

ثالثا: أهداف الاقتصاد القياسي

إن الإنسان عندما يدرس الظواهر الاقتصادية ويحللها باستخدام الأسلوب اللفظي والرياضي والقياسي ما هي إلا محاولة لاكتشاف طبيعة الظاهرة وعواملها المحددة، وتأثير هذه العوامل وغيرها[1]، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في أربعة نقاط هي:

1. اختبار النظرية الاقتصادية.
2. تفسير بعض الظواهر الاقتصادية.
3. رسم أو تقييم السياسات الاقتصادية.
4. التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية[2].

المطلب الثاني: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى

يرتبط القياس الاقتصادي إرتباطا وثيقا بالنظرية الاقتصادية من جانب، وبالإحصاء الرياضي من جانب آخر.

أولا: النظرية الاقتصادية والاقتصاد القياسي

إن النظرية الاقتصادية تقدم لنا فروضا مفسرة Hypotheses توضح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة وتفسر سلوك الظواهر الاقتصادية مثال ذلك قانون الطلب القائل "كلما ارتفع ثمن السلعة كلما انخفضت الكمية المطلوبة منها مع ثبات العوامل الأخرى على حالها والعكس صحيح".

بينما الاقتصاد القياسي فيقوم بإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية كما حددتها النظرية من قبل في أسلوب رياضي، وهذا يعني أنه لا يوجد اختلاف بينهما إلا في وسيلة التعبير وأن النظرية الاقتصادية تنظر لكل العلاقات على أنها علاقات مؤكدة Exact أما الاقتصاد القياسي فينظر لها على أنها علاقات إحتمالية (غير مؤكدة) لأنه يأخذ أثر المتغيرات العشوائية في الحسبان[3].

[1] - وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 32.

[2] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 10.

[3] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية،مرجع سابق ص ص 5-6.

ثانيا: الاقتصاد القياسي والإحصاء

الاقتصاد القياسي هو تطوير للإحصاء الاقتصادي حيث يتناول الإحصاء الاقتصادي الجانب الوصفي في الإحصاء في المجال الاقتصادي الذي يتعلق بجمع البيانات وجدولتها ومحاولة وصف التطورات الحاصلة فيها خلال فترة زمنية معينة بمعنى أنه لا يفسر التغيرات الاقتصادية أما الإحصاء الرياضي يتناول طرق القياس التي تستند إلى تجارب مخبرية خاضعة للرقابة وقد تداخلت نظريات الإحصاء والاقتصاد والطرق الإحصائية وتحولت إلى طرق قياسية Econometric metheds تهتم بالمتغيرات الاقتصادية العشوائية المحددة باستخدام العينات العشوائية .

ثالثا: الاقتصاد القياسي والاقتصاد الرياضي

يمثل الاقتصاد الرياضي الجانب الكمي أو الإنعكاس الكمي للعلاقات الاقتصادية، ولهذا فهما متطابقان فكل منهما يعكس ويقيس العلاقات الاقتصادية بصورة كمية وكلاهما علم دقيق، لكن الاقتصاد الرياضي لا يهتم بقياس معلمات العلاقات الاقتصادية وفي الرياضيات لا يوجد عنصر عشوائي .

المطلب الثالث: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

تمر عملية بناء النموذج الاقتصادي (Econometric model) بأربعة مراحل هي:

1- المرحلة الأولى: توصيف وصياغة النموذج:

أي تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة، وتوقع نظري مسبق بقيمة وإشارة المعلمات وتعد هذه المرحلة أكثر المراحل أهمية لأنها تقوم على خبرة ومهارة الاقتصاد وتمكنه من المعرفة الاقتصادية، وهي خطوة أساسية في طريق صياغة النموذج.

2- المرحلة الثانية: تقدير النموذج المصاغ:

في هذه المرحلة يستعين الدارس بالأدوات الرياضية لتحويل الدالة إلى معادلة رياضية، تمهيدا لتقدير معلماتها بقيم عددية ومن أكثر صيغ التقدير شيوعا في هذه الطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary least square method).[1]

[1] -وليد اسماعيل السيفو وأخرون ،أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 24 -25

3- المرحلة الثالثة: إختبار النموذج المقدر:

بعد تقدير قيم المعلمات لابد من تقييمها واختبار دقة تقديرها باستخدام الأدوات والوسائل الإحصائية المعروفة حيث تعتمد بالدرجة الأساسية على الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

4- المرحلة الرابعة: التنبؤ:

هي آخر مرحلة من مراحل بناء النموذج والهدف النهائي لعملية البناء المتمثل في تنبؤ بقيم المتغيرات التابعة اعتمادا على قيم المعالم والثوابت والقيم الحقيقية لمشاهدات المتغيرات المستقلة[1].

الشكل رقم: (3 -1): منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.

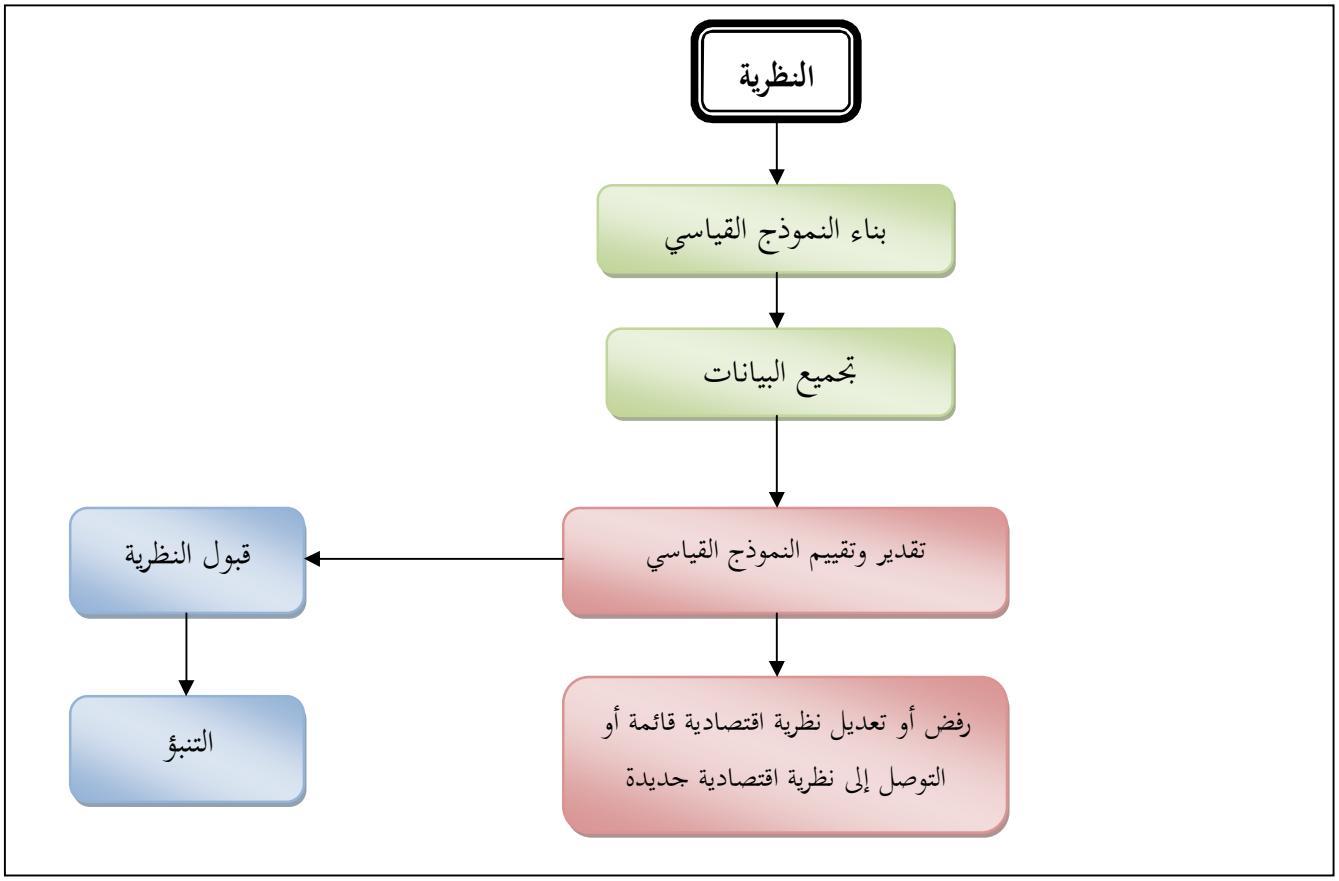

المصدر: حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007،ص 20.

[1] - كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسين لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي، النظرية والتحليل، دار صنعاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 23-31.

المطلب الرابع: نماذج الإنحدار البسيطة والمتعددة

تنقسم نماذج الإنحدار بصفة عامة إلى قسمين: نماذج الإنحدار البسيطة ونماذج الإنحدار المتعددة فبنسبة لنموذج الإنحدار البسيط قد يكون عبارة عن نموذج خطي وقد يكون غير خطي وكذلك بالنسبة للنموذج الخطي المتعدد وتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمستقل (أو المتغيرات المستقلة)، يجب أولا البحث عن أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة ولتحقيق يجب إجراء ما يلي:

- التعرف على الشكل البياني للعلاقة محل الدراسة.
- اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل البياني الحقيقي للعلاقة التي تكون محل الدراسة.

وقبل التطرق إلى هذه النماذج (نماذج الخطي البسيط والمتعدد) يجب أولا التعرف على الصيغ الرياضية التي يمكن أن يعتمد عليها الباحث الاقتصادي وهي ست (6) صيغ ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (3 -1) :المقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار

نوع الصيغة	الصيغة غير الخطية	الصيغة الخطية	الميل $\frac{\Delta y}{\Delta x}$	الأثر النسبي $\frac{\Delta y}{\Delta x}/\frac{y}{x}$
الصيغة الخطية	.....	$y = B_0 + B_1 x$	B_1	$B_1\left(\frac{y}{x}\right)$
الصيغة العكسية	.....	$y = B_0 + B_1(\frac{1}{x})$	$-B_1\left(\frac{1}{x^2}\right)$	$-B_1\left(\frac{1}{xy}\right)$
الصيغة التربيعية	.....	$y = B_0 + B_1 x + B_2 x^2$	$B_1 + 2B_2 x$	$(B_1 + 2B_2 x)\left(\frac{x}{y}\right)$
الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة	$y = B_0 + x^{B1}$	$Lin\, y = Lin\, B_0 + B_1 Lin\, x$	$B_1\left(\frac{y}{x}\right)$	B_1
الصيغة نصف اللوغاريتمية	$e^y = e^{B_0} \times B_1$	$y = B_0 + B_1 Lin\, x$	$B_1\left(\frac{1}{x}\right)$	$B_1\left(\frac{1}{y}\right)$
الصيغة الأسية	$y = e^{B_0} + B_1 x$	$Lin\, y = B_0 + B_1 x$	$B_1 e^{B_0} + B_1 x$	$B_1 x$

المصدر: أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 60.

أولا: نماذج الإنحدار البسيطة:

1- مفهوم نموذج الإنحدار البسيط:

هو النموذج الذي يتكون من متغير مستقل واحد يكون هذا النموذج خطيا إذا كانت العلاقة بين المؤشرين المدروسة معبر عنها في شكل معادلة خط مستقيم وتكون في الشكل التالي:

$$y = a + bx_i + u_i$$

ويمكن كتابته بصفة عامة كالتالي:

$$y = f(x) + U$$

y: المتغير التابع

b-a: معلمات النموذج.

x: المتغير المستقل.

u: الحد العشوائي أو حد الخطأ[1].

ويعود إدخال حد الخطأ u أو كما يطلق عليه بعنصر التشويش Elément de partirlation أو خطأ المعادلة Elément de l'équation في المعادلة إلى الأسباب التالية:

- حذف أو إهمال بعض المتغيرات الاقتصادية من المعادلة.
- صعوبة التنبؤ بسلوك الأفراد فتصرفاتهم تأخذ الطابع العشوائي.
- الخطأ في صياغة الشكل الرياضي للنموذج.
- الخطأ في تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية[2].

[1] - مكي علي، الاقتصاد القياسي: دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 17.

[2] - وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

2- فرضيات نموذج الإنحدار البسيط:

الفرضية الأولى تتعلق بالمتغير المستقل (x) ويفترض أن المعطيات التي جمعت بالنسبة إلى هذا المتغير قادرة على إظهار تأثيرها في تغير قيم المتغير التابع (y) بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل من قيم المتغير المستقل مختلفة عن بقية القيم، ويمكن التعبير عن هذه الفرضية بالصيغة[1]:

$$\sum_{\dot{x}=1}^{n}(x_i - x)^2 \neq 0$$

توزيع حد الخطأ للتوزيع الطبيعي:

$$u_i \sim N(0.\delta^2)$$

بمعنى: u_i هو متغير عشوائي حقيقي، أي أن كل قيمة من قيم u_i وفي أي فترة زمنية تعتمد على الصدفة.

- $E(u_i)$ التوقع الرياضي للأخطاء معدوم.

- تجانس تباين الأخطاء

$$Var\ (u_i) = E(u_i - E(u_i)^2$$
$$= E\left(u_i^2\right) = \delta^{\,2}$$

وهذا يعني أن تباين قين u_i حول متوسطها يكون ثابت في كل فترة زمنية بالنسبة لجميع قيم المتغير المستقل.

- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء المرتكبة.

$$cov(u_i u_j = E\left(u_i u_j\right) = 0 \quad (i \neq j)$$

أي أن القيم المختلفة للمتغير العشوائي u_i تكون مستقلة عن بعضها البعض[2].

[1] - عوض منصور عزام صبري، مبادئ الإحصاء، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2000 ، ص 229.

[2] - أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

3- تقدير معاملات النموذج الخطي البسيط:

هناك عدة طرق لقياس وتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية إلا أن أبرزها وأكثرها شيوعا هي طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS وهي عبارة عن تحديد رياضي للإنحدار الخطي دالة تعطي الخط الذي يعطي أحسن تمثيل للإنحدار والقاعدة الأساسية لهذه الطريقة تدنئة مجموع مربع الإنحرافات القيم المقدرة عن القسم المشاهدة لمتغير التابع y. ويرجع سبب استخدام هذه الطريقة إلى:

- تعتبر طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية أكثر جدوى وفاعلية من غيرها[1].
- سهولة حساب القيم العددية لهذه المقدرات.
- منطقية النتائج المستخلصة بطريقة OLS.
- سهولة فهم طريقة عمل OLS.
- غالبية الأساليب القياسية مبينة على OLS باستثناء طريقة المعقولية العظمى[2].

حيث أن مقدرات هذه الطريقة OLS تتميز بالخصائص التالية:

- عدم التحيز: يعرف التحيز بأنه الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها، وإذا كان هذا الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك المقدار أنه متحيز.
- أفضل مقدر خطي غير متحيز Bleo: هذه الفكرة تنطلق من نظرية غوس Gausse Markov والتي تقول "من بين المقدرات الخطية وغير المتحيزة تكون مقدرتي المربعات الصغرى العادية $\hat{a}, \hat{b}$ أفضل مقدرتين خطيتين وغير متحيزتين حيث أن لها تباين أقل ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية وغير المتحيزة الأخرى".
- خاصية الاتساق: يحدث دائما عندما يكون المتغير المستقل x عبارة عن متغير تابع ومتأخرة بفترة زمنية ما ونقول عن $\hat{B}$ بأنه مقدر منسق لـ B كلما اقترب توزيع المعاينة لـ $\hat{B}$ القيمة الحقيقية . B

ونرمز للقيم المقدرة y بـ $\hat{y}$ حيث نفترض وجود علاقة بين x و y مصاغة في شكل المعادلة التالية:

$$y_i = a + bx_i + u_i$$

وحتى نحصل على أفضل خط مستقيم لابد من الحصول على $\hat{a}, \hat{b}$ ثم نقوم بتصغير قيم البواقي إلى الحد الأدنى والشرط الجوهري لهذا التصغير هو أخذ التفاضل الجزئي لمجموع مربعات الإنحرافات بالنسبة لمعلمات النموذج $\hat{a}$ و $\hat{b}$

[1] - نصيب رحيم، الإحصاء التطبيقي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 15.

[2] - وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

$$Min \sum_{i=1}^{n} {e_i}^2$$

$$e_i = y_i - \hat{y}_i = y_i - \hat{a} + \hat{b}x_i \; i = 1,2,3, \ldots .4$$

والشرط اللازم لتدنئة قيمة $\sum_{i=1}^{n} {e_i}^2$ هو أن تكون المشتقات الجزئية لـ b، a معدومة أي :

$$\begin{cases} \dfrac{s(\varepsilon {e_i}^2)}{s_a} = -2\varepsilon(y - \hat{a} - \hat{b}_x) = -2\varepsilon e_i = 0 \\ \dfrac{s(\varepsilon {e_i}^2)}{s_b} = -2\varepsilon x(y - \hat{a} - \hat{b}_x) = -2\varepsilon x e_i = 0 \end{cases}$$

وبعد حل جملة المعادلتين السابقتين نتحصل على تقدير معلمة النموذج:

$$\begin{cases} \hat{a} = \hat{y} - b\bar{x} \\ \hat{b} = \dfrac{\varepsilon x_i y_i}{\varepsilon {x_i}^2} \end{cases}$$

وتكون معادلة الإنحدار بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS كما يلي [1]:

$$\hat{y}_i = \hat{a} + \hat{b}x_i$$

4- تقييم نموذج الإنحدار الخطي البسيط:

قبل استخدام النموذج القياسي المقدر يجب التأكد من جودة الأداء العام لهذا النموذج أي يجب تحليل معادلة التمثيل المقترحة وتقييم مدى الدقة التي تمثل فيها المعادلة العلاقة المفروضة بين المؤشرين $(x\ y)$ لكن قبل إجراء هذا التحليل وتقييم نوعية تمثيل نموذج الإنحدار للعلاقة التي تربط بين الظاهرة المدروسة والعوامل المسببة لها يجب أولا دراسة وقياس درجة العلاقة الارتباطية بينهما.

[1] تومي صالح، مدخل للنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999، ص 45.

1- دراسة العلاقة الارتباطية:

إن دراسة نوع ومتانة العلاقة الارتباطية بين $(x\ y)$ يتمثل فيما يلي:

- تحليل الظاهرة المدروسة والبحث عن الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها وتغيرها باستمرار.
- تحديد العلاقة بين قيم الظاهرة والعوامل المسببة لها بكل وسائل التحليل والبحث.
- قياس شكل العلاقة بوحدات قياس كمية محددة .
- البحث عن العلاقة بين الظاهرة المدروسة وأسبابها.
- الكشف عن هذه العلاقة الارتباطية باستعمال طرق مختلفة من أهمها: معامل الارتباط البسيط (معامل بيرسون Person) يستعمل عادة معامل الارتباط الخطي البسيط $r_{x\ y}$ في قياس قوة العلاقة االرتباطية الخطية بين الظاهرتين المدروستين $(x\ y)$ كالتالي:

$$r_{xy} = \frac{\sum(x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{n\ \delta x\ \delta y}$$

حيث: $\delta y.\ \delta x$ هي:

$$r_{xy} = \frac{\sum(x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sqrt{\varepsilon(x - \bar{x})^2}\sqrt{\varepsilon(y - \bar{y})^2}}$$

الإنحراف المعياري لكل من $x.y$

r_{xy}: نأخذ قيما في المجال بين [1 . 1-]

إن هذا المعامل يعطينا بالخصوص فكرة عن العلاقة الارتباطية بين $(x.y)$ فيما إذا كانت عكسية أم طردية قوية أم ضعيفة نستطيع التعبير عن ذلك كالتالي:

- عندما يكون r_{xy} = +1 فالعلاقة ارتباطية xy تكون طردية قوية جدا.
- أما إذا كانت r_{xy} = -1 عندئذ تكون العلاقة الارتباطية أيضا قوية ولكنها عكسية.
- عندما يكون r_{xy} = 0 فالعلاقة بين $(x.y)$ تكون معدومة . [1]

[1] -- مكي علي، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44.

2- اختبار المعنوية:

في الاقتصاد القياسي هناك نوعان من الاختبارات، اختبارات إحصائية وأخرى قياسية، تعتمد عليها في تقييم معلمات النموذج وهي: اختبار قيمة إحصائية (T)، اختبار إحصائية فيشر (F) حدود الثقة لمعلمات الإنحدار اختبار جودة الإرتباط الذي يستعمل في الحكم على مدى القدرة التفسيرية للنموذج وذلك من خلال R^2 أو (معامل التحديد).

أ- معامل التحديد البسيط R^2:

يشير معامل التحديد إلى النسبة المئوية بين المتغير الكلي في المتغير التابع (y) التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغير المستقل (المتغيرات المستقلة).

$$R^2 = \frac{\varepsilon(\hat{y}_i - \bar{y})^2}{\varepsilon(y - \bar{y})^2}$$

معامل التحديد البسيط الخطي هو أيضا عبارة عن مربع معامل الارتباط البسيط الخطي أي:

$$R^2 = r^2 = (b\frac{\sigma x}{\sigma y})^2 = b^2\frac{\sigma x^2}{\sigma y^2}$$

ومجال معامل التحديد $[0\ .\ 1]$

أي: كلما كانت قيمة R تقترب من 1 كلما كانت العلاقة بين $(x.y)$ قوية

فإذا كان $R^2 = 1$ يعني $\delta y^2 = \delta y^2$ أي أن تباين القيم الفعلية عن الوسط الحسابي هو نفسه تباين القيم التقديرية عن نفس الوسط الحسابي هذا يعني أن القيم التقديرية هي نفسها القيم الفعلية، أما إذا كان $R^2 = 0$ يعني أن $\delta y^2 = 0$.في هذه الحالة تكون جميع المقادير.[1] $(\hat{y} - \overline{Y})^2 = 0 = 0$

أي أن :

$$\bar{y} = \hat{y}$$

[1] -مكي علي ،الاقتصاد القياسي ،نفس المرجع ،ص ص 45-48 .

ب- اختبار فيشر:

يستخدم في تقييم جودة تمثل معادلة الإنحدار المقترحة واختبار موضوعية معامل التحديد يتمثل ذلك في اختبار الفرضية H_0 لمقياس فيشر حول المعنوية الإحصائية لمعادلة النموذج المقترح ومدى موضوعية قيمة معامل التحديد المحصل عليها ((فرضية أن يكون (F=1) من أجل ذلك نقوم بمقارنة القيمة الفعلية (F_{reel}) والقيمة الحرجة أو الجدولية (F_{tab}) المستخرجة من جدول إحصائية فيشر وقيمة (F) الفعلية تستخرج من العبارة التالية:

$$F \text{ réel} = \frac{\varepsilon(\hat{y} - \bar{y})^2/m}{\varepsilon(y - \hat{y})^2/n - m - 1}$$

$$= \frac{R^2 xy}{1 - R^2} \frac{n - m - 1}{m}$$

$$= \frac{R^2(n - m - 1)}{(1 - R^2)m}$$

حيث أن:

m: عدد المتغيرات المستقلة.

n: عدد المشاهدات (عدد عناصر العينة المدروسة)

R^2: معامل التحديد

نضع: $V_1=m$

[1] $V2=n-m-1$

والحصول على قيمة (F_{tab}) الجدولية بالبحث في الجدول (F) الإحصائية (جدول فيشر) المقابلة لدرجات حرية عندما $V_1=m$ بالنسبة للبسط (أفقيا على الجدول) ودرجات حرية مقدارها V2=n-m-1 بالنسبة للمقام (عموديا على الجدول) ومستوى معنوية معين (عادة ما يؤخذ مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ إذا كانت القيمة المحسوبة قيمة أكبر من القيمة المجدولة أي $F_{réeL} > F_{tabL}$.

1-مكي علي ،نفس المرجع ،ص ص 48 -52 .

فيتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) المفترضة للطبيعة العشوائية لمعادلة التمثيل المقترحة (F)في هذه الحالة أكبر من الواحد).

ج- اختبار سيتودنت:

ولأجل اختبار ما إذا كانت a=0 b=0 أولا يستخدم اختبار (T) عند مستوى معنوية معينة ودرجة حرية (n-k) والصيغ الرياضية لهذا الاختبار هي:

1- بالنسبة لـ $\hat{b}$

$$t_{\hat{b}} = \frac{\hat{b}}{S\hat{b}}$$

حيث أن:

$$s_{\hat{b}} = \sqrt{s_{\hat{b}}^2}$$

$$S_{\hat{b}}^2 = \frac{S_{ei}}{\varepsilon {x_i}^2}$$

$$S_{ei}^2 = \frac{\varepsilon {e_i}^2}{n-2}$$

حيث أن:

t: هو اختبار (t) عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية (n-k) حيث (n) عدد المشاهدات في العينة و(k) عدد المعالم.

$\hat{b}$ القيمة التقديرية لـ b الحقيقية.

$\delta\hat{b}$ الانحراف المعياري للمعلمة المقدرة $\hat{b}$

$\delta_{\hat{b}}^2$ تباين $\hat{b}$

δ_{ei}^2 تباين الخطأ

بالنسبة لـ $\hat{a}$

$$t_{\hat{a}} = \frac{\hat{a}}{s\hat{a}}$$

$$s_{\hat{a}} = \sqrt{S^2_{\hat{a}}}$$

$$S^2_{\hat{a}} = S^2_{ei}\left[\frac{1}{n} + \frac{\bar{x}^2}{\varepsilon {x_i}^2}\right]$$

$$S^2_{ei} = \frac{\varepsilon_{ei^2}}{n-k}$$

وبعد احتساب قيمة t تقارن مع قيمتها الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند درجات حرية (n-2) ومستوى المعنوية المطلوب (5%، 1%) لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة t المحتسبة أكبر من قيمة t الجدولية ترفض فرضية العدم وتختل الفرضية البديلة، بمعنى أن المعلمة ذات معنوية إحصائية وبالعكس في حالة كون t المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية حيث تقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة أي عدم معنوية المعلمة المقدرة ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي[1]:

شكل رقم (3 -2) :قبول أو رفض الفرضية

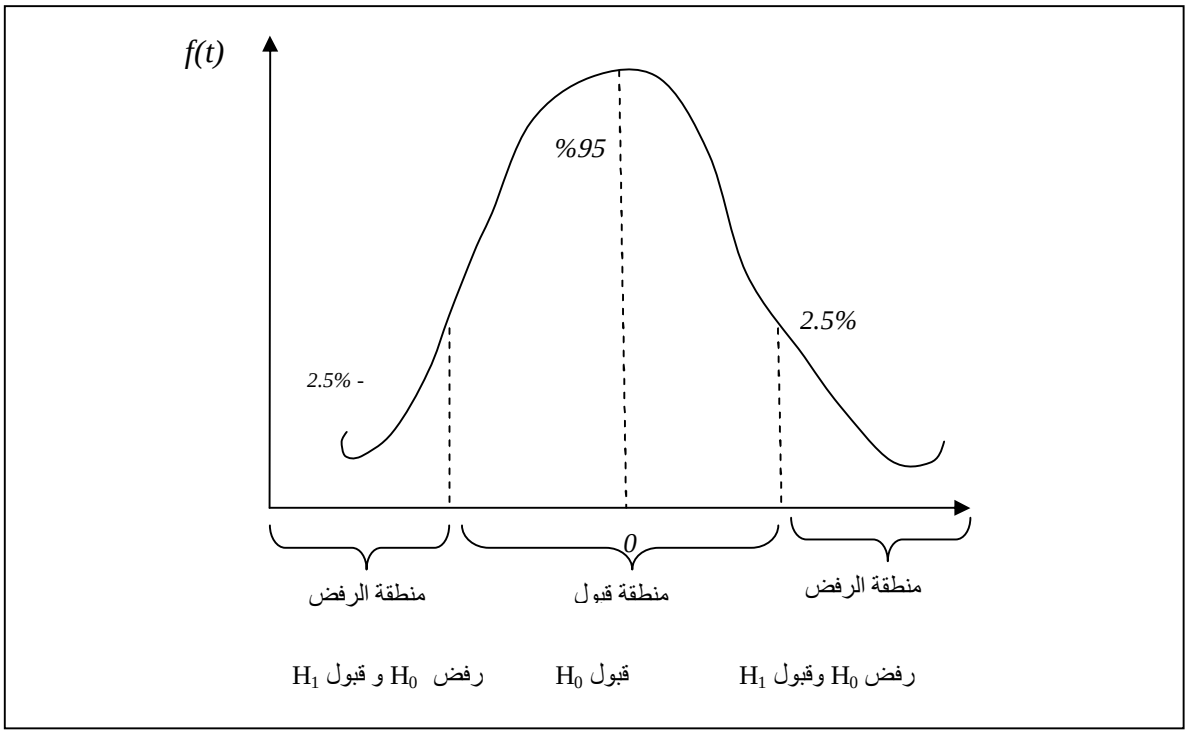

المصدر: حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[1] - حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي مرجع سبق ذكره، ص 84.

5- التحقق من القدرة التنبؤية للنموذج: (تقييم الأداء العام للنموذج الإنحدار المقدر)

إن تقييم الأداء العام لنموذج الإنحدار المقترح يعني اختبار قدرة هذا النموذج على إجراء توقعات بقيمة الظاهرة المدروسة y في المستقبل أي عندما نعطي لـ (x) قيم خارج قيم سلسلة البيانات المعطاة يتم إجراء هذا التقييم باستعمال عدة اختبارات من أهمها حساب معامل عدم التساوي (u) لـ (r leil).

ويحتسب على النحو التالي:

$$u = \frac{\sqrt{\varepsilon(\hat{y}_i - y_i)^2}}{\sqrt{\frac{\varepsilon {y_i}^2}{n}} + \sqrt{\frac{\varepsilon {y_i}^2}{n}}}$$

حيث:

n: عدد قيم المشاهدات.

$\hat{y}_i$: القيم التقديرية للظاهرة.

$\hat{y}_i$: القيم الفعلية للظاهرة.

مجال تغير (u) هو [1 . 0] كلما كانت قيم (u) قريبة من الصفر كلما كانت قدرة النموذج على التوقع جيدة والعكس عندما نقترب (u) من الواحد[1].

6- التنبؤ في النموذج الخطي البسيط

أحد الأهداف الرئيسية لتطبيق بحث الاقتصاد القياسي هو استخدام النموذج المقدر للتنبؤ بقيمة المتغيرات التابعة إستنادا إلى قيم المتغيرات المستقلة من أجل التعرف على مسار الظاهرة موضوع البحث في المستقبل حيث يعرف التنبؤ بأنه تحليل بيانات الماضي وتطبيق نتائجها على المستقبل من خلال استخدام نموذج رياضي مناسب، أي أن $\hat{y}_i$ يمكن أن تستخدم في التنبؤ بقيمة y_i الجديدة ولتكن y_{t+1} في حالة الاعتماد على قيمة x_i الجديدة ولتكر x_{t+1}

وللتنبؤ أخطاء وقد ينشأ بسبب:

خطأ التقدير: $y_{t+1} - E(y_{t+i})$

خطأ المعاينة: $E(y_{t+1}) - yp_{t+1}$

[1] - مكي علي، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

وبالتالي الخطأ الحاصل في التنبؤ عن قيمة المفردة الواحدة هو مجموع نوعين من الإنحراف أي:

$$y_{t+1} - yp_{t+1} = [y_{t+1} - E(y_{t+1})] + [E(y_{t+1}) - yp_{t+1}]$$

ويفترض أن قيمة التنبؤ بها تقع خارج قيم x_i الموجودة في العينة أي:

$$y_i = a + bx_i + u_i$$

المعادلة التقديرية بها:

$$\hat{y}_i = \hat{a} + \hat{b}x_i$$

المعادلة الحقيقية في الفترة t+1 تكون

$$yp_{t+1} = \hat{a} + \hat{b}x_{t+1}$$

وعليه خطأ التنبؤ يكون[1]:

$$y_{t+1} - yp_{t+1} = a + bx_{t+1} + u_{t+1} - \hat{a} - \hat{b}x_{t+1}$$

ثانيا: نماذج الإنحدار المتعددة:

1- مفهوم نموذج الإنحدار المتعدد:

معظم البحوث الاقتصادية والاجتماعية تتطلب دراسة العلاقة بين أكثر من متغيرين ويستند النموذج الخطي العام على افتراض وجود علاقة خطية ما بين متغير تابع y_i وعدد من المتغيرات المستقلة (المتغيرات المفسرة) $X_1, X_2, X_3 \ldots\ldots X_k$ وحد عشوائي (u_i) ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة لـ (n) من المشاهدات و(k) من المتغيرات بالشكل التالي:

$$y_i = B_0 + B_i$$

$$y_i = B_0 + B_i x_{i1} + B_2 x_{i2} + \cdots + B_k + u_i$$

$$i = 1,2 \ldots n \; j = 0,1,2 \ldots k$$

[1] - حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

ويمكن اختباره كالآتي:

$$y_i = \sum_{j=0}^{k} B_j x_{ij} + u_i$$

الأمر الذي يقتضي اللجوء إلى استخدام المصفوفات لتقدير تلك المعالم.

$$\begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \vdots \\ y_k \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & x_{11} & x_{12} \dots x_{1k} \\ 1 & x_{21} & x_{22} \dots x_{2k} \\ \vdots & & \\ 1 & x_{n1} & x_{n2} \dots x_{nk} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} B_0 \\ B_1 \\ \vdots \\ B_k \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} u_0 \\ u_2 \\ \vdots \\ u_k \end{pmatrix}$$

وتوضح هذه المصفوفة بالشكل المختصر:

$$y = XB + u$$

حيث أن: y شعاع $(n.1)$ لمشاهدات المتعددة.

X : مصفوفة ذات أبعاد $(n, k+1)$ لمشاهدات المتغيرات المستقلة علما أن العمود الأول يمثل الحد الثاني.

b: شعاع ذو $(k+1, 1)$ المعالم المطلوب تقديرها.

u: شعاع ذو $(n-1)$ للأخطاء العشوائية[1].

2- طرق تقدير معلمات النموذج المتعدد:

لإيجاد تقدير لعناصر b يستوجب تحقق الفروض الأساسية التي تم ذكرها في النموذج البسيط مع مراعاة أن هناك فرض إضافي وهو لا توجد علاقة بين اثنين أو أكثر بين المتغيرات المستقلة لأنه لو كان بين اثنين أو أكثر من متغيرات المستقلة ارتباط خطي تام لاستحال حساب تقديرات معلمات (OLS) كما أن عدد المشاهدات يجب أن يكون أكبر من عدد المعالم المطلوب تقديرها، ويتم الحصول على المقدرات $\hat{b}$ ق مختلفة .

أ- الطريقة المباشرة أو طريقة الإنحرافات:

$$\varepsilon y_i = n\hat{B}_0 + \hat{b}_1 \varepsilon x_{i1} + \hat{b}_2 \varepsilon x_{i2}$$

$$\varepsilon y_i x = \hat{B}_0 \varepsilon x_{i1} + \hat{B}_1 \varepsilon x_{i1}^2 + \hat{B}_2 \varepsilon x_{i1} x_{i2}$$

$$\varepsilon y_i x_2 = \hat{B}_0 \varepsilon x_{i2} + \hat{B}_1 \varepsilon x_{i1} x_{i2} + \hat{B}_2 \varepsilon x_{i2}^2$$

[1] - أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 72-73.

حيث تتمثل الطريقة المباشرة كالتالي:

$$\hat{B}_1 = [(\varepsilon x_{i1} y_i)(\varepsilon x_{i2}) - (\varepsilon x_{i1} y_2)(\varepsilon x_{i1} x_{i2})] \div$$

$$[(\varepsilon x_1)(x_2^2) - (\varepsilon (x_i x_2)^2]$$

$$\hat{B}_2 = [(\varepsilon x_2 y_i)(\varepsilon x_1^2) - (\varepsilon x_1 y_i)(\varepsilon x_1 x_2)] \div$$

$$[(\varepsilon x_1^2)(\varepsilon x_2^2) - (\varepsilon x_1 x_2)^2]$$

$$\hat{B}_0 = \bar{y} - B_1 \bar{x}_1 - \hat{B}_2 \bar{x}_2$$

ب- طريقة التعويض والحذف: وهي استخدام أقيام المتغيرات بالتعويض والحذف لاستخراج المعلمات.

ج- طريقة المصفوفات: نجد محدد مصفوفة المتغيرات بعد وضع مجموعة المعادلات الآتية على هيئة مصفوفة.

$$\begin{pmatrix} \varepsilon y_1 \\ \varepsilon y_i x_1 \\ \varepsilon y_i x_2 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} n & \varepsilon x_1 & \varepsilon x_2 \\ \varepsilon x_1 & \varepsilon x_1^2 & \varepsilon x_1 x_2 \\ \varepsilon x_2 & \varepsilon x_1 x_2 & \varepsilon x_2^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} B_0 \\ B_1 \\ B_2 \end{pmatrix}$$

$$|A| = (n\varepsilon x_1^2 \varepsilon x_2^2) + (\varepsilon x_1 \varepsilon x_1 \varepsilon x_2) + (\varepsilon x_2 \varepsilon x_1 \varepsilon x_1 x_2) - (\varepsilon x_2 \varepsilon x_1^2 \varepsilon x_2) - (n\varepsilon x_1 x_2 \varepsilon x_1 x_2) - (\varepsilon x_1 \varepsilon x_1 \varepsilon x_2^2)$$

ومن ثم نستخرج قيم المعلمات $\hat{B}_i$ كالآتي[1]:

$$\hat{B}_0 = \frac{\begin{vmatrix} \varepsilon y_i & \varepsilon x_1 & \varepsilon x_2 \\ \varepsilon y_i x_1 & \varepsilon x_1^2 & \varepsilon x_1 x_2 \\ \varepsilon y_i x_2 & \varepsilon x_1 x_2 & \varepsilon x_2^2 \end{vmatrix}}{|A|}$$

$$\hat{B}_1 = \frac{\begin{vmatrix} n & \varepsilon x_1 & \varepsilon x_2 \\ \varepsilon x_1 & \varepsilon y_i x_1 & \varepsilon x_1 x_2 \\ \varepsilon x_2 & \varepsilon y_i x_2 & \varepsilon y_i x_2 \end{vmatrix}}{|A|}$$

$$\hat{B}_2 = \frac{\begin{vmatrix} n & \varepsilon x_2 & \varepsilon y_i \\ \varepsilon x_1 & \varepsilon x_1^2 & \varepsilon y_i x_1 \\ \varepsilon x_2 & \varepsilon x_1 x_2 & \varepsilon y x_2 \end{vmatrix}}{|A|}$$

[1] - وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 196-198.

3- تقييم نموذج الانحدار المتعدد:

يمكن تقييم نموذج الإنحدار الخطي المتعدد باستخدام نوعين من المعايير الإحصائية هما:

أ- معامل التحديد والارتباط.

ب- اختبارات المعنوية.

أ- معامل التحديد والارتباط:

يشير معامل التحديد المتعدد إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من المتغير الكلي في المتغير النابع بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في دالة الإنحدار المتعدد ويكون في العلاقة[1]:

$$R^2_{yx_1x_2} = \frac{\varepsilon\hat{y}^2}{\varepsilon y^2} = \frac{\varepsilon(\hat{y}_i - \bar{y})^2}{\varepsilon(y - \hat{y})^2} = 1 - \frac{\varepsilon e_i^2}{\varepsilon y_i^2} = \frac{\varepsilon y^2 - \varepsilon e_i^2}{\varepsilon y^2} = \frac{\hat{B}_1 \varepsilon x_1 y + \hat{B}_2 \varepsilon x_2 y}{\varepsilon y^2}$$

حيث أن:

$$e = y_i - \hat{y}$$

وأن معامل الارتباط يساوي الجذر التربيعي لمعامل التحديد

$$R = \sqrt{R^2}$$

معامل التحديد بين أكثر من ثلاث متغيرات[2]:

$$Ryx_1x_2x_3 \dots x_n = \frac{B_1 \varepsilon y_i x_i + B_2 \varepsilon y_i x_2 + \cdots + B_k \varepsilon y_i x_k}{\varepsilon y^2}$$

ويجدر الإشارة إلى أنه R: محصور بين $0 \leq R^2 \leq 1$

إذا كان $R^2=0$ هذا يعني عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.

$R^2=1$ هذا يعني المقدرة التفسيرية للنموذج كاملة وأن جودة التوفيق عند حدها الأقصى .

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي مرجع سبق ذكره، ص 266.

[2] - وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، مرجع سبق ذكره، ص 199.

ويلاحظ أنه مع كل إضافة لمتغير تفسيري جديد نضيف حدا في البسط يمثل أثر هذا المتغير على العلاقة الكلية، وهو يمثل حاصل ضرب المعامل الإنحداري لهذا المتغير في مجموع حاصل ضرب انحرافات المتغير التابع مع انحرافات المتغير التفسيري، كما يلاحظ أن قيمة معامل التحديد المتعدد تزداد كلما أضفنا متغيرا تفسيريا جديدا، وهذا يعني أن مقياس معامل التحديد المتعدد يتأثر بعدد المتغيرات التفسيرية.

يتعين أن نصحح قيمة معامل التحديد ويمكن عمل ذلك عن طريق أخذ عدد درجات الحرية في الحسبان عند حسابه تصبح صياغة معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$ كالتالي:

$\bar{R}^2$: معامل التحديد المعدل

R^2: معامل التحديد.

n: عدد السنوات.

k: عدد المعلمات المقدرة.

$$\bar{R}^2_{yx_1x_2} = 1 - \frac{\varepsilon e_i^2}{\varepsilon y_i^2} \frac{n-1}{n-k}$$

أو:

$$\bar{R}^2 = 1 - \frac{n-1}{n-k-1}(1-R^2)$$

ب- اختبارات المعنوية:

4- اختبار المعنوية المعلمات المقدرة:

يمكن استخدام اختبار الخطأ المعياري لإجراء اختبارات المعنوية للمعلمات المقدرة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد بنفس الطريقة وتحت نفس الشروط التي تم افتراضها في نموذج الإنحدار الخطي البسيط وحتى يمكن إجراء هذه الاختبارات يتعين علينا معرفة الوسط الحسابي والتباين الخاصية بالمعلمات المقدرة [1] حيث يعتبر δ^2_u هو تباين حد الخطأ في العلاقة الحقيقية بين y_{x1x2} وأن δ^2 هو تباين البواقي الذي يستخدم كتقدير غير متحيز للتباين (التباين المجتمع الذي هو ليس معلوما لدينا) ويقسم على درجة حرية $(n-k)$ حيث k هو عدد المعلمات المقدرة[2].

$$\delta^2 = \varepsilon e_i^2 = \frac{(y_i - \hat{y})^2}{n-k} = \frac{\varepsilon e_i}{n-k}$$

[1] -عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي مرجع سبق ذكره، ص 267 .

[2] - وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

n: عبارة عن عدد المشاهدات.

ولاختبار معنوية المعلمات المقدرة نحتاج إلى تباين المعلمات والتي تحسب كالآتي:

$$Var(\hat{B}_1) = \delta_u^2 \left(\frac{\varepsilon x_2^2}{\varepsilon x_1^2 \varepsilon x_2^2 - (\varepsilon x_1 x_2)} \right)$$

$$Var(\hat{B}_2) = \delta_u^2 \left(\frac{\varepsilon x_1^2}{\varepsilon x_1^2 \varepsilon x_2^2 - \varepsilon x_1 x_2} \right)$$

وبما أن δ^2_u غير معروفة لهذا نستعين عنها بتباين البواقي الذي قلنا هو تقدير غير متحيز لتباين المجتمع لهذا فإن:

$Var\hat{B}_1$ و $Var\hat{B}_2$ هو تباين المعلمتين $B_1 B_2$

$$Var(\hat{B}_1^2) = \delta_{\hat{B}_1}^2 = \delta^2 \left(\frac{\varepsilon x_2^2}{\varepsilon x_1^2 \varepsilon x_2^2 - (\varepsilon x_1 x_2)} \right) = \left(\frac{\varepsilon e_i^2}{n-k} \right) \left(\frac{\varepsilon x_2^2}{\varepsilon x_1^2 \varepsilon x_2^2 - (\varepsilon x_1 x_2} \right)$$

$\delta\hat{B}_1$:الخطأ المعياري للمعلمة $\hat{B}_1$

$\delta\hat{B}_2$: الخطأ المعياري للمعلمة $\hat{B}_2$

أما $\delta\hat{B}_0$ فإن المعلمة $\hat{B}_0$ بحد ذاتها فإنها ليست ذات أهمية كبيرة في الحساب ما لم تكن $x_1=x_2=0$ ولهذا يتم حذف اختبار معنوياتها ويعتبر اختبار (t) ستيودنت من أفضل الاختبارات ويحسب بالطريقة الآتية[1].

$$t_{\hat{B}_1} = \frac{\hat{B}_1 - B_1}{\delta_{\hat{B}_1}}$$

الفرضية العدم : $H_0: B_1=0$

الفرضية البديلة: $H_1: B_i \neq 0$

$$t_{\hat{B}_2} = \frac{\hat{B}_2 - B_2}{\delta_{\hat{B}_2}}$$

حيث أن t_B المحسوبة تتجاوز t المجدولة بمستوى معنوية $\lambda\%$ بدرجة حرية n نرفض فرض العدم : $H_0 : \hat{B}_i = 0$

[1] - وليد إسماعيل السيفو وآخرون، نفس المرجع، ص 203.

ونقبل فرض البديلة : $H_1: \hat{B} \neq 0$

وهذا يعني أن B تختلف عن الصفر وأن x له تأثير جوهري وليس تأثير بمحض الصدفة وذلك لوجود علاقة جوهرية بينهما.

*** اختبار المعنوية الإجمالية للدالة:**

يمكن اختبار المعنوية الإجمالية للدالة باستخدام اختبار F فيشر بدرجة حرية $(n\text{-}k,\ k\text{-}1)$ حيث، n: عدد المشاهدات وk: عدد المعالم المقدرة وذلك تحت الفرضيات الآتية:

فرضية العدم: $H_0 : B_0=B_1...=0$

الفرضية البديلة: $H_1 : B_0 \neq B_1 \neq ... \neq 0$

اختبار F يحسب كنسبة بين التباين المفسر والتباين غير المفسر أو تباين البواقي وكلما ارتفعت الإحصائية F ارتفعت العلاقة المعنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة x_1 و x_2 وتحسب F :

$$F = \frac{\varepsilon y_i^2 \div (k-1)}{\varepsilon e_i^2 \div (n-k)} = \frac{\varepsilon(\hat{y}-y)^2 \div (k-1)}{\varepsilon e_i^2 \div (n-k)} = \frac{Rss \div (k-1)}{Ess \div (n-k)}$$

k: عدد المعالم.

k-1: عدد درجات الحرية للبواقي Rss.

n-k: عدد درجات الحرية للخطأ المعياري للتقدير Ess.

أيضا[1]:

$$F = \frac{R^2/k-1}{1-R^2/n-k}$$

[1] - وليد إسماعيل السيفو وآخرون، نفس المرجع، ص ص 206-207.

التنبؤ في النموذج المتعدد:

تأتي هذه المرحلة بعد الانتهاء من تقسيم معالم النموذج وقبوله لدينا النموذج التالي:

$$\hat{y} = X\hat{B}$$

التنبؤ بالفترة في المستقبل:

$$\hat{y}_{n+m} = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 x_1(n+m) + \cdots + \hat{B}_K x_{k(n+m)}$$

ويكتب في الشكل:

$$y_n^m = x_n^m B + u_n^m$$

حيث أن:

y_n^m : شعاع عمود من الدرجة $(m.1)$.

x_n^m : هي مصفوفة من الدرجة $(m.k)$.

u_n^m : هو شعاع عمود من الدرجة (m.1)

ويمكن الحصول على فترة ثقة كالتالي:

$$\hat{y}_n^m \pm t_{\propto/2} SE(\hat{y}_n^m) = \frac{\varepsilon e_i^2}{n-k}$$

ولغرض اشتقاق المتباينة الخاصة بتقدير فترات حدود الثقة للقيمة $E(y_0)$ يجب اشتقاق وسط وتباين القيمة المتوقعة لـ $\hat{y}_0$

$$E(\hat{y}_0) = E(x_0\hat{B})$$

$$E(\hat{y}_0) = x_0 E(\hat{B})$$

$$E(\hat{B}) = B$$

$$E(\hat{y}_0) = x_0 B$$

ولإيجاد التباين :

$$Var(\hat{y}_0) = E\left\{\left(y_0 - E(\hat{y}_0)(\hat{y}_0 - E(\hat{y}_0)\right)'\right\} = E\{(\hat{y}_0 - x_0 B)(\hat{y}_0 - x_0 B)'\}$$

لدينا:

$$\hat{y}_0 = x_0\hat{B}$$

$$Var(\hat{y}_0) = E\{(x_0\hat{B} - x_0\hat{B})(x_0\hat{B} - x_0B)'\} = x_0\{E(\hat{B} - B)(\hat{B} - B)'\}x_0' = \delta_{x0}^2(x'x)^{-1}x_0'$$

وإذا رمزنا للقيمة التقديرية لتباين قيمة حدود الثقة $Var(\hat{y}_0)$ بالرمز $\delta^2(\hat{y}_0)$

فإن:

$$\delta^2(\hat{y}_0) = \delta^2 x_0(x'x)^{-1}x_0'$$

وعليه فإن حدود الثقة للقيمة $E(y_0)$ تكون[1]:

$$E(y_0) = \hat{y}_0 \pm t_{\propto/2}S(\hat{y}_0)$$

$$E(y_0) = x_0\hat{B} \pm t_{\propto/2}S(\hat{y}_0)$$

ثالثا: مشاكل الإنحدار:

وقد تعاني استخدام طريقة المربعات الصغرى من مشاكل وهذا السبب عدم الالتزام أو عدم التحقق أحد أو أكثر من الفروض الخاصة بهذه الطريقة وتتمثل هذه المشاكل في:

- مشكل الارتباط الذاتي Auto corelation
- مشكل التعدد الخطي Multi colinearity
- مشكل عدم ثبات التباين الأخطاء.

[1] - حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، نفس المرجع، ص ص 180 -181.

1- مشكل الارتباط الذاتي:

ويتمثل مضمون مفهوم الارتباط الذاتي هو أن قيم المتغير العشوائي التي تسبقها أو تلحقها أي أن سلوك المتغير العشوائي خلال فترة زمنية معينة يعتمد على سلوك نفس المتغير في الفترات السابقة ويتأثر به مما يؤدي إلى أن يكون:

$$cov(u_t u_{t-1}) \neq 0$$

وهي كثيرة الحدوث في بيانات السلاسل الزمنية Time serise أكثر منها في بيانات المقطع cross section ولهذا يطلق عليه أحيانا بالارتباط الخطي المتسلسل serial auto covolation.

وللارتباط الذاتي أسباب هي:

- حذف بعض المتغيرات المستقلة من النموذج.
- سوء توصيف Mis-spécification الصيغة الرياضية للنموذج.
- عدم دقة المعلومات والبيانات.
- سوء توصيف المتغير العشوائي (u_t)[1].

لمشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي آثار منها المعلمات المقدرة $\hat{B}_i$ تكون غير متحيزة Unbiasetmess كما كانت عليه الحالة (OLS) وتكون هذه المقدرات ليست أفضل مقدرات يمكن ملاحظة ذلك من خلال تباين المقدرات.

$$var(\hat{B}) = (x'x)^{-1} ux (x'x)^{-1}$$

اختبار وجود الارتباط الذاتي:

هناك عدد من الاختبارات الخاصة بالارتباط الذاتي إلا أن أكثرها شيوعا ودقة هو اختبار داربين واتسون Durbin Watson الذي يرمز له بالرمز (D.W) أو d وذلك لسهولة وإمكانية اعتماده في حالة العينات الصغيرة ويعتمد هذا الاختبار على بواقي الانحدار المقدر ويفترض الاختبار وجود فرضيتين أساسيتين هما:

1. فرضية العدم: التي تنص إلى انعدام الارتباط $H_0 : \rho=0$
2. الفرضية البديلة: ويعني وجود ارتباط ذاتي موجب $H_P : \rho\neq0$

[1] - وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 132، 135.

ويفترض في هذا الاختبار أن الارتباط الذاتي لقيم U يتخذ نمط الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى.

$$U_t = \rho u_{t-1} + e_t$$

ويتم احتساب الأخطاء العشوائية للنموذج أعلاه كالآتي:

$$e_t = y_t - \hat{y}_t$$

تحسب قيمة D.W

$$D.W = \frac{\sum_{i=2}^{n}(e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{u=1}^{n} e_t^2}$$

إن قيمة D.W الاختبارية مجدولة بقمتين تشير أحدهما إلى الحد الأدنى Lover limit ويرمز لها (dl) وأخرى إلى الحد الأعلى Vpper limit (du) حسب درجات الحرية n و 'k ولمستوى معنوية معين.

n: تمثل عدد المشاهدات في العينة موضوع الدراسة.

'k: تمثل العدد الكلي لمتغيرات المستقلة.

يتم مقابرة قيمة DW بقيم dl و du المجدولة لاتخاذ القرار.

1- عندما تكون $0 < DW < dl$ نرفض H_0 ونقبل H_1 أي هناك مشكلة الارتباط الذاتي موجب.

2- عندما تكون $dl < DW < du$ أو $d-du<DW<u-dl$ يكون الاختيار غير معدوم وتترك الحرية للباحث بقبول أو رفض فرضية العدم، إذ قد يكون السبب في وجود المشكلة خطأ في صيغة النموذج وليس بسبب إرتباط الأخطاء.

3- عندما $du<DW<u-du$ نقبل H_0 أي انعدام وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

4- عندما $u-dl<DW<u$ نرفض H_0 ونقبل H_1 بمعنى أن هناك مشكلة إرتباط ذاتي سالب[1].

[1] -حسين علي بخيت،سحر فتح الله ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 198.199

شكل رقم(3-3): مناطق القبول والرفض لـ DW (اختبار DW)

0	dL	dU	2	4-du	4-dL	4
p > 0		p= 0	p=0		p< 0	
إرتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	عدم وجود إرتباط ذاتي	عدم وجود إرتباط ذاتي	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب	

Source : Bourbonnais.R, « Econométrie » Duod Paris 5ème édition 2004, p123.

2- اختبار فون نيومان (Von Neuman Ratie):

هناك عدة اختبارات للكشف عن ظاهرة الارتباط الذاتي عند اختبار داربين واتسون ومن أشهرها اختبار فون نيومن والذي ينص على الصيغة التالية:

$$\frac{\sigma^2}{S^2} = \frac{\sum_{i=2}^{t}(u_t - u_{i-1})}{\sum_{1}^{t} u_t^2}\frac{n}{n-1}$$

حيث أن $\frac{\delta^2}{S^2}$ هو النسبة بين متوسط مجموع مربعات الفروقات والتباين.

δ^2 :تباين حد الخطأ S^2 :تباين البواقي

يعتمد هذا الاختبار بالأساس على المشاهدات العشوائية وتوزيع (u_t)[1].

[1] -حسين علي بخيت ،سحر فتح الله ،مرجع سابق ،ص 200 .

طرق معالجة الارتباط الذاتي:

هناك عدة طرق للتخلص من الارتباط الذاتي أهمها طريقة التحويل والطرق التكرارية وطريقة المربعات الصغرى العمومية.

1- طريقة التحويل (كوكران-أدركات):

وهي من أسهل الطرق استخداما ويمكن توضيحها باستخدام النموذج الخطي البسيط لتوضيح المعالجة القياسية للارتباط الذاتي حيث إقترح إجراء إنحدار ذاتي من الدرجة الأولى على البواقي.

- إفتراض وجود نموذج خطي بسيط.

$$y_i = B_0 + B_1 x_i + u_i$$

افتراض u_t تخضع للارتباط الذاتي من الدرجة الأولى أي أن:

$$u_t = \rho u_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: $\rho \leq 1$ وأن ε_t متغير العشوائي له الفرضيات التالية:

$$E(\varepsilon_t) = 0, E(\varepsilon_t \varepsilon_{t-1}) = \delta_t^2$$

من أجل التخلص من الارتباط الذاتي نقوم بتحويل بياناته كما يلي[1]:

$$y_t = B_0 + B_1 x_t + u_t$$

نأخذ التباطؤ الزمني:

$$y_{t-1} = B_0 + B_1 x_{t-1} \dots 1$$

نضرب بالمعادلة 1 في ρ :

$$\rho y_{t-1} = \rho B_0 + \rho B_1 (x_t - P x_{t-1}) + (u_t + P u_{t-1})$$

$$y_t - \rho y_{t-1} = B_0(1 - \rho) + B_1 + (x_t - \rho x_{t-1}) + (u_t - \rho u_{t-1})$$

نلاحظ أن الحد الأخير هو عبارة عن:

$$u_t = \rho u_{t-1} + \varepsilon_t$$

[1] - وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مرجع سابق، ص 158.

ومع هذا فإن هذه الطريقة غير عملية كما هو مبين حيث أن ρ يبقى مجهولا وعليه يجب استخراج قيمته، ولهذا افترضت طريقة أخرى.

2- طريقة الإعادة (التكرار): يتم التقدير في هذه الطريقة على مرحلتين نوضحها في الخطوات التالية:

1- تقدر معادلة خط الإنحدار البسيط $y_t=\alpha+Bx_t+u_t$ ومن ثم البواقي والتي هي:

$$\hat{e}_1.\hat{e}_2 \dots \hat{e}_t$$

نستخدم هذه البواقي لنحصل على قيمة ρ :[1]

$$\hat{\rho} = \frac{\sum_{t=2}^{n} \hat{e}_t + \hat{e}_{t-1}}{\sum_{t=2}^{n} \hat{e}_t^2}$$

بعد حساب قيمة $(\hat{\rho})$ يتم تحويل بيانات كل من المتغير التابع Y_t والمستقل x_t إلى القيمتين الجديدتين[2]: x_t^*, y_t^*

$$y_t^* = y_t - \hat{p}y_{t-1}$$

$$x_t^* = x_t - \hat{p}x_{t-1}$$

يتم تقدير معالم النموذج من جديد في ضوء البيانات المحصلة للمتغيرين المذكورين باعتماد OLS :

$$\hat{y}_t = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 x_t$$

ومن ثم نحسب البواقي الجديدة e_t^*

$$e_t^* = y_t^* - \hat{y}_t^*$$

وبالتالي نحسب قيمة DW مرة أخرى بموجب الصيغة الآتية:

$$DW = \frac{\varepsilon(e_t^* - e_{t-1}^*)}{\varepsilon e_t^{*2}}$$

[1] - وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مرجع سابق، ص 159.

[2] - حسين علي بخيت، سحر فتح الله،الاقتصاد القياسي ،مرجع سبق ذكره ، ص 205.

2- مشكلة التعدد الخطي Multi colinearity:

تنص أحد الافتراضات الخاصة بنموذج الانحدار الخطي المتعدد بعدم وجود ارتباط خطي تام بين قيم مشاهدات المتغيرات المستقلة الداخلة في نموذج المراد تقديره، وإذا غاب هذا الافتراض فتظهر مشكلة تدعى التعدد الخطي The multicollineartiy problem ويقصد به طبقا لمفهوم Panger frish على أنه وجود علاقة خطية تامة بين بعض أو كل المتغيرات المستقلة المتضمنة في نموذج الانحدار المراد دراسته لـ k من متغيرات $(x_1,x_2,\dots x_k)$ فإذا كانت هذه العلاقة الخطية تامة Perfect $r_{x1x2}=1$ معنى ذلك أن معامل الارتباط يساوي واحد ففي هذه الحالة لا يمكن فصل أثر x_1 و x_2 بعضهما البعض.

ولهذه الظاهرة أسباب نذكر منها استخدام المتغيرات المتخلفة زمنيا كمتغيرات تفسيرية في النموذج ومن الممكن أن يؤدي تغير المتغيرات المستقلة بوقت واحد إلى هذه المشكلة، ويتم اختيار وجود التعدد الخطي من خلال اختبار Firsch حيث يشير هذا الاختبار إلى أن خطورة التعدد الخطي تعتمد على درجة الارتباط بين x_1 و x_2 فضلا عن معامل التحديد R^2_{yx1x2} حيث يقترح استعمال كل من الخطأ المعياري δ و rx_1x_2 و $R^2_{y,x1,x2}$ حيث يتم إجراء انحدار للمتغير التابع على كل متغير مستقل على حدى، منه نحصل على الإنحدارات ونختار الانحدار الذي يعطي أفضل النتائج وفق المعايير السابقة .[1]

طرق معالجة مشكل التعدد الخطي: تتمثل طرق معالجة مشكلة التعدد الخطي عموما في:

- محاولة توسيع حجم العينة من خلال إضافة بيانات كافية عن متغيرات الظاهرة المدروسة، لأنه يساعد على تخفيض حجم التباينات نظرا لوجود علاقة عكسية بين حجم العينة وقيمة التباين.
- حذف المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة التي تتسبب في ظهور المشكلة لكن غالبا ما يستبدل هذا الحل بمشكلة أخرى، إذ يقع الباحث بمشكلة التوصيف (عدم إدخال المتغيرات المهمة في النموذج).
- تحويل مشكل الدالة باستعمال النسب والفروقات عوضا عن المتغيرات الأصلية.
- استخدام أسلوب الدمج بين البيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية[2].

[1] - حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص ص 229 -238

[2] - نفس المرجع ، ص ص 253-254.

3- مشكلة عدم تجانس التباين:

أحد الفرضيات الأساسية التي يقوم عليها النموذج الخطي هو ثبات التباين لحدود الخطأ لجميع المشاهدات أي $E(u_i') = \delta_i^2$ ويترتب على إسقاط هذا الفرض حدوث عدم ثبات تباين حد الخطأ، ومن أهم الأسباب المؤدية إلى مشكلة عدم تجانسه التباينات نذكر منها:

- وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات المستقلة.
- استخدام البيانات المقطعية بدلا من البيانات السلسلة الزمنية.
- استخدام بيانات جزئية بدلا من البيانات التجميعية.[1]

ويتم اختبار وجود مشكلة عدم تجانس التباين عن طريق اختبارات مختلفة نذكر منها:

- اختبار جولد فيلد وكوانت Gold feld et Quandt test:

يعد من الاختبارات المهمة لغرض الكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ ويتم استخدامه في حالة العينات كبيرة الحجم حيث يتم:

1. ترتيب البيانات الخاصة بالمتغير المستقل، X_i من اصغر قيمة إلى اكبر قيمة.
2. حذف المشاهدات الوسطية من بيانات العينة ويفضل حذف 1/5 المشاهدات.
3. تقسم المشاهدات الباقية إلى عينتين جزئيتين متساويتين تنطوي الأولى على قيم X_i الصغيرة، والثانية عل قيم X_i الكبيرة.
4. يتم تقدير معلومات العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل لكل عينة جزئية على انفراد.
5. يتم احتساب تباين الخطأ للعينة الجزئية الأولى، δ_{i1}^2 والعينة الجزئية الثانية δ_{i2}^2 ،وجب الصيغة الآتية:

أ- بالنسبة للعينة الجزئية الأولى:

$$\delta_{i1}^2 = \frac{\varepsilon e_i^2}{T_1 - 2}$$

حيث أن: εe_i^2 : مجموع مربعات البواقي في العينة الجزئية الأولى.

T_1: حجم العينة الجزئية الأولى.

2: ثوابت النموذج.

[1] -عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي ،مرجع سبق ذكره ،ص 496 .

ب- بالنسبة للعينة الجزئية الثانية:

$$\delta_{i2}^2 = \frac{\varepsilon e_i^2}{T_2 - 2}$$

6- احتساب إحصائية F* وفق الصيغة الآتية:

$$F^* = \frac{\delta_i^2 2}{\delta_i^2 1}$$

إذا كانت $F > F^*$ المجدولة عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية قدرها T_2-2 للبسط و T_1-2 للمقام نأخذ بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ .[1] $H = \delta_1^2 = \delta_2^2 = \cdots \delta_n^2$

- اختبار وايت Test de White:

يمر هذا الاختبار بالخطوات التالية:

1- تقدير إنحدار e_i^2 مساعد بين من ناحية والمتغيرات $x_{1t}^2, x_{2t}^2 \dots x_{nt}^2 x_1 \dots x_{kt}$ من ناحية أخرى أي تقدير الصيغة التالية:

$$e_i^2 = B_0 + B_1 x_{1t} + B_2 x_{2t} + \cdots + B_K x_{kt} + B_1' x_{1r}^2 + B_2' x_{2t}^2 + \cdots + B_n' x_{nt}^2$$

2- حساب معامل التحديد R^2 للانحدار المساعد.

3- نقوم باختبار فرضية العدم:

$$H_0=B_0=B_1 \dots B_k=B_1=B_2=B_n=0$$

نقوم بمقارنة القيمة ($WH=nr^2$) مع χ_k^2 عند مستوى معنوية 5% أو 1 % ودرجة حرية k عدد المعلمات الانحدارية حيث إذا كان $nr^2 > \chi_{k,0,05}^2$ ضية العدم أي وجود مشكلة عدم ثبات التباين ويكمن الحل في تحويل النموذج الأصلي بطريقة ما تضمن الحصول على نتائج جيدة تتضمن تباين ثابت ومتجانس ويتم التحويل على أساس نوع عدم التجانس ومنه على علاقة البواقِ e_{ui}^2 مع المتغير حيث أنه دالة لهذا المتغير

$\chi_{Ui}^2 = e(x_i)$ ويتم تحويل بشكل عام عن طريق قسمة النموذج الأصلي على الجذر التربيعي لقيم المتغير المسبب لعدم التجانس.

[1] - حسين علي يخيت ، سحر فتح الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 266 268 .

المبحث الثاني :صياغة وتقدير النموذج القياسي الخاص بمعدل البطالة ودراسته .

في هذا المبحث سنقوم بتقديم أولا الصيغة الرياضية للنموذج الذي نحن في محاولة بناءه ومن ثم سيتم تقديره و تقييمه وذلك وفق المراحل التي تطرقنا لها في الجانب النظري للاقتصاد القياسي .

المطلب الأول :صياغة النموذج القياسي

إن عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في المتغير التابع تعتمد على النظرية الاقتصادية و أيضا على الدراسات السابقة ،حيث من خلال التحليل السابق قمنا بحصر عدد من المتغيرات الاقتصادية التي رأينا أنها تؤثر في المتغير التابع أي معدل البطالة tch والتي تتمثل في معدل الزيادة الطبيعي للسكان tcn ومعدل سعر الصرف ER و الناتج المحلي الإجمالي PIB ومعدل التضخم TINF وأيضا أدخلنا معدل للبطالة للسنة الماضية ،وسوف على هذه المتغيرات فقط .

- بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي ،وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل متغير ،يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج ، إذ يعد من أولى مراحل بناء النموذج القياسي وأهمها ،حيث يتمثل شكل الدالة فيما يلي :

$$_TCH=f(TCN\ PIB\ TINF\ ER\ TCH_{(-1)})$$

لمعرفة الصيغة الرياضية المناسبة لتقدير هذا النموذج سنقوم بتجريب ثلاثة أنواع من الصيغ الرياضية وهي الصيغة الخطية والصيغة اللوغارتمية (غير خطية) وأيضا الصيغة النصف اللوغارتمية ،تكون هذه الصيغ لكل نموذج كالتالي :

أولا -النموذج الأول :النموذج الخطي :

وصيغته كما يلي :

$$TCH_i=B_0 + B_1\ ER + B_2\ TCN + B_3\ PIB + B_4\ TINF+B_5\ TCH_{(-1)} + U_i$$

المتغير التابع : معدل البطالة % ويرمز له بـ TCH

المتغيرات المفسرة :تتمثل في :

ER :سعر الصرف

TCN:معدل الزيادة الطبيعي لحجم السكان

PIB:الناتج المحلي الإجمالي

TINF:معدل التضخم

$Tch_{(-1)}$ معدل البطالة للسنة الماضية

وتم إدراج حد الخطأ Ui لكي ينوب عن المتغيرات يمكن أن تؤثر في معدل البطالة ولم ندخلها في النموذج

ثانيا - النموذج الثاني :النموذج اللوغارتمي (غير خطي) :

وصيغته كما يلي :

$$TCH_i=B_0\ .\ ER^{B_1}\ .\ TCN^{B_2}\ .\ PIB^{B_3}\ .\ TINF^{B_4}\ .\ TCH_{(-1)}^{B_5}\ .\ U_i$$

وبإدخال اللوغارتم على الطرفين يتم تحويلها إلى الصيغة الخطية وتكون كالتالي :

$$Log\ TCH_i = Log\ B_0 + B_1 LogER + B_2\ LogTCN + B_3\ LogPIB + B_4\ LogTINF + B_5\ logTCH_{(-1)} + U_i$$

ثالثا-النموذج الثالث :النموذج النصف اللوغارتمي :

وصيغته كما يلي :

$$e^{tch} = e^{B0} . ER^{B1} . TCN^{B2} . PIB^{B3} . TINF^{B4}\ TCH_{(-1)}{}^{B5} . Ui$$

وبادخال اللوغارتم يتم تحويلها إلى الصيغة الخطية التالية :

$$TCH = Log\ B_0 + B_1\ LogER + B_2\ LogTCN + B_3\ LogPIB + B_4\ LogTINF + B_5\ LogTCH_{(-1)} + Ui$$

المطلب الثاني :تقدير النموذج القياسي

يتم تقدير النموذج القياسي الاقتصادي باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ،والتي تعتبر من أحسن طرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص كما ذكرنا سابقا ويتم ذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS4) ،وبعد إدخال البيانات في هذا البرنامج ،تظهر نتائج تقدير النموذج الخطي من خلال الجدول التالي :

أولا-نتائج تقدير النموذج الخطي :

وهي موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم(3 - 2) :نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل البطالة خلال الفترة (1970 -2012) :

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 04/27/14 Time: 09:40
Sample(adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER	-0.049691	0.086313	-0.575700	0.568
TCN	-8.181086	3.987508	-2.051679	0.047
PIB	-1.36E-10	6.58E-11	-2.073993	0.045
TINF	0.088981	0.064415	1.381382	0.175
TCH(-1)	0.427891	0.185041	2.312404	0.026
C	39.93679	15.37279	2.597887	0.013

R-squared	0.819972	Mean dependent var	18.8059
Adjusted R-squared	0.794968	S.D. dependent var	6.49036
S.E. of regression	2.938866	Akaike info criterion	5.12548
Sum squared resid	310.9297	Schwarz criterion	5.37372
Log likelihood	-101.6353	F-statistic	32.7937
Durbin-Watson stat	1.533774	Prob(F-statistic)	0.00000

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EVIEWS4)

وفقا للجدول رقم (3- 2):كانت نتائج تقدير النموذج الخطي على النحو التالي:

$$TCH = 39,93 - 0,049\ ER - 8,1810\ TCN - 11,3641\ PIB + 0,088\ TiNF + 0,4278\ TC\ H_{(-1)}$$
$$(2,57)^{*} \quad (-0,57) \quad (-2,05) \quad (2,07) \quad (1,38) \quad (2,59)$$

$N=42 \qquad R^2=0,81 \qquad F=32,79$

$DW=1,53$

$Prop=0,00000$

حيث :

* : هي عبارة عن قيم إحصائية لـ T.

R^2 : معامل التحديد .

Prob : احتمال الخطأ .

DW : إحصائية دير بين واطسون Durbin watson.

F :إحصائية فيشر.

ثانيا -نتائج تقدير النموذج اللوغارتمي :

وهي موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (3 -3) : **نتائج تقدير النموذج اللوغارتمي لمعدل البطالة خلال الفترة (1970 -2012)**

Dependent Variable: LTCH
Method: Least Squares
Date: 05/10/14 Time: 21:45
Sample(adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LER	0.066810	0.114884	0.581542	0.5645
LTCN	-0.162071	0.507204	-0.319539	0.7512
LPIB	-0.366831	0.219494	-1.671263	0.1033
LTINF	0.032080	0.046688	0.687115	0.4964
LTCH(-1)	0.691629	0.157599	4.388532	0.0001
C	9.888922	5.708114	1.732432	0.0918

R-squared	0.767740	Mean dependent var	2.868947
Adjusted R-squared	0.735482	S.D. dependent var	0.376582
S.E. of regression	0.193681	Akaike info criterion	-0.313642
Sum squared resid	1.350448	Schwarz criterion	-0.065404
Log likelihood	12.58649	F-statistic	23.79976
Durbin-Watson stat	1.600496	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EVIEWS4)

وفقا للجدول رقم (3- 3):كانت نتائج تقدير النموذج الخطي على النحو التالي:

$$LTCH=9,88+0,066LER-0,162LTCN-0,3668LPIB+0,032LTINF+0,6916LTCH_{(-1)}$$

(1,73) (0,58) (-0,31) (-1,67) (0,687) (4,38) t satitistic

R^2 =0,7677 N=42 F=23,79

DW=1,60 Prop=0,000000

ثالثا -نتائج تقدير النموذج النصف اللوغارتمي :

وهي موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (3 - 4) : نتائج تقدير النموذج النصف اللوغارتمي لمعدل البطالة خلال الفترة (1970 -2012)

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 05/10/14 Time: 21:57
Sample(adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LER	2.129464	1.960211	1.086344	0.2845
LTCN	-0.950326	8.654211	-0.109811	0.9132
LPIB	-7.683694	3.745127	-2.051651	0.0475
LTINF	0.409651	0.796617	0.514238	0.6102
LTCH(-1)	11.37952	2.689050	4.231800	0.0002
C	171.3034	97.39517	1.758849	0.0871

R-squared	0.772362	Mean dependent var	18.80595
Adjusted R-squared	0.740745	S.D. dependent var	6.490363
S.E. of regression	3.304703	Akaike info criterion	5.360134
Sum squared resid	393.1581	Schwarz criterion	5.608372
Log likelihood	-106.5628	F-statistic	24.42912
Durbin-Watson stat	1.475867	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EVIEWS4)

وفقا للجدول رقم (3– 4):كانت نتائج تقدير النموذج الخطي على النحو التالي:

$$TCH= 171,3034 +2,1294LER-0,9503LTCN-7,6836LPIB+0,4096LINF$$
$$+11,3795LTCH_{(-1)}$$

(1,75) (1 ,96) (8,65) (3,74) (0,79) (2, 68) T- satitistic

R^2=0, 7723 N=42 F= 24,42

DW=1,47 Prop=0,000000

رابعا-المفاضلة بين النماذج :

بالاعتماد على معنوية المعاملات (T-statistic) ومعامل التحديد R^2 واختبار فيشر (F-statistic) نختار النموذج الخطي الذي له اكبر معامل التحديد R^2 بقيمة 0,8199 واختبار فيشر الذي يساوي 32,79 ما يعني أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة خطية .

المطلب الثالث :الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج المقدر

سنقوم في هذا المطلب بدراسة النموذج الخطي المختار من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية وهذا وفق المراحل التالية :

أولا :الدراسة الاقتصادية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3- 2):النقاط التالية :

- بالنسبة لمعامل معدل سعر الصرف (B_1) ،نلاحظ أن إشارته سالبة ،أي أن العلاقة عكسية بين معدل البطالة(المتغير التابع)ومعدل سعر الصرف أي المتغير المفسر ،وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات السابقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية حيث ينتج عن تغير معدل سعر الصرف بوحدة واحدة تغير معدل البطالة بـ 0,049 وحدة.

- بالنسبة لمعامل معدل الزيادة الطبيعي (B_2) ،نلاحظ أن إشارته سالبة أي أن العلاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل الزيادة الطبيعي خلال فترة الدراسة ولا تتفق هذه النتيجة مع التوقعات والتحليل السابق حيث إذا تغير معدل الزيادة الطبيعي بوحدة واحدة فان معدل البطالة سيتغير بـ 8,18 وحدة .

- بالنسبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي (B_3) ،نلاحظ أن إشارته سالبة أي إن العلاقة عكسية بين معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي ،وتتفق هذه مع التوقعات المسبقة في التحليل السابق ومع النظرية الاقتصادية ،حيث إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فان معدل البطالة سيتغير بـ 1,3641 وحدة .

- بالنسبة لمعامل معدل التضخم (B_4)، نلاحظ أن إشارته موجبة ما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (معدل البطالة) و المتغير المفسر (معدل التضخم) خلال طول فترة الدراسة ،حيث إذا تغير بوحدة واحدة فان معدل البطالة سيتغير بـ 0,088 وحدة . وهذا يتنافى مع توقعاتنا المسبقة الذكر ومع أيضا منطق النظرية الاقتصادية .

- بالنسبة لمعامل معدل البطالة للسنة الماضية B_5 ،نلاحظ أن إشارته موجبة ،أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (معدل البطالة للسنة الماضية) وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات السابقة الذكر حيث إذا تغير معدل في السنة الماضية سوف يتغير معدل البطالة للسنة الحالية بـ 0,4278 وحدة إذن معامل له معنوية اقتصادية .

ثانيا :الدراسة الإحصائية

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستيودنتT واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشرF ومعامل التحديدR^2 ،ثم يتم اختبار استقرارية معلمات النموذج المتحصل عليه .

1- اختبار معنوية المعالم :

تستخدم إحصائية ستيودنتT وثم نقوم بتقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي :

فرضية العدم :حيث i =1 ,2, ...5 $H_0 : \widehat{Bi} = 0$

الفرضية البديلة : $H_1 : \widehat{Bi} \neq 0$

نقوم بتوضيح نتائج اختبار ستيود نتT للنموذج الخطي من خلال الجدول الأتي الذي نوضح من خلاله القيمة المحسوبة T_{caL} المعلمة المقدرة والقيم المجدولةT_{tab} وأدنى مستوى المعنويةprob وذلك عند مستوى معنوية 10%

يتم استخراج القيمة المجدولة T_{tab} من جدول ستيودنت عند مستوى معنوية 10% وبدرجة حرية (n-k) وتساوي 42-5=37

وفقا للجدول رقم (3– 2):كانت نتائج تقدير النموذج الخطي على النحو التالي:

المعاملات	القيم المحسوبةT_{caL}	القيم المجدولةT_{tab}	ادنى مستوى معنويةprob
B_0	2,5978	1,687	0,0135
B_1	0,5757	1,687	0,5684
B_2	2,0516	1,687	0,0475
B_3	2,0739	1,687	0,0453
B_4	1,38 13	1,687	0,1757
B_5	2,3124	1,687	0,0266

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي :

-بالنسبة لمعامل المتغير الثابتB_0: نلاحظ أن القيمة المحسوبةT_{caL} اكبر من القيمة المجدولة T_{tab} ($T_{tab} < T_{caL}$)وبهذا سنرفض فرضية العدمH_0 ونقبل الفرضيةH_1 أي أنB_0 معنوي وان وأدنى مستوى معنوية Prob تساوي 0,0135 ما يدل على انه يمكن قبول الثابت في النموذج بخطأ قدره 0,13 % عند مستوى معنوية 10% .

-بالنسبة لمعامل معدل سعر الصرفB_1 :نلاحظ أن القيمة المحسوبةT_{caL} اصغر من القيمة المجدولةT_{tab} ($T_{tab} > T_{caL}$) وأيضا أدنى مستوى معنوية لـB_1 يساوي$Prob=0,5684$ اكبر من 10% وعليه نقبل فرضية

العدمH_0 أي أن B_1 ليس معنوي ومنه يمكن القول أن معامل معدل سعر الصرف ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 10% في تفسير معدل البطالة خلال فترة الدراسة وبالتالي فان المتغير المستقل (معدل سعر الصرف) ليس له تأثير على المتغير التابع (معدل البطالة) .

- بالنسبة لمعامل معدل الزيادة الطبيعية B_2 : نلاحظ أن القيمة المحسوبةT_{caL} اكبر من القيمة المجدولةT_{tab} ($T_{tab} < T_{caL}$) ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ B_2 يساوي$Prob=0,0475$ اقل من 10% وبهذا سنرفض فرضية العدمH_0 ونقبل الفرضية البديلةH_1 أي أنB_2 معنوي ومنه يمكن القول أن معدل الزيادة الطبيعية له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 10% ، فان المتغير المستقل (معدل الزيادة الطبيعية) ليس له تأثير على المتغير التاب (معدل البطالة)

- بالنسبة لمعامل حجم الناتج المحلي الإجمالي B_3 : نلاحظ أن القيمة المحسوبةT_{caL} اكبر من القيمة المجدولة T_{tab} ($T_{tab}<T_{caL}$) ولدينا أدنى مستوى معنوية لـB_3 يساوي $Prob=0,0453$ اقل من 10% وبهذا سنرفض فرضية العدمH_0 ونقبل الفرضية البديلةH_1 أي أن B_3 معنوي ومنه يمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 10% ، فان المتغير المستقل (الناتج المحلي الإجمالي) له تأثير على المتغير التابع (معدل البطالة) .

- بالنسبة لمعامل معدل التضخم B_4 : نلاحظ أن القيمة المحسوبةT_{caL} اقل من القيمة المجدولة T_{tab} ($T_{tab} <T_{caL}$) ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ B_4 يساوي $Prob=0,1757$ اكبر من 10% وبهذا نقبل فرضية العدمH_0 ونرفض الفرضية البديلةH_1 أي أن B_4ليس معنوي ومنه يمكن القول أن معدل التضخم ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 10% ،في تفسير معدل البطالة خلال فترة الدراسة ،وبالتالي فان المتغير المستقل (معدل التضخم) ليس له تأثير على المتغير التابع (معدل البطالة) .

- بالنسبة لمعامل معدل البطالة للسنة الماضية B_5 : نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{caL} اكبر من القيمة المجدولة T_{tab} ($T_{caL} < T_{tab}$) ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ B_5 يساوى$Prob=00266$اقل من 10% وبهذا نرفض فرضية العدمH_0 ونقبل الفرضية البديلةH_1 أي أن B_4 معنوي ومنه يمكن القول أن معدل البطالة للسنة الماضية لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 10% ،في تفسير معدل البطالة خلال فترة الدراسة ،وبالتالي فان المتغير المستقل (معدل البطالة للسنة الماضية) لها تأثير على المتغير التابع (معدل البطالة) .

2 - اختبار المعنوية الكلية للنموذج

نستعمل معامل التحديدR^2 واختبار فيشرF لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقا من الجدول رقم (2-3)

-معامل التحديدR^2 :أن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ $R^2= 0,8199$ ويلاحظ أنها قريبة من الواحد ،أي أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 81,99% من التغيرات التي تحدث في معدل البطالة ،مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة أما الباقي من النسبة أي 18,01 % تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في النموذج وهي مدرجة ضمن حد الخطأ Ui .

-**اختبار فيشر F** :يهدف هذا الاختبار إلى دراسة معنوية الانحدار ككل وذلك بفرض الفرضيتين التالية :

فرضية العدم :تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع $H_0 = \widehat{Bi} = 0$

الفرضية البديلة :تنص على وجود على الأقل معامل من بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم أي $H_1 = \widehat{Bi} \neq 0$

أو ذلك بمقارنة القيمة المحسوبة F_{caL} التي تساوي 32,79 مع القيمة المجدولة F_{tab} المستخرجة من جدول فيشر عادة ما يأخذ مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ ودرجة حرية V2=n-m-1 بالنسبة للمقام و m= V1 للبسط .

m :عدد المتغيرات المستقلة

n:عدد المشاهدات V2=5 V1 =36

$$F_{n-5-1}^{m} = F_{36}^{5} = 2,45$$

نلاحظ أن القيمة المحسوبة F_{caL} أكبر من المجدولة F_{tab} وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها انه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغيرات المفسرة إذن النموذج ككل له معنوية إحصائية .

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدر نلاحظ أن كل من معدل الزيادة الطبيعية والناتج المحلي الإجمالي و معدل البطالة للسنة الماضية له معنوية اقتصادية وإحصائية بينما كل من التضخم وسعر الصرف ليس لها معنوية من هذه النتيجة نقوم بحذف المتغيرة الغير المعنوية (غير مهمة) في النموذج وتمثلت في :ER (سعر الصرف) .

-تقدير النموذج بعد إزالة متغير سعر الصرف ER:

تتوضح نتائج تقدير النموذج بعد إزالة متغير سعر الصرف في النموذج التالي :

جدول رقم (3 - 5) :نتائج تقدير النموذج الخطي بعد إزالةER :

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 04/29/14 Time: 12:51
Sample(adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCN	-6.386465	2.463947	-2.591965	0.0136
PIB	-1.55E-10	5.70E-11	-2.716190	0.0100
TINF	0.101834	0.059874	1.700821	0.0974
TCH(-1)	0.439663	0.182239	2.412566	0.0209
C	35.07574	12.72967	2.755432	0.0090

R-squared	0.818314	Mean dependent var	18.80595
Adjusted R-squared	0.798673	S.D. dependent var	6.490363
S.E. of regression	2.912194	Akaike info criterion	5.087034
Sum squared resid	313.7922	Schwarz criterion	5.293899
Log likelihood	-101.8277	F-statistic	41.66214
Durbin-Watson stat	1.530221	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EVIEWS4)

وفقا للجدول رقم (3– 5):كانت نتائج تقدير النموذج الخطي على النحو التالي:

$$TCHi=35,0757-6,3864TCN-1,55PIB+0,1018TINF+0,4396TCH_{(-1)}$$
$$(-2,5919)\quad (-2,7161)\quad (2,4125)\quad (1,7080)\quad (2,7554)\quad \text{T-statistic}$$
$$R^2=0,883 \qquad N=42 \qquad F=41,662$$
$$DW=1,53 \qquad \text{Prob(F-statistic)}=0,00000$$

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3 - 5)أن معاملات النموذج لها معنوية اقتصادية وهذا من خلال إشارة المقدرات ،حيث يرتبط كل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الزيادة الطبيعية عكسيا مع معدل البطالة بينما يرتبط كل من معدل التضخم ومعدل البطالة للسنة الماضية طرديا مع معدل البطالة وهذا يتفق مع توقعاتنا السابقة ،ويلاحظ أن المعلمات لها معنوية إحصائية من خلال إحصائية ستيودنت لكل مقدر حيث أن القيمة المجدولةT_{tab}أقل من المحسوبةT_{caL} عند مستوى معنوية 10% بحيث $T_{tab}=1,686$ إذن سنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة .

كما نلاحظ من إحصائية فيشر أن القيمة المحسوبةF_{caL} التي تساوي 41,6621 اكبر من القيمة المجدولة:

$$F_{n-m-1}^{m} = F_{37}^{4} = 2,64$$

وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة الذي يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغيرات المفسرة ،إذن النموذج ككل له معنوية .

نلاحظ أن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ $R^2=0,8183$ وهي قريبة من الواحد أي أن هذه المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 81,83% من التغيرات التي تحدث في معدل البطالة ،وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين معدل البطالة المتغيرات المفسرة .

نقوم بالتعبير عن هذه العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة بالصيغ الأخرى للمفاضلة بين النماذج والتأكد ما ا ذا كان النموذج الخطي هو الأنسب .

ثالثا :الدراسة القياسية :

بعد تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية و الإحصائية ،سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى استجابته وتطابقه مع الفرضيات الخاصة بالنموذج ،والأمر يتعلق هنا بمعالجة المشاكل الاقتصادية منها مشكل الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين الأخطاء و أيضا مشكل التعدد الخطي وجل هذه المشاكل ناتجة عن اختلال إحدى فرضيات طريقة المربعات الصغرى OLS .

1 – اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء :

للكشف عن وجود ارتباط ذاتي من عدمه يتم استخدام اختبار داربين واتسونTast de Durbin Watson يعتمد هذا الاختبار على بواقي الانحدار المقدر ويفترض الاختبار وجود فرضيتين أساسيتين هما :

1– فرضية العدم : التي تنص إلى انعدام الارتباط $H_0 : \rho=0$

2– الفرضية البديلة : التي تنص على وجود ارتباط ذاتي $H_1 : \rho \neq 0$

نقوم بالمقارنة بين القيمة المحسوبة DW` التي تساوي 1,530 وتستخرج قيمة DW المجدولة مع الأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات n=42 وعدد المتغيرات المستقلة K=4 فنتحصل على كل من القيمة الدنيا dL=1,285 والقيمة العليا dU=1,721 وتتحدد هذه القيمتين في مجال من الصفر(0) إلى القيمة 4 كما هو موضح شكل التالي :

شكل رقم (3 - 4) : مناطق القبول و الرفض لداربين واتسون

0 dU=1,721 dL=1,285 2 4-du=2,279 4-dL=2,715 4

$\rho>0$		$\rho=0$	$\rho=0$		$\rho<0$
ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على القيم المجدولة .

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن قيمة DW` المحسوبة تقع ضمن منطقة dL و dU وهي منطقة غير محددة ومنه نستنتج أن اختبار DW غير صالح للكشف عن وجود الارتباط الذاتي وهذا راجع لكون أن اختبار DW لا يمكن تطبيقه في حالة وجود متغير تابع كمتغير متأخر وفي هذا النموذج استخدمنا معدل البطالة للسنة الماضية كمتغيرة مفسرة $TCH_{(-1)}$.

2 - اختبار وجود التعدد الخطي :

للكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي من عدمها يتم استخدام اختبار Frisch حيث يشير الاختبار إلى أن خطورة التعدد الخطي تعتمد على درجة الارتباط بين x_1 وx_2 فضلا على معامل التحديد R^2 حيث يقوم هذا الاختبار على إجراء انحدار بين كل متغيرتين من بين المتغيرات المستقلة على حدى .

من خلال إجراءنا لدراسة العلاقة بين المتغيرات المفسرة للنموذج المتحصل عليه (TCN PIB TINF $TCH_{(-1)}$) تبين لنا أن جميع العلاقات بين المتغيرات المفسرة ذات درجة ارتباط ضعيفة و منه نستنتج أنه لا توجد مشكلة التعدد الخطي .

3-اختبار عدم تجانس التباين :

سنعتمد في هذا الاختبار للكشف عن وجود عدم التجانس التباين على اختبار وايت Test de White ويعتمد هذا الاختبار على تقدير انحدار مساعد بين e_i^2 من ناحية و المتغيرات المفسرة من ناحية أخرى أي تقدير

$$e_i^2 = B_0 + B_1 X_{1t} + B_2 X_{2t} + B_3 X_{3t} + B_4 X_{4t} + B_1' X_{1t}^2 + B_2' X_{2t}^2 + B_3' X_{3t}^2 + B_{4t}' X_{4t}^2$$

نقوم باختبار فرضية العدم : $U_0 = B_0 = B_1 = \cdots\cdots B_k = B_1' = B_2' \cdots\cdots = B_n'$

من خلال استعمال هذا الاختبار نحصل على التقدير التالي :

جدول رقم (3 - 6) :نتائج اختبار White .

White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	0.288538	Probability	0.964998
Obs*R-squared	2.745780	Probability	0.949285

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/30/14 Time: 18:30
Sample: 1971 2012
Included observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-45.04193	124.3762	-0.362143	0.7196
TCN	9.869043	77.16153	0.127901	0.8990
TCN^2	-0.966095	15.81146	-0.061101	0.9516
PIB	4.36E-10	9.59E-10	0.454537	0.6524
PIB^2	-2.61E-21	6.31E-21	-0.413150	0.6822
TINF	0.876937	1.973981	0.444248	0.6598
TINF^2	-0.035599	0.058182	-0.611860	0.5448
TCH(-1)	1.731898	4.152609	0.417063	0.6793
TCH(-1)^2	-0.041214	0.115433	-0.357036	0.7233

R-squared	0.065376	Mean dependent var	7.471244
Adjusted R-squared	-0.161200	S.D. dependent var	17.93360
S.E. of regression	19.32507	Akaike info criterion	8.948093
Sum squared resid	12324.12	Schwarz criterion	9.320450
Log likelihood	-178.9099	F-statistic	0.288538
Durbin-Watson stat	2.209760	Prob(F-statistic)	0.964998

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS4)

من خلال الجدول رقم(3 - 8) نستخرج القيمة الإحصائيةWH عند مستوى معنوية 10% ودرجة حريةK=8 فنتحصل على . $\chi^2_{8\ .0.10}$ =13,362 ثم نقارنها مع WH التي تساوي 2,7457 ومنه

WH < $\chi^2_{8\ .0.10}$نقبل فرضية العدم أي عدم وجود مشكلة التجانس تباينات الأخطاء .

أما بالنسبة لمشكلة التعدد الخطي فقد تم حلها من قبل .

المبحث الثالث :استخدام النموذج في التنبؤ وتحليل نتائج التقدير

سيتم استخدام النموذج في عملية التنبؤ وهذا بعد الانتهاء من مراحل بناء النموذج حيث تعتبر هذه المرحلة الأخيرة هي هدف لبناء النموذج .

المطلب الأول :اختبار المقدرة التنبؤية للنموذج

نستخدم في هذا الاختبار معامل عدم التساوي لثايل وبالاعتماد على برنامج (EVIEWS4) نتحصل على الجدول التالي :

جدول رقم (3 - 7) :نتائج اختبار معامل ثايل :

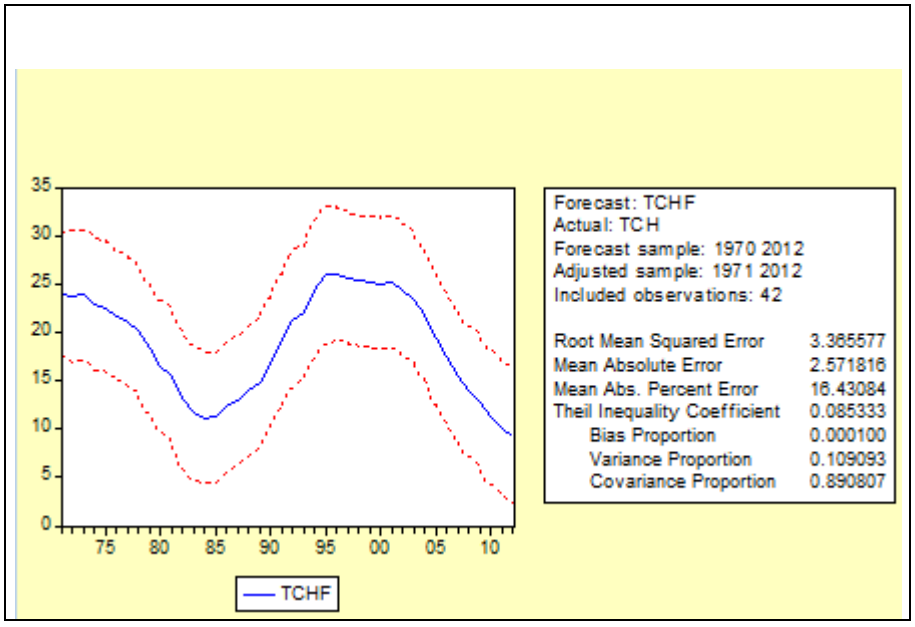

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS4)

من خلال معامل ثايل الذي يقترب من الصفر (0) الذي كانت قيمته Ut=0,085333 ، هذا يدل على أن النموذج له مقدرة تنبؤية جيدة.

ولدينا طريقة أخرى هي استخدام معنوية الفرق بين القيم الحقيقية والمتنبأ بها .

لدينا : $T_{tab}=1,688$ و $T_{caL}=10,274$ أن $T_{tab}<T_{caL}$

هذا يدل على عدم وجود فورقات جوهرية بين القيم الفعلية والقيم المقدرة أي النموذج ذو قدرة تنبؤية جيدة

دراسة مدى استقرارية النموذج :

من اجل معرفة النموذج الخطي المختار إذا ماكان صالح للتنبؤ أم لا يجب التأكد من مدى استقرار يته على طول فترة الدراسة (1970 – 2012) وهذا باستعمال اختبار Chow للكشف عن نقطة الانعطاف وهي نقطة زمنية حدثت فيها تغيرات إما اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية .

وفي الجزائر نفترض وجود نقطتي انعطاف للنموذج الخطي المختار هذا بسبب الأوضاع التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري وعليه تمثلت النقطة الأولى 1996 وهذه السنة تزامنت مع الاصبلاحات الاقتصادية ، أما السنة الثانية (النقطة الثانية) سنة 2000 حدثت فيها ارتفاع في أسعار النفط ونتج عن ذلك تحسن مداخيل الدولة على اثر ذلك قامت ببرامج تنموية ساهمت في تحسن وضع الاقتصاد الجزائري .

حيث يتم هذا الاختبار بمقارنة قيمة F المحسوبة من هذا الاختبار مع قيمة F المجدولة لهذا الاختبار بدرجة حرية n-2k عند مستوى معنوية 5% وفقا للصيغة التالية :

$$F^{k}_{n-2k} = F^{4}_{42-2(4)} = F^{4}_{34} = 2{,}69$$

- بالنسبة لسنة 1996 :

من خلال مخرجات البرنامج الاحصائي (EVIEWS4) نجد الجدول التالي :

جدول رقم (3 - 8) :اختبار نقطة الانعطاف لسنة 1996

Chow Breakpoint Test: 1996			
F-statistic	3.271226	Probability	0.016940
Log likelihood ratio	17.34000	Probability	0.003898

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EVIEWS4)

حسب النتائج نلاحظ أن قيمة F_{caL} المحسوبة التي تساوي 3,27 اكبر من المجدولة F_{tab} والتي تساوي 2,69 إذن سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج غير مستقر إلى غاية سنة 1996 وبالتالي نستنتج أن هذه السنة تعتبر نقطة انعطاف .

- **بالنسبة لسنة 2000 :**

من خلال مخرجات البرنامج الاحصائي(EVIEWS4) نجد الجدول التالي :

جدول رقم (3 - 9) :اختبار نقطة الانعطاف لسنة 2000 .

Chow Breakpoint Test: 2000			
F-statistic	1.954876	Probability	0.112565
Log likelihood ratio	11.19499	Probability	0.047648

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EVIEWS)

حسب النتائج نلاحظ أن قيمة F_{caL} المحسوبة التي تساوي 1,95 اقل من المجدولة F_{tab} والتي تساوي 2,69 إذن نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي أن النموذج مستقر إلى غاية سنة 2012 وبالتالي نستنتج أن هذه السنة لاتعتبر نقطة انعطاف .

المطلب الثاني :استخدام النموذج في التنبؤ

بعد تعرفنا على مقدرة النموذج على التنبؤ نقوم بتعويض قيم المتغيرات المفسرة لنحصل على القيم المقدرة لمعدلات البطالة خلال الفترة (2005-2012) وهي موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (3 - 10):القيم المقدرة لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2012 .

obs	Actual	Fitted	Residual	Residual Plot
2005	15.3000	14.9680	0.33201	
2006	12.3000	13.4966	-1.19657	
2007	13.8000	12.8509	0.94909	
2008	11.3000	10.6717	0.62830	
2009	10.2000	10.7882	-0.58825	
2010	10.0000	10.1020	-0.10200	
2011	10.0000	9.92019	0.07981	
2012	11.0000	11.1024	-0.10240	

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS4)

يمكن مقارنة القيم الفعلية لمعدلات البطالة مع القيم المقدرة لها بواسطة النموذج من خلال المنحنى التالي :

شكل رقم(3 - 5) :مقارنة منحنى القيم الفعلية و القيم المقدرة لمعدلات البطالة 2005 – 2012

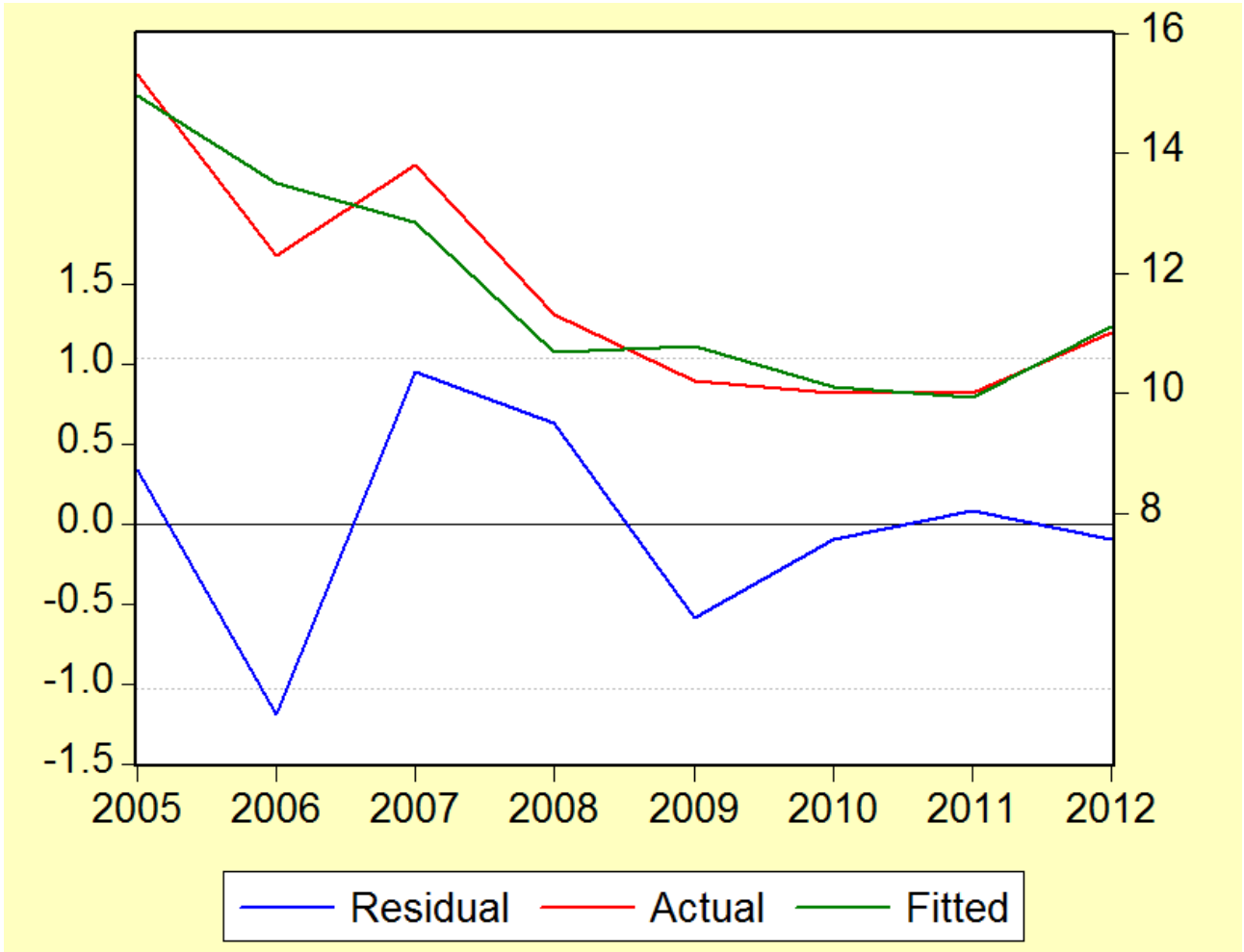

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS4)

نلاحظ من خلال الجدول وأيضا المنحنى أن قيم باستعمال النموذج السابق ليست ببعيدة عن القيم الفعلية إلا في سنة 2006 .

للتنبؤ بقيم معدلات البطالة لسنوات 2014 و2015 علينا أولا معرفة قيم متغيرات المفسرة , حيث سنفترض أن قيم المتغيرات المستقلة هي نفسها في السنوات الماضية بمعنى نستعمل قيم سنة 2011 و2012 حيث سنفترض أن قيمها في السنوات القادمة تبقى نفسها فنعوض قيم سنة 2011 و2012 للتنبؤ بقيم معدل البطالة في السنتين 2014 و2015 على التوالي حيث سنقوم بتعويض هذه القيم في النموذج لنحصل على معدلات البطالة خلال السنتين وهي مبينة في الجدول التالي :

جدول رقم :(3 - 11) نتائج التنبؤ بمعدلات البطالة

السنوات	2014	2015
معدلات البطالة المتنبأ بها	9,46	9,20

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EXCELL)

نلاحظ من خلال القيم المتنبأ بها أن معدلات البطالة هي في انخفاض .

المطلب الثالث:تحليل النتائج المتوصل إليها

تمكنا من تقدير أفضل نموذج قياسي لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 -2012 انطلاقا من المعطيات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات المفسرة للمتغير التابع وقد تحصلنا على المعادلة الانحدارية الخطية التالية :

$$TCH_i=35,07-1,54PIB+0,10TINF-6,38TCN+0,43TCH_{(-1)}$$

تتمثل النتائج المتوصل إليها فيما يلي :

-إن أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات البطالة في هذا النموذج وخلال فترة الدراسة هي معدل الزيادة الطبيعية للسكان بمعامل 6,386465 بمعنى أن أي زيادة في هذا المتغير بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة بنسبة 6,386465 % وهذه تتنافى مع توقعاتنا السابقة ،أما الناتج المحلي الإجمالي فجاء بمعامل 1,547893 بمعنى أن أي زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة بـ 1,547893 % وأيضا بالنسبة لمتغير معدل البطالة التضخم بمعامل 0,101834 مفاده أن أي زيادة فيه بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بـ 0,101834 % وهذا أيضا يتنافى مع التوقعات التي قمنا بها سابقا . أما بالنسبة لمعدل البطالة للسنة الماضية فجاءت بمعامل 0,43663 حيث تؤدي زيادة هذا المتغير بوحدة واحدة إلى معدل البطالة للسنة الحالية بنسبة 0,439663 %

-تبين من خلال دراسة النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية أن معدل سعر الصرف ER ليس له علاقة بمعدل البطالة ولا يؤثر فيه .

-جاءت علاقة معدل الزيادة الطبيعية ومعدل التضخم من خلال النموذج السابق متنافية مع النظرية الاقتصادية.

-تبين من خلال دراسة استقرارية النموذج السابق أنه خلال الفترة 1970 -2012 أن النموذج غير مستقر إذ وجدنا سنة 1996 كنقطة انعطاف وهذا راجع لقيام الحكومة بإصلاحات اقتصادية هيكلية كانت لها أثار واضحة على مستوى البطالة حيث كانت بمعدل 25,9 %وبعد ذلك ارتفعت بشكل واضح في السنوات الثلاثة القادمة وبلغت على التوالي 26,41% ثم 28,02% ثم 29,29 % أما في سنة 2000 بدأ الأوضاع تتحسن وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول

-بخصوص نتائج التنبؤ بمعدلات البطالة لسنتين 2014 و2015 من خلال استعمال النموذج القياسي المتحصل عليه ستقدر قيمته بـ 9,49 % في 2014 و9,20 لسنة 2015 ,و الجدير بالذكر أن هذه القيم ليست نهائية أو بمعنى أخر أنها غير مؤكدة و هذا راجع لكون معامل التحديد في هذا النموذج يقدر بـ 0,8183 ما يعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 81,83 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل البطالة) أما الباقي 18,17 % فتدخل ضمن حد الخطأ وهي عبارة عن متغيرات أخرى لم ندخلها في النموذج .

خلاصة:

قمنا في هذا الفصل بدراسة قياسية لمعرفة اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر و ذلك بإتباع منهجية الاقتصاد القياسي ,الذي تحدثنا عنه في المبحث الأول،حيث حددنا المتغيرات المفسرة التالية:سعر الصرف،معدل الزيادة الطبيعية لحجم السكان،الناتج المحلي الإجمالي،معدل التضخم،معدل البطالة للسنة الماضية وتم جمع بيانات الخاصة بها التي استعملناها في هذا النموذج ثم تمت صياغة النموذج بصيغ مختلفة حيث استخدمنا معايير إحصائية للمفاضلة بينها حيث اخترنا الصيغة الأفضل التي تمثلت في الخطية, ثم تمت معالجته باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية حيث توصلنا إلى أن متغير سعر الصرف لا يؤثر على معدل البطالة فقمنا بحذفه من النموذج و أيضا اختباره من الناحية القياسية فوجدنا أن هذا النموذج لا يعاني من مشاكل الانحدار الذاتي ،أما المرحلة الأخيرة فتجسدت في التنبؤ بالقيم المستقبلية للظاهرة المدروسة لسنة 2014و2015 ليتم في الأخير تقديم تحليل للنتائج المتوصل إليها.

خاتمة عامة

إن البطالة ظاهرة اقتصادية واجتماعية لها أهمية كبيرة لما لها من انعكاسات مباشرة عليها ،حيث تتجسد هذه الأهمية على الصعيد الوطني و أيضا الدولي ،و أنها أخذت حيز كبير من اهتمام الاقتصاديين من خلال محاولة معالجتها بأفكار مختلفة ،من هذا المنطلق جاء البحث بهدف دراسة هذه المشكلة في بلادنا و محاولة معرفة و قياس الظواهر المؤثرة على معدل البطالة ،حيث أن العوامل الاقتصادية و السياسية نجمت عنها ظاهرة البطالة بمعدلات ونسب عالية ، ولغرض الإحاطة بالموضوع قمنا في الفصل الأول باستعراض الإطار العام للبطالة بدء بإعطاء تعريف لها يشمل (معناها قياسها)بعد ذلك حاولنا حصر أهم أنواعها و أسبابها التي يمكن أن تتسبب في إحداث هذه الظاهرة ،و في المبحث الثالث قمنا بتحليل النظريات المفسرة لهذه الظاهرة و في الأخير تطرقنا إلى الآثار التي يمكن أن تخلفها على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي و النفسي و السياسي و كذلك طرحنا أساليب معالجتها .

أما الفصل الثاني قمنا بدراسة تحليلية لظاهرة البطالة في بلادنا الجزائر من خلال دراسة هيكلها وخصائصها ،حيث أن الحياة الاقتصادية بالجزائر تعرضت لكثير من التغيرات الاقتصادية التي أثرت سلبا على عدد العمال المشتغلين و بالتالي على مشكلة البطالة حيث باتت هذه المشكلة تهدد الاستقرار الاقتصادي ، بسبب هذا الوضع سعت الحكومة إلى محاولة السيطرة عليها من خلال إنشاء مختلف البرامج و الأجهزة للتخفيف من حدة البطالة و تطرقنا أيضا لتطور معدلات البطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة و أثرها على مستوي التشغيل و البطالة .

أما في الفصل الثالث و الأخير فهو صورة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر من خلال محاولة بناء نموذج لقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة خلال فترة الدراسة مستخدمين الأدوات و الأساليب الإحصائية والرياضية للإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذا البحث و التوقع بالمستويات المستقبلية للظاهرة المدروسة .

يمكن حصر أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية :

1 - من خلال اطلاعنا للإطار العام لظاهرة البطالة تبين لنا أنها تنقسم إلى عدة أنواع مختلفة كل نوع ينفرد بتسميته وخصائصه الخاصة به ، حيث لدينا التقسيم التقليدي للبطالة و الذي يتضمن ثلاثة أنواع رئيسية هي البطالة الاحتكاكية و الدورية و البطالة الهيكلية هناك أيضا تصنيفات أخرى لا تقل أهمية عن السابقة تمثلت في البطالة الموسمية و المقنعة والاختيارية .

2- تبين لنا من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة أن هناك إختلاف بين وجهات نظر الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم سواء النظرية الكينزية أيضا النظريات الحديثة حيث يتمثل الجدل الكبير بخصوص ما يسمى بالبطالة الكلاسيكية (بطالة إرادية) و البطالة الكينزية (غير إرادية) حدث هذا الاختلاف كون هذه النظريات جاءت في فترات زمنية و ظروف مختلفة .

3- من أبرز خصائص البطالة في الجزائر انتشارها لدى الشباب و ارتفاع العرض من العمالة بسب زيادة معدل النمو السكاني و القوة العاملة النشطة.

4 -قامت الجزائر ببعض الإصلاحات الاقتصادية و ذلك لعلاج جميع الاختلالات التي يعاني منها الاقتصادية الوطني في جميع النواحي ،و كان لها أثار جانبية من بينها تفاقم مشكلة البطالة .

5 - قامت السلطات العمومية بمجهودات كبيرة من خلال إنشاء مجموعة أجهزة و آليات لمكافحة البطالة و هي بدورها ساهمت بشكل ما من الأشكال في خفض معدلات البطالة و الجدير بالذكر أن هذه الحلول التي قدمتها في كثير من الأحيان كانت مؤقت

6 -من خلال الدراسة القياسية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2012

توصلنا إلى ما يلي:

-تتأثر معدلات البطالة في الجزائر في النموذج المتوصل إليه بكل من معدل الزيادة الطبيعية لحجم السكان و بمعدل البطالة للسنة الماضية تتأثر أيضا بالناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم.

-بالنسبة لمتغير سعر الصرف و بالاعتماد على نتائج تقدير نموذجنا القياسي وخلال فترة الدراسة فهو ليس له علاقة بمعدل البطالة ولا يؤثر عليه .

-توصيات:

من خلال بحثنا هذا ارتأينا أن نقوم بتقديم بعض الاقتراحات التي في رأينا أنها مناسبة لإثراء و معالجة هذا الموضوع أي ظاهرة البطالة :

1-العمل على استمرار تطبيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية أي تكون ذات طابع استمراري و متواصل لتمكن من تخفيف من حدة البطالة و العمل أيضا على تنسيق جميع المجهودات المبذولة في ذالك .

2-رفع حصة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني لتمكينه من توفير فرص العمل و هذا لما له من امكانيات قدرة على ذلك ، و أيضا السماح للاستثمار الأجنبي في مساهمة في هذا شأن .

3-التركيز على القطاعات و الأنشطة الواسعة التي تستخدم يد عاملة كثيفة لتخفيف عدد البطالين على المستوى الوطني و رفع حجم العمالة .

4-القيام بإنشاء مؤسسات استثمارية لترقية الاقتصاد الوطني و هذا من أجل حل المشاكل التي يعاني منها من أبرزها ظاهرة البطالة.

5-الاستفادة بالقدر المستطاع من تجارب الدول المتقدمة التي لها خبرة بخصوص هذا الموضوع .

6-تطوير نظام معلومات إحصائية من أجل الحصول على إحصائيات دقيقة .

آفاق البحث :

-دراسة البطالة و علاقتها بمتغيرات عديدة لمعرفة أهم هذه المتغيرات التي تأثر عليها بشكل كبير من أجل التحكم في هذه الأخرةو التي بدورها تؤثر على وضعية البطالة .

-دراسة العلاقة بين البطالة و التضخم بشكل تحليلي دقيق لمعرفة حقيقتها في الجزائر .

-قياس أنواع البطالة في الجزائر.

قائمة المراجع

أ – المراجع باللغة العربية :

I. الكتب :

1. أسامة بشير الدباغ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، الأردن، 2003 .

2. إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004 .

3. أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002 .

4. تومي صالح، مدخل للنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999 .

5. ج.د.ن ورسك، نقله إلى العربية محمد عزيز ومحمد سالم، كعيبة البطالة مشكلة سياسية اقتصادية، جامعة قان يونس بنغازي، 1997.

6. جمال أحمد عيسى السراحنة مشكلة البطالة وعلاجها، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2000 .

7. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2006 .

8. حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2005 .

9. حسين عجلان حسين، اقتصاديات العمل، مكتبة الجامعة، الأردن، 2008 .

10. حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 .

11. خالد الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط8، عمان، 2006

12. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، بدون سنة نشر .

13. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل الأخطر لمشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، ط1، الكويت، 1998 .

14. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، مفاهيم النظريات الأساسية، الكويت، 1994.

15. صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط2، 1999 .

16. صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية المشكلة لأثر الحل، دار الفكر العربية، مصر، 2003 .

17. عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ،الواقع والأفاق ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر 2011 .

18.عبد الرحمان يسري أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية الجزئية، مصر، 2004 .

19.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة، الإسكندرية، 2005 .

20.عبد المجيد القدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .

21.عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائرية، 1999 .

22.عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1981 .

23.علي حسين، عفاف عبد الجبار، مقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2004 .

24.علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر البرنامج الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعة، مصر، 2003 .

25.عمر صخري، تحليل الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2005 .

26.عوض منصور عزام صبري، مبادئ الإحصاء، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2000 .

27.كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسين الطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي، النظرية والتحليل، دار صنعاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011 .

28.لعلاوي لعلاوي، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

29.مجيد علي، التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004

30.محفوظ بن عصمان، مدخل قياسي للاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003

31.محمد شريف إلمان ،التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2003 .

32.محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة أساليب مواجهتها لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات: العولمة تحديات الإصلاح الاقتصادي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر ،بدون سنة نشر .

33.محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 .

34.مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، إقتصاديات العمل ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان الاردن ،2007 .

35.مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية ،دار الجامعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

36.مصطفى سليمان وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000 .

37.مكي علي، الاقتصاد القياسي: دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 .

38. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج تعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 .

39. نصيب رحيم، الإحصاء التطبيقي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 .

40. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة، الجزائر، 1996 .

41. هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991 .

42. وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006

43. وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006

II. الرسائل العلمية :

1. بلعباس رابح، مكانة دور الوكالة الوطنية لتشغيل في تسير سوق الشغل الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2005 .

2. بن فايزة نوال، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-2005)، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009 .

3. بن يخلف فايزة، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على المؤسسات العمومية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003.

4. جيلالي شرفي، دراسة قياسية لمحددات مدة البطالة عند خريجي الجامعات مع الكشف عن خاصية عدم التجانس عند المشاهد (دفعات 1990 – 1991 – 1992)،

5. شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 .

6. العيشي ليلى، ظاهرة البطالة، بين خريجي الجامعات رسالة ماجستير علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000 .

7. كريم درابي، صندوق ضمان القروض في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة الجزائر، 2006 .

8. مهدي كلوي، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة، دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا، مهندس دولة وشهادات دراسات التطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003 .

III. المجلات :

1. أحمد طرايبية، القروض ودوره في مكافحة الفقر، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، العدد 16، الجزائر جويلية 2010 .

2. بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول .

3. دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية (معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث عدد 2012/10 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

4. سميرة العابد، زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، جامعة باتنة، العدد 11/ 2012 .

5. صالح تومي، مليكة يحيات، مشكلة البطالة في الجزائر، دراسة استطلاعية عن أبعادها وأسبابها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 14، 2006 .

6. عبد الكريم البشر، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف .

7. عقيلة خرباشي، سياسة التشغيل في الجزائر بين الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، العدد 16، الجزائر، جويلية 2010 .

8. محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الإجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 32، العدد2

IV. الملتقيات :

1. خبابة عبد الله، الاستراتيجيات التوفيقية بين التنمية المستدامة والبطالة، ملتقى دولي تحت عنوان: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة يومي 15-16 نوفمبر 2011 .

2. ساسي خضراوي، سليمة عبيدة، قياس البطالة حسب معايير الدولية مع الإشارة إلى مشاكل قياسها في الدول العربية، ملتقى جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.

3. ماضي بالقاسم، أمال خدا دمية، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة بعنوان: أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها، يوم 20 -09- 2011 .

4. موسى رحماني، عاشور رخلة، السياسة الاقتصادية الجزائرية بين ضغط المجتمع والتزامات الحكومة الدولية، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة 09/08 مارس 2005 .
5. ناصر مراد، فعالية دعم التشغيل في الجزائر، ملتقى وطني، واقع التشغيل في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، أيام: 25-26 جوان 2008 .

V. المداخلات :

1. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، مداخلة بعنوان البطالة في الجزائر في ظل السياسات الاقتصادية التقليدية، الدروس والحلول، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق .
2. عنتر بوتيارة، مداخلة حول: تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر، للفترة 1990-2010، جامعة مسيلة، الجزائر .
3. محمد عدنان وديع ،البطالة و تحديات التشغيل ،مداخلة في برنامج تدريبي عنوانه :تحليل إحصائيات سوق العمل، المعهد العربي للتخطيط ،مارس ،1999
4. مقدم عبيدات وميلود زير الخير، مداخلة مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي، مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، جامعة عمار ثليجي، الأغواط .

VI. التقارير :

1. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 1998 .
2. صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لنموذج لتحليل مؤشرات سوق العمل وإعداد توقعات بشأنها ، سبتمبر 2012 .
3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2004، السداسي الثاني .

VII. المؤتمرات :

مدوخ ماجدة ،وصاف عتيقة ،أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ،المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005 .

ب –المراجع باللغة الفرنسية :

- Bachier Boulahbal, Besoins sociaux à l'horizon 2025 l'Algérie de chemin décombre 2008 .

-chantal BERNARD. Jacques. CHARMES. Le marché du travail dans les économie du maghreba la veille de l'ouverture euro- méditernaremme (quelques comparaisons. Avec le peco). Colloque de tums. 28.29 janvier 1995.

-Hamel, la question de l'emploi du chômage en Algérie 1970, 1990, collection statistiques, office, national de statistique Algérie, sansdat

-Site d'internet :

- http : // www. Dz. Modern. Com/ 2013 :05/ pre- emploiyment- contracts- algeria- html

_WWW.ONS .DZ .

-WWW.angem .DZ .

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية.

السنوات / القطاعات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الفلاحة	872880	1312069	1412340	1617125	13800520	1609633	1170897	1252000	1242	1136	1034
%	14.12	21.06	21.13	20.74	17.16	18.15	13.0	13.69	13.11	11.67	10.77
الصناعة	826060	861119	804152	1060785	1058835	1263591	1027817	1141000	1194	1337	1367
%	13.37	13.82	12.03	13.60	13.16	14.26	11.96	12.48	12.61	13.73	14.24
بناء وأشغال عمومية	687357	650012	799914	967568	1212022	1257703	1523610	1575000	1718	1886	1595
%	9.99	10.44	11.97	12.41	15.07	14.18	17.73	17.22	18.14	19.37	16.62
تجارة خدمات وإدارة	3863695	3405572	3667650	4152934	4392843	4737877	4871916	5178000	5318	5377	5603
%	62.52	54.67	54.87	53.25	54.61	53.42	56.69	56.61	56.14	55.23	58.37
المجموع	6179992	6228772	6684056	7798412	8044220	8868804	8594243	9146000	9472000	9736000	9599000
%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : www.ons .dz

الملحق رقم (2): توزيع العمالة حسب فئات العمر.

السنوات / فئات العمر	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
15-19 سنة	341885	372728	341538	469538	393147	469379	385352	415000	414000	383000	304000
%	5.53	5.98	5.11	6.02	4.89	5.29	4.48	4.54	4.37	3.93	3.16
24-20 سنة	835333	810158	851363	1123794	1129925	1201696	1194515	1276000	131709	1311000	1207000
%	13.52	13.01	12.74	14.41	14.05	13.55	13.90	13.95	13.90	13.46	12.57
25-29 سنة	952547	962368	1036461	1275676	1357067	1360371	1477470	1591000	1673000	1694000	1696000
%	15.41	15.45	15.51	16.36	16.87	15.34	17.19	17.40	17.66	17.39	17.66
30-34 سنة	994678	936882	1041010	1157632	1217917	1305236	1292775	1337000	1355000	1438000	1453000
%	16.10	15.04	15.57	14.84	15.14	14.72	15.04	14.62	14.30	14.76	15.13
39-35 سنة	924616	898307	977556	1054982	1055709	1253100	1086317	1178000	1169000	1211000	1235000
%	14.96	14.42	14.63	13.53	13.12	14.13	12.64	12.88	12.34	12.43	12.86
44-40 سنة	659964	738611	807590	880621	950859	1205074	1080505	1082000	1116000	112000	1113000
%	10.68	11.86	12.08	11.29	11.82	13.59	12.57	11.83	11.78	11.54	11.59
49-45 سنة	638205	630472	651461	704841	743339	826347	804121	916000	995000	1060000	1085000
%	10.33	10.12	9.75	9.04	9.24	9.31	9.36	10.02	10.50	10.88	11.30
54-50 سنة	333607	435283	495958	562296	615927	622754	630888	662000	709000	728000	740000
%	5.40	6.99	7.42	7.21	7.66	7.02	7.34	7.24	7.48	7.47	7.70
59-55 سنة	252513	223698	243577	315166	337505	346483	389470	429000	473000	513000	519000

%	4.09	3.59	3.64	4.04	4.20	3.91	4.53	4.69	4.99	5.26	5.40
>من 60 سنة	246644	220264	237543	253866	242826	279363	252831	260000	251000	274000	247000
%	3.99	3.54	3.55	3.26	3.02	3.15	2.94	2.84	2.64	2.81	2.57

Source :www.ons .dz

ملحق رقم (3) :توزيع العمالة حسب نوع المهنة

السنوات / المهنة	2000	2004	2008	2010
المستخدمون والمشتغلون	1645867	2471805	2655000	2762000
%	26,63	31 ,7	29,03	31,7
الأجراء الدائمون	3017956	2902364	3198000	3136000
%	48,83	37,22	34,97	37,2
الأجراء غير الدائمون والمتدربون	1213054	1784614	2816000	3101000
%	19,63	22,88	30,79	22,9
مساعدو العائلات	303095	639602	477000	473000
%	4,9	8,2	5,22	8,2

9472000	9146000	7798412	6179993	المجموع
100	100	100	100	%

Source :www.ons.dz

الملحق رقم (4): توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس.

نوع المهنة	السنوات / الجنس	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حضري	ذكور	3098380	2934016	3131440	3972245	3972245	428719	4244247	6460000	5460000	5235000	5062000
	%	81.89	81.72	80.57	82.31	82.31	8.10	80.25	83.37	80.39	85.83	80.38
	إناث	685068	656350	754848	941048	853818	1002876	1044342	1289000	1167000	1126000	1235000
	%	18.11	18.28	19.42	20.69	17.69	18.96	19.75	16.63	17.60	14.16	19.61
	المجموع	3783448	3590366	3886288	4548044	4826123	5290595	5288585	7749000	6627000	6361000	6297000
	%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
ريفي	ذكور	2284528	2411207	2619591	2619591	2898103	3084221	3003120	1280000	2565000	3027000	2946000
	%	95.33	91.39	93.77	93.77	90.5	86.19	90.85	91.62	20.15	90.76	90.12
	إناث	112015	227199	178176	178176	320054	493988	3025340	139000	280000	348000	326000
	%	4.67	8.61	6.38	6.38	9.95	13.19	9.15	9.95	9.84	9.23	9.87
	المجموع	2396544	2638406	2793768	2793768	3218197	2578209	3305654	1397000	28450000	3375000	3302000
	%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
المجموع	ذكور	5382909	5345223	5751032	5751032	6870348	7371939	7247367	7740000	80250000	8262000	8038000
	%	87.10	85.82	86.04	86.04	85.41	8312	84.33	84.62	84.72	84.86	65.60
	إناث	797083	883549	933024	933024	1173872	1496864	1346872	1428000	1447000	1474000	1561000
	%	12.90	14.18	13.96	13.96	14.59	16.88	15.67	15.37	15.27	15.13	94.40
	المجموع	6179992	6228772	6684056	66840566	8044220	8868804	8594243	9168000	9472000	9736000	9599000

100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	%	

Source :www.ons.dz

الملحق رقم (5): توزيع البطالة حسب الفئات العمرية.

السنوات / فئات العمر	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
19-15 سنة	640136	393136	329136	256907	205417	166414	175245	140000	125000	116000	95000
%	25.49	16.82	15.84	15.37	14.18	13.41	12.75	11.98	11.66	10.78	8.94
24-20 سنة	761933	687958	666872	505378	481169	369982	421404	388000	342000	349000	342000
%	30.35	29.41	32.09	30.23	33.22	29.82	30.66	33.19	31.90	32.43	32.20
29-25 سنة	554975	578984	509289	462633	398779	333483	393024	348000	320000	336000	323000
%	22.1	24.75	24.51	27.68	27.53	26.88	28.59	29.77	29.85	31.22	30.41
34-30 سنة	254264	280890	245568	206447	176666	170394	187488	149000	142000	140000	134000
%	10.13	12.01		12.35	12.2	13.73	13.64	12.75	13.24	13.01	12.61
39-35 سنة	112245	155896	133532	104297	84257	91115	93151	690000	65000	58000	74000
%	4.47	6.66	6.43	6.24	5.82	7.34	6.78	5.9	6.06	5.39	6.96
44-40 سنة	70818	93287	75808	58291	43096	48942	48364	340000	32000	32000	36000
%	2.82	3.99	3.61	3.49	2.98	3.94	3.52	2.91		2.97	3.38
49-45 سنة	47976	72662	62516	41583	31613	28415	22192	19000	19000	22000	32000
%	1.91	3.11	3.01	2.49	2.18	2.29	1.61	1.63	2.98	2.04	3.01

50-54 سنة	49512	58163	40295	24577	19498	25544	24182	15000	17000	13000	14000
%	1.97	2.49	1.94	1.47	1.35	2.06	1.76	1.28	1.58	1.20	1.31
55-69 سنة	19004	18169	15954	11422	7591	6553	9613	7000	10000	10000	12000
%	0.76	0.78	0.77	0.68	0.54	0.53	0.7	0.6	0.93	0.92	1.12
المجموع	2510863	2339450	2078270	101534	1448288	1240842	1374663	1169000	1072000	1076000	1062000
%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source :www.ons .dz

الملحق رقم (6): توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس.

نوع المنطقة	السنوات / الجنس	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حضري	ذكور	1340788	1127763	995969	790727	656378	588196	653238	741000	544000	494000	489000
	%	85	77.5	81.42	79.52	78.6	75.7	74.4	73.2	68.60	65.51	65.54
	إناث	236443	327578	227150	203644	178678	189170	225071	271000	249000	260000	257000
	%	15	22.5	18.58	20.48	21.4	24.3	25.6	26.8	31.40	34.49	34.45
	المجموع	1577231	1455341	1223119	994371	835056	777366	878309	1012000	793000	754000	746000
	%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
ريفي	ذكور	884357	807147	763964	579688	542667	400093	418737	127000	208000	234000	249000
	%	94.72	91.3	89.33	85.6	88.5	86.32	84.4	80.9	74.55	72.67	78.79
	إناث	49275	76961	91187	97475	70535	63383	77588	30000	71000	88000	67000
	%	5.28	8.7	10.67	14.4	11.5	13.68	15.6	19.1	25.44	27.32	21.21
	المجموع	933632	884808	855151	677163	613232	463476	496324	157000	279000	322000	316000
	%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
المجموع	ذكور	2225145	1934910	1759933	1370415	1199075	988288	1071975	868000	752000	728000	732000
	%	88.62	82.7	84.68	81.68	82.98	72.65	78.5	74.2	70.14	67.65	69.49
	إناث	285718	404539	318337	301119	249213	252553	302659	301000	320000	348000	324000
	%	11.38	17.3	15.32	18.02	17.2	20.35	2.2	25.8	29.85	32.34	30.50
	المجموع	2510863	2339449	2078270	1671534	1448288	1240841	1374634	1869000	1072000	1076000	1062000

100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	%	

Source :www.ons .dz

ملحق رقم (7):تطور معدلات النشاط و التشغيل و البطالة خلال الفترة 1985 . 2011 .

السنــوات	معدل النشـاط	معدل التشغـيل	معدل البطـالة
1985	-	77	9,7
1986	21,10	77,10	11
1987	23,63	77,47	21,4
1988	22,54	79,94	12,5
1989	22,81	79,94	18,10
1990	23,14	79,60	19,70
1991	23,06	80,30	21,20
1992	23,39	78,80	23,80
1993	24,49	76,20	23,2
1994	24,78	76,85	24,4
1995	26,95	75,64	28,10
1996	27,34	71,90	25,9
1997	26,59	72,01	26,41
1998	27,64	73,59	28,02
1999	28,64	71,98	29,29
2000	28,57	71,1	28,89
2001	27,74	72,70	27,30
2002	29,67	74,06	25,70
2003	27,51	76,30	23,70
2004	29,26	82,3	17,70
2005	28,84	84,7	15,3
2006	30,19	87,7	12,30
2007	29,23	86,20	13,80
2008	29,68	88,7	11,3
2009	29,89	89,8	10,2
2010	30,05	90	10
2011	29,03	90	10

Source :www.ons. dz

ملحق رقم (8):تطور معدل الزيادة الطبيعية خلال الفترة 1970- 2011 .

السنـوات	معدل الزيادة الطبيعية
1970	3,37
1971	3,14
1972	3,2
1973	3,14
1974	3,14
1975	3,05
1976	2,98
1977	3,17
1978	3,29
1979	3,1 3
1980	3,21
1981	3,16
1982	3,15
1983	3,16
1984	3,16
1985	3,11
1986	2,74
1987	2,76
1988	2,73
1989	2,5
1990	2,49
1991	2,41
1992	2,43
1993	2,26
1994	2,17

1,89	1995
1,69	1996
1,64	1997
1,57	1998
1,51	1999
1,48	2000
1,55	2001
1,53	2002
1,63	2003
1,69	2004
1,79	2005
1,78	2006
1,86	2007
1,92	2008
1,96	2009
2,03	2010
2,04	2011

source :www.ons .dz

ملحق رقم (9):تطور حجم الناتج المحلى الاجمالى و معدل التضخم خلال 1970 . 2011 ·

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي(مليون دج) Le pib	معدل التضخم % tinf
1970	24072,30	4,8
1971	24922 ,80	2,8
1972	30413,20	4
1973	34531,10	6,9
1974	55560,90	2,8
1975	61573,90	8,6
1976	74075,10	8,3
1977	87240,60	11
1978	104831,60	15,6
1979	128222 ,60	10,4
1980	162507,20	9,2
1981	1914668,50	14,7
1982	207551,90	6,2
1983	233752,10	6
1984	263855,90	8,2
1985	291837,20	10,5
1986	296551,40	12,3
1987	312706,10	7,5
1988	347716,90	5,9
1989	422043,00	9,3
1990	554388,10	17,9
1991	862132,80	25,9
1992	1074695,80	31,7
1993	1189724,90	20,5
1994	1487403,60	29
1995	2004994,60	29,8
1996	2570028,90	18,7
1997	2780168,00	5,7
1998	2830490,70	5
1999	3238197,50	2,6
2000	4123513,90	0,3
2001	4227113,10	4,2

1,4	4522773,30	20
4,3	5252321,10	20
4	6149116,70	20
1,4	7561984,30	20
2,3	8514843,30	20
3,7	9366565,30	20
4,9	11077139,40	20
5,7	10006839,70	20
3,9	12034399,00	20
4,5	14481007,30	20

Source :www.ons .dz

ملحق رقم (10) :تطور معدل سعر الصرف من سنة 1970 - 2012 .

السنوات	معدل سعر الصرفER
1970	4,93
1971	4,91
1972	4,98
1973	3,96
1974	4,18
1975	3,94
1976	4,16
1977	4,14
1978	3,96
1979	3,85
1980	3,83
1981	4,31
1982	4,59
1983	4,78
1984	4,98
1985	5,02
1986	4,10
1987	4,83
1988	5,91
1989	7,60
1990	8,96

18,46	1991
21,87	1992
23,35	1993
35,05	1994
47,64	1995
54,74	1996
57,67	1997
58,73	1998
66,57	1999
75,25	2000
77,26	2001
79,68	2002
77,39	2003
72,06	2004
73,35	2005
72,64	2006
69,37	2007
64,58	2008
72,64	2009
74,38	2010
72,85	2011

Source :www.ons. dz